



د. كاظم ابراهيم كاظم

النَّجْوَى الْكُوفِي

مَبَاحِثٌ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ

عالم الكتب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الافتتاحية

مكتبة دار الحديث
111/12

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا...

المقدمة

لم ينل النحو الكوفي نصيبه من الدرس مثل ما ناله النحو البصري، وذلك لما كان للأخير من سطوة مؤثرة على كثير من الدارسين، والمعنيين بهذا العلم.

وأسباب هذه كثيرة، أبرزها أن النحو البصري كان يعتمد في درسه النصّ القواعد التي يحكمها المنطق وتغلب عليه طردّ القياس، والتشديدُ في تحكيم القاعدة في النص.

وتتضح هذه المقولة أكثر من خلال الوقوف على نظرية العامل التي أخذ بها البصريون، وأوغلوا أيّما إغال، حتى أوصلهم ذلك إلى القول بأن رافع المبتدأ هو الابتداء.

ومثل هذا نفتقده في النحو الكوفي، إذ نرى أن نظرية العامل مستمدة عندهم من المعاني والدلالات التي يتضمنها النص سوى بعض المواضع.

ويكون هذا أكثر وضوحاً عند الفراء في كتابه «معاني القرآن»، إذ لم ينجر هذا العالم إلى قاعدة تحكمه في معالجته النص، وإن تحقق ذلك في كتابه فكان ينسبه إلى النحويين.

فالفراء ينساق إلى الإعراب من خلال تفهمه لدلالة النص، وبهذا يكون قد ربط بين النحو، والمعنى. وهذه المنهجية التي اتبعها في كتابه، تدفعنا إلى القول بأنه لا يمكن الخروج بقاعدة من قضية واحدة، وإنما تتعدد العلل عنده بتعدد المعاني في الموضوع الواحد.

ولنضرب مثلاً على الرافع للمبتدأ عنده، فإنه يرى أن الرافع لـ«زيد» في قولنا: زيدٌ في الدار، هو «في» والرافع لـ«زيد» في قولنا: زيد يساعده خالدٌ هو ما عاد عليه، والرافع لـ«زيد» في قولنا: زيد قائم، هو الخبر.

ولنا وقفة مع كتاب «معاني القرآن» فإنه نال اهتمام كثير من الدارسين الذين صرفوا جهدهم لدراسة النحو العربي، لأن مؤلفه يمثل أحد أعمدة المدرسة الكوفية التي نسعى إلى الكشف عن رؤيتها للنحو من خلال هذا الكتاب من دون الرجوع إلى غيره من الكتب الأخرى التي نسبت إلى هذه المدرسة آراء نحوية ثبت من خلال الدرس، والبحث خلفها لما عليه الكوفيون.

وأهمية كتاب الفراء ترجع إلى أنه يمثل أهم مصدر يمكن الرجوع إليه، فيما ذهب إليه الكوفيون، وتكاد تخلو المكتبة العربية، والإسلامية من كتاب يضم بين دفتيه النحو الكوفي على خلاف ما نجده.

وما تلك الدراسات التي جاءت في المدرسة الكوفية إلا إشارات لقضايا نحوية في كثير منها تخلو من العمق؛ لأنها اعتمدت على مصادر لم تتوخ الدقة فيما تنسبه من آراء نحوية إلى هذه المدرسة، كما أنها انصرفت إلى دراسة مقومات المدرسة الكوفية، ومعرفة شيوخها، ومدى استمراريتها إلى غير ذلك من المواضيع التي لم تقد درس النحو نفسه في شيء.

حتى تلك الدراسة التي جاءت تحت عنوان «دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء»، فإنها اتسمت بحشو المعلومات التي تكرر بعضها في الدراسة نفسها، والتي لم يستطع دارسها من الخروج بما يفيد المدرسة الكوفية في القضايا النحوية، فقد سرد نصوصاً مقتبسة من معاني القرآن تخلو من التحليل، والتأمل، وهذا ما يحتاجه الدارس لمعاني القرآن؛ لأن فلسفة الفراء في وصف قضية ما تدعو إلى ذلك وليس من السهل الخروج بما يريده بمجرد سرد نص ما، وهذا ما سيتضح من البحوث التي تضمنها هذا الكتاب.

وكتابنا هذا هو مجموعة بحوث تناولت فيها موضوعات نحوية تمت دراستها من معاني القرآن للفراء استطعنا من خلالها الوقوف على موقف الفراء والكوفيين منها. وقد اتسمت هذه الدراسة بالتحليل الموضوعي. وتوضيح القضايا النحوية والأسلوبية التي تضمنتها الموضوعات.

ويحدوني الأمل في أن أواصل المسير في هذا الدرب، وخاصة إنني توصلت إلي حقيقة من خلال دراسة النحو الكوفي هي أن النحو العربي لا يتمثل بجملته قواعد نحوية صماء يفر منها الدارس. وإنما هناك مبادئ عامة متفق عليها كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وما تبقى عماده الحس اللغوي الذي يتمتع به الدارس للنص، فيخرجه بتصور نحوي إعرابي يضيف على النص معاني لا توصلها تلك القواعد، بل لا يمكن أن يستوعب تلك المعاني من استغنى بتلك القواعد.

والله الموفق

كاظم إبراهيم كاظم

المبحث الأول

أنماط الإضافة في القرآن

موضوع الإضافة لا يقل أهمية عن غيره من أبواب النحو، والكوفيون لا يختلفون عن غيرهم من النحاة في الإضافة من أنها تفيد إضافة اسم لما يصلح أن يضاف إليه، وما يترتب على ذلك من حذف التنوين، أو النون، وسيفهم هذا من الكلام عن أنماط الإضافة غير أنهم - من خلال ما وقفت عليه في معاني القرآن - قد توسعت رؤيتهم فيما جاز أن يضاف إليه الاسم، وما جاز في المضاف، والمضاف إليه، وما تفيد الإضافة من معنى، فتعددت ضروبها.

كل هذا كان له الأثر في أن نجتهد في أنماط الإضافة، وذلك بأن نضم نمطين آخرين إلى ما اشتهرت به الإضافة في أنها محضة وغير محضة، فجاء البحث في أربعة أنماط، كل منها يمثل ضرباً من ضروبها. والأنماط هي:

النمط الأول: الإضافة المحضة، وتمثلت هذه الإضافة فيما يلي:

- 1 - إضافة اسم الجثة.
- 2 - إضافة اسم الفاعل، سواء أكان مشتقاً من الفعل، أم كان يفيد العدد.
- 3 - إضافة المصدر.
- 4 - إضافة الظرف.
- 5 - إضافة «كل، وكلا، وكلتا، وأي»، والإضافة إلى ياء المتكلم.

النمط الثاني: الإضافة المؤكدة: وتمثلت في إضافة الشيء إلى نفسه، أو صفته، وإضافة العدد إلى تمييزه، وإضافة المصدر المؤكد لفاعله.

النمط الثالث: الإضافة المنفية، وتمثلت فيما أضيف من الأسماء المنفية، ويستفاد منه أن الإضافة منفية أصلاً، وغير محققة في المعنى، وهي في اسم الفاعل، واسم المفعول، وتحققها في المصدر، وغيره يتوقف على دلالتها.

النمط الرابع: الإضافة غير المحضة، وهي محصورة في إضافة اسم الفاعل الدال على الحال والاستقبال، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

هذا، وإن هناك قضايا متفرقة في الإضافة لا يستغني عنها البحث، وبعضها يشكل خلافاً نحوياً كالفصل بين المتضامنين، وحذف المضاف، أو المضاف إليه، وغيرها مما يدعو الوقوف عليها لأهميتها، وقد عالجناها تحت عنوان: قضايا متفرقة في الإضافة.

أنماط الإضافة

قدمنا أن المراد بأنماط الإضافة ضرورها، والفصل بينها ليس سهلاً في القرآن الكريم من خلال معاني القرآن للقرّاء؛ لأن الأخير لم يجتهد في تحديد المصطلح حين تعرّض إلى الإضافة على خلاف ما نقف عليه في موضوعات نحوية أخرى، ولذا كان يلجأ إلى وصف الإضافة بأن يميز بعضها عن بعضها الآخر بقبح قطع الإضافة، أو جواز ذلك أو بيان ما تفيده الإضافة من معنى، وتكمن الصعوبة في أن مادة القرّاء القرآن الكريم، وخاصة تلك الآيات التي تعرضت إلى الثواب، والعقاب، والمغفرة والدالة على استمرارية الحدث، وتلك التي أخبرت عما آلت إليه الأمم الغابرة.

ونشير إلى أن القرّاء ذكر حذف التنوين من المضاف دليلاً على الإضافة⁽¹⁾، وعلى حذف التنوين في غير الإضافة، وهو محصور فيما تدعو إليه الضرورة الشعرية، ومنه قول الشاعر:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَغْتَبٍ وَلَا ذَاكِرٍ اللَّهُ إِلَّا قَلِيلاً⁽²⁾

بجر (ذاكر) من غير تنوين، ونصب لفظ الجلالة.

وذكر أن العرب لا يدخلون الألف واللام على الاسم الذي لا يضاف⁽³⁾، دليلاً على ما يصح إضافته.

(1) انظر معاني القرآن للقرّاء 2/202، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، طبعة الهيئة العامة للكتاب القاهرة 1980، وانظر المصدر نفسه 2/225، 2/258، 3/153، 3/155، وانظر الكتاب 1/166 تحقيق عبد السلام هارون، طبعة الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1968.

(2) انظر معاني القرآن 2/202، وانظر الكتاب 1/169.

(3) انظر معاني القرآن 2/139.

النمط الأول: الإضافة المحضة

يكاد يكون هذا النمط من الإضافة أبرز أنماطها؛ لأنه يختلف في غرضه، لإفادته التعريف أو التخصيص، وليس مقصوداً على إضافة اسم الجثة، وإنما يتحقق في إضافة الاسم المشتق إلى مفعوله وفي إضافة المصدر، والظرف، ومنه إضافة (كل، وكلا، وكلتا، وأني)، والإضافة إلى ياء المتكلم ومثل هذا لا يتحقق في غيره من الأنماط، وإنما جاز في بعضها، ولم يكن في بعضها الآخر.

والفراء حاول أن يعرف هذا النمط بأنه يَقْبَحُ قطع الإضافة فيه، ونرى مخالفتنا لهذا؛ لأن قطع الإضافة ليس دليلاً على أنها ليست محضة كما سيأتي.

وقول الفراء في تحديد الإضافة المحضة من غير المحضة يتضح من خلال ما جاء في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [سورة الأنبياء: 35]، حيث قال: (ولو نَوَّنت في «ذائقة»، ونصبت «الموت» كان صواباً، وأكثر ما تختار العرب التنوين، والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضياً، لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة، فأما المستقبل، فقولك: أنا صائمٌ يومَ الخميس، إذا كان خميساً مستقبلاً، فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ، قلت: أنا صائمٌ يومَ الخميس)⁽¹⁾.

والإضافة المحضة تفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، وتفيد التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة. وهذا التصريح لم نقف عليه عند الفراء، وإنما استفدناه من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْظُّرُبِ﴾ [سورة ص: 52]، حيث قال: (مرفوعة؛ لأن «قاصرات» نكرة، وإن كانت مضافة إلى معرفة، ألا ترى أن الألف واللام يحسنان فيها...)⁽²⁾، وكأنه يريد أن يقول: إن حق المضاف إلى المعرفة أن يكتسب التعريف، غير أن «قاصرات» لم يتحقق فيها هذا الغرض؛ لأن الإضافة في الآية غير محضة لدلالته على المستقبل. وبذا يحسن تعريف «قاصرات» بالألف واللام، وإن كانت مضافة، فيقال: القاصرات الطرف.

والإضافة المحضة سواء أكانت تفيد التعريف أم التخصيص، فإنها لا توضح علاقة

(1) معاني القرآن 2/202، وانظر المصدر نفسه 2/426، والكتاب 1/166.

(2) معاني القرآن 2/409، وانظر الكتاب 1/202، والمصدر نفسه 1/182.

المضاف بالمضاف إليه. وهذا ما سنسعى إلى بيانه، ونشير هنا إلى أن الفراء لم يحاول أن يوضح هذه العلاقة بين المتضايفين - وخاصة إذا كان المضاف اسم فاعل، أو مصدرأ - بشكل يستفاد منه في بيان ما تفيد الإضافة المحضة من معنى. والإضافة المحضة تتحقق في الأسماء التالية:

أولاً: إضافة اسم الجثة.

وتتمثل هذه الإضافة في إضافة الشيء إلى مالكة، أو بعضه، أو ما هو في حكمه، نحو: كتاب الله ويدك، وورق الكتاب، وأخيك، إلى غير ذلك من إضافة اسم الجثة. وليس في هذه الإضافة شيء يذكر سوى أنها تتضمن معنى حرف جر، يختلف بنوع العلاقة بين المضاف والمضاف إليه، غير أن هناك قضية تدعو الالتفات إليها، والوقوف عندها، وهي أننا قدمنا أن الإضافة المحضة تفيد معنى، وهو التعريف، أو التخصيص ليس إلا. وذكرنا أن اسم الجثة إذا ما أضيف، فإضافته محضة، وهذا كله لا يتحقق في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشْفِقُونَ فِيهِمْ﴾ [سورة النحل: 27]. فليس لمن يلجأ إلى تحديد الإضافة في الآية أن يذهب إلى أنها محضة؛ لأن القول بها يذهب إلى تحقيق الإضافة، وهو قول مردود أصلاً لعدم تحققها.

ولا يمكن أن تضم مثل هذه الإضافة إلى غير المحضة؛ لأنها تختلف عنها بجواز تحقق غير المحضة بعدا كما أنها لا يمكن أن تضم إلى الإضافة المنفية؛ لأن تلك مسبوقه بما يفيد معنى النفي. وبهذا نستطيع أن نفصل القول في مثل هذه الإضافة. ونفرد لها نمطاً آخر، يصطلح عليه بالإضافة غير المحققة. ونشير إلى أن مثل هذه الإضافة كثير في غير القرآن.

ثانياً: إضافة اسم الفاعل.

إن اسم الفاعل المضاد قد يأتي مشتقاً من الفعل، كما أنه يأتي من العدد. وسنقف على كل منهما.

ألف: إضافة اسم الفاعل المشتق من الفعل.

وهذه الإضافة تختلف في غرضها عن إضافة المصدر في أنها تتضمن الدلالة على الزمن. ولا يجوز قطع الإضافة. ويلتقيان في أنهما إذا كانا مما يتعدى بنفسه، فالإضافة

لا تتضمن معنى حرف الجر، وإن تعديا بحرف الجر، تضمنا معنى ذلك الحرف. هذا، وإن المصدر جاز إضافته إلى فاعله، أو مفعوله.

وإضافة اسم الفاعل المشتق قد تقدم بيانها في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [سورة الأنبياء: 35] وأوضح الفراء من خلالها أن اسم الفاعل إذا أفاد المعنى الماضي، وهو مضاف، فإنه لا يمكن قطع الإضافة فيه، ولم يزد على ذلك شيئاً، كما أنه لم يعلل السبب في عدم جواز قطع الإضافة في المحضة، وجوازه في غير المحضة، وهذا ما سنسعى إلى بيانه.

إن العلاقة بين اسم الفاعل المضاف، وما أضيف إليه مكتسبة أصلاً من جملة فعلية، ومن علاقة الفعل بمفعوله، وخاصة إذا علمنا أن المضاف المتمثل باسم الفاعل يدل على الفعل، وفاعله المستتر، والمضاف إليه هو المفعول به. ووجود المفعول - بتحقيقه - دلالة على أن الفعل قد تم وقوعه في الزمن الماضي. ولا يمكن فصله عنه.

ويستفاد من هذا المقام أن الإضافة في اسم الفاعل إذا أفادت التعريف بتلبس الموصوف بصفته، كما هو في نحو: هذا ضاربُ زيدِ أمس، فإنها تقترب من إضافة «أبوك وأخوك» في أنها لا تنتهي في فترة ما، في حين إن الفصل قد يحصل في «كتاب زيد»؛ لإمكان أن يصبح الكتاب بعد حين لعمرو.

أما جواز قطع الإضافة في اسم الفاعل الدال على الحال، أو الاستقبال وجواز إضافته، وهو معرف بالألف واللام، فلأن الفعل الذي اشتق منه اسمُ الفاعل، لم يتحقق حتى ساعة الإخبار عنه، وهذا يشير إلى عدم وقوعه على المفعول. وبذا لا يكتسب الفاعل التعريف، أو التخصص. ويضم إلى هذا إضافة اسم الفاعل الدال على الماضي، إذا كان منفياً؛ لأن الإضافة منفية أصلاً، وسيأتي بيان ذلك.

وقد يتعدى اسم الفاعل المضاف إلى مفعولين، وهذا ما تطرق إليه الفراء، وأشار إلى جواز إضافته إلى مفعوله الأول، كما جاز إضافته إلى المفعول الثاني على نية التقديم والتأخير في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفًا وَعَدُوَّهُ رَسُولَهُ﴾ [سورة إبراهيم: 47]، ف«مخلف» في الآية مضاف إلى مفعوله «وعديه»، وذهب الفراء إلى التأويل بأنه على نية إضافته إلى الأول. قال: (وإذا كان الفعل يقع على شيئين مختلفين، مثل: كسوتك الثوب، وأدخلتكَ الدار، فابدأ بإضافة الفعل إلى الرجل فتقول: هو كاسي عبد الله ثوباً،

ومدخله الدار؛ لأن الفعل قد يأخذ الدار كأخذه عبد الله، فتقول: أدخلت الدار، وكسوت الثوب⁽¹⁾.

يشير النص إلى أن الفراء أجاز ذلك في المفعول الثاني لجواز حذف المفعول الأول، واتصال الفعل بالمفعول الثاني، فيقال: كسوت الثوب. وعودة إلى النص نجد أن ما جاز في المفعول الثاني جاز في الظرف، وذكر الفراء لذلك شواهد من الشعر، منها: قول الشاعر:

ترى الشورَ فيها مُدخلَ الظلِّ رأسه وسائره بادٍ إلى الشمسِ أجمعُ
فقد أضاف اسم الفاعل «مُدخل» إلى ظرف المكان «الظل» والوجه عنده أن يضاف إلى «الرأس»، ومنه أيضاً:

رُبَّ ابنِ عمِّ لسليمي مشمعلٍ طبّاخِ ساعاتِ الكرى زادَ الكسيلِ
فقد أضاف «طبّاخ» إلى ظرف الزمان «ساعات»، وحقه أن يضاف إلى «الكسل»، ومنه قول الآخر:

فرشيني بخير لا أكوئنُ ومذحتي كناحتِ يومِ صخرةٍ بعَسيلِ⁽²⁾
فقد أضاف «ناحت» إلى «يوم»، وحقه أن يضاف إلى «صخرة»، ومنه قول الآخر:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

فقد أضاف «سارق» إلى «الليلة»، وكان حقه أن يضاف إلى «أهل الدار»⁽³⁾.

ويستفاد من الشواهد المتقدمة جواز إضافة اسم الفاعل إلى ظرف الزمان، والمكان على الرغم من وجود مفعول.

ومسألة إضافة اسم الفاعل إلى غير مفعوله، تدعو إلى الوقوف عليها، وذلك أن الفراء منع في بعض المواضع أن يعمل اسم الفاعل في مفعوله، إذا أضيف إلى غيره،

(1) معاني القرآن 2/ 79 - 80، وانظر في إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الكتاب 1/ 166 - 168، والمصدر نفسه 1/ 171، 1/ 175، والمفصل للزمخشري 86 - 87، بيروت - د. ت، وشرح المفصل لابن يعيش 2/ 118 - 119، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المثني، القاهرة - د. ت.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 80، وانظر الكتاب 1/ 175 - 177 والأصول في النحو لابن السراج 2/ 13 تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط 3، بيروت - 1988.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 80.

حيث قال: (. . .) ومثله أنك تقول: مررت بضارب زيد، فإذا أضفت الضارب إلى غير زيد، لم يصلح أن يقع على زيد أبداً⁽¹⁾.

وهذا القول يتعارض مع ما تقدم من الشواهد الشعرية التي أضيف فيها اسم الفاعل إلى الظرف، ونصب مفعوله، كما أنه لا يقال في اسم الفاعل المتعدي إلى مفعولين، لإضافته إلى أحدهما، ونصب الآخر على المفعولية.

والجمع بين القولين أنه منع في الأول إعمال اسم الفاعل في مفعوله، إذا أضيف إلى غير ما يتعلق به ويظهر أن هذا غير واقع عنده، بدليل أنه لم يُمثل له.

أما إضافته إلى ما يتعلق به، كالظرف، ونصب مفعوله، فقد تقدم جوازه في الشواهد الشعرية. ونشير إلى أن إضافة اسم الفاعل المتعدي إلى غير مفعوله كإضافته إلى الظرف غير محضة؛ لأنه لا يفتقر إليه. وبذا لا يكسبه التعريف، أو التخصيص.

أما إضافة اسم الفاعل غير المتعدي إلى الظرف، إذا أفاد معنى الماضي، فإضافته تكسبه التعريف، أو التخصيص. ويستفاد هذا القول من خلال ما جاء به الفراء في بيان العلاقة بين المصدر إذا كان مضافاً والظرف إذا كان مضافاً إليه في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ أَيْلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [سورة سبأ: 33]، قال: (المكر ليس لليل، ولا للنهار، وإنما المعنى: بل مكرهم بالليل، والنهار، وقد يجوز أن نضيف الفعل إلى الليل والنهار، ويكونا كالفاعلين؛ لأن العرب تقول: نهائك صائم، وليئك نائم، ثم تضيف الفعل إلى الليل، والنهار وهو في المعنى للآدميين، كما تقول: نام ليئك، وعزم الأمر، وإنما عزمه القوم. فهذا مما عُرف معناه، فتشعب به العرب)⁽²⁾.

يشير النص إلى أن الفراء علل جواز الإضافة إلى الظرف، بحذف فاعل المصدر، وإضافة المصدر إلى الظرف، وأنه ضمن الإضافة الباء الجارة. وهذا يقطع بأن الإضافة محضة؛ لأن ذلك لا يتحقق إلا بها.

ونعود إلى إضافة اسم الفاعل، ونشير إلى أنه إذا كان مما يتعدى بحرف الجر، فإن الإضافة تتضمن ذلك الحرف، وهذا يجعلنا نقول بإمتناع إضافة اسم الفاعل الذي يفيد معنى الضد من خلال تعديته بحرف الجر كاسم الفاعل «راغب»، إذ إنه لا يمكن إضافته،

(1) معاني القرآن 34/2.

(2) انظر معاني القرآن 363/2، وانظر الكتاب 176/1.

فلا يقال: هو راغب الكتابة، لاحتمال أن يكون راغباً عنها.

وهناك قضية في اسم الفاعل، وهي جواز أن يقع مضافاً إليه، وهو ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٍ﴾ [سورة غافر: 35]. فالآية تضمنت إضافة «كل» إلى «قلب»، وإضافة «قلب» إلى «متكبر» وفي «كل» معنى التعريف؛ لأنها تفيد الجنس، وحاول الفراء أن يعلل هذه الإضافة بأحد معنيين:

أحدهما: أن القلب هو المتكبر، فتكون الإضافة من إضافة الشيء إلى نفسه.

والآخر: على نية التقديم، والتأخير. وجاء تقديره لها: على قلب كل متكبر. وبذا تكون إضافة «كل» إلى «متكبر» قد أفادت معنى الجنس. وأيد الفراء ذلك بقراءة عبد الله بن مسعود للآية، إذ قرأها «كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قَلْبِ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ»⁽¹⁾.

وقد يضاف المفعول إلى اسم الفاعل على نية التقديم، والتأخير، وهذا ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿فَكَاذِبًا كَثِيرًا أَتَىٰ خَيْرًا﴾ [سورة القمر: 31]، وجاء تقديره لها: كالمحتظر على هشيمه⁽²⁾.

ونخلص مما تقدم إلى أن اسم الفاعل الدال على الماضي، إذا ما أضيف، فإضافته محضة. وهذا يعني أنها لا تتحقق إذا كان اسم الفاعل يدل على الحال، أو الاستقبال، ولنا أن نقول؛ إن هذا القول لا يقطع به، لجواز أن تتحقق الإضافة من اسم الفاعل الذي يدل في ظاهر اللفظ على الحال، أو الاستقبال، وذلك باتصاف الموصوف بها أصلاً، وإن يُشر اللفظ إلى معنى الحال، كما هو في «غافر الذنب»، «وقابل التوب»، وغيرهما من صفات الله سبحانه وتعالى، إذ ليس لأحد مؤمن بهذا أن يقول بأن إضافتها غير محققة، لما يترتب على هذا القول بعدم اتصافه سبحانه، وتعالى، بها بعد.

فإضافة مثل هذه الصفات محضة، وإن أفادت معنى المستقبل في ظاهر اللفظ، فهي في المعنى صفة ملازمة لموصوفها موجودة فيه، تعرف في حينها، ويستدل على أنها

(1) انظر معاني القرآن 8/2 - 9، وأجاز مثل هذا في المصدر في قوله تعالى: ﴿ذَكَرْ زَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِيًا﴾ [مریم: 1]، والمعنى عنده: ذَكَرْ رَبِّكَ عَبْدَهُ بِرَحْمَتِهِ، فهو على نية التقديم والآخر. انظر 161/2.

(2) انظر - معاني القرآن 108/3، ونشير إلى أنه قرب هذه الإضافة بإضافة الحق إلى اليقين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: 95].

محضة مجبتها في القرآن الكريم، وقد توسطت معرفتين، كما هو في قوله تعالى: ﴿حَمَّ
 تَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ (١) غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي
 الْقَوْلِ ﴿[سورة غافر: 1 - 3].

وحاول الفراء أن يُخْرِجَ هذه القضية، فذهب إلى أن «غافر الذنب» نكرة أنزلت
 منزلة النعت للمعرفة، وبهذا يكون قد أنزلها منزلة المعرفة^(١)، وهذا القول يدعم ما ذهبنا
 إليه بجواز تحقق الإضافة المحضة في الاسم المشتق الدال على الحال، أو الاستقبال.

باء: إضافة اسم الفاعل الدال على العدد.

وفيها ألزم الفراء إضافة اسم الفاعل الدال على العدد إلى العدد، إذا كان واحداً من
 المضاف إليه، وأجاز قطع الإضافة، شرط أن بَحْر المضاف إليه به «من»، وجعل من هذا
 قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [سورة المائدة: 73]. قال
 فيها: (يكون مضافاً)، ولا يجوز التنوين في «ثلاث»، فنصب «الثلاثة»، وكذلك قلت:
 واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، ألا ترى أنه لا يكون ثانياً لنفسه، ولا ثالثاً لنفسه^(٢).

وتعليل الفراء واضح في عدم جواز قطع الإضافة؛ لأن «ثالث» لا يقصد به أنه
 الثالث في الرتبة، وإنما قصد به أحد الثلاثة.

وإذا كان اسم الفاعل الدال على العدد أكثر مما أضيف إليه، فقد أجاز فيه الفراء
 الإضافة، وقطعها من دون تقدير له «من»، قال: (فلو قلت: أنت ثالث اثنين، لجاز أن
 تقول: أنت ثالث اثنين بالإضافة، والتنوين، ونصب الاثنين، وكذلك لو قلت: أنت رابع
 ثلاثة، جاز ذلك؛ لأنه فعل واقع)^(٣).

ويريد الفراء بقوله «لأنه فعل واقع» أن «ثالث» ليس من الاثنين، وإنما يضاف
 إليهما، وبه يكون هو الثالث لهما، وكلام الفراء هذا يشير إلى أن الإضافة فيما تقدم
 محضة، بدليل أنه قدر في «ثالث ثلاثة» معنى «من» الجارة.

وكلام الفراء في النص المتقدم لم يشر إلى ما يمكن أن تتضمنه الإضافة من حرف

(1) انظر معاني القرآن 5/3.

(2) معاني القرآن 317/1.

(3) معاني القرآن 317/1، وانظر هذا في معاني القرآن للأخفش 263، ط 2، تحقيق الدكتور فائق فارس

الكويت - 1981.

جر في «ثالث اثنين»، ونستطيع أن نضمنها معنى حرف الجر «إلى»؛ لأنها تفيد إضافة الثالثة إلى اثنين، وعلى هذا تكون الإضافة محضة فيما تقدم؛ لأنها تضمنت معنى حرف جر، ولملازمتها الإضافة.

وهناك نص للقرءاء في العدد نفق عليه حيث قال: (... فإن العرب تجعل العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوباً في خفضه ورفع، وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحداً، ولم يضيفوا)⁽¹⁾.

ويريد القرءاء من كلامه هذا أن العدد المركب يُنزل منزلة الاسم الواحد، وإذا ما أضيف العدد إلى ما بعده، يعامل معاملة الاسم المضاف، سواء أكان المضاف إليه عدداً، أم غير ذلك، كما هو الحال في إضافة الآحاد إلى ما بعدها من الأعداد في نحو «ثلاثمائة»، فإنها تعامل معاملة الاسم المضاف

ثالثاً: إضافة المصدر.

إن إضافة المصدر إلى فاعله، أو مفعوله، أو إلى ما يتعلق به تُعد من الإضافة المحضة؛ لأن المضاف فيها المتمثل بالمصدر يمثل حدثاً غير مقترن بالزمان، فهي لا تختلف من حيث غرضها من إضافة اسم الجثة إلى ما بعده.

وقطع الإضافة فيها لا يقدح في أن تكون الإضافة محضة، وخاصة إذا تضمن معنى حرف الجر. نذكر منها قوله تعالى: ﴿يَحْزَنُوا عَلَى الْعِبَادِ﴾ [سورة يس: 35]، فقد ذكر القرءاء أنها قرئت أيضاً (با حسرة العباد)⁽²⁾. وهذا يعني أن الإضافة قد تضمنت معنى حرف الجر «على»، وهو كذلك؛ لأن الفعل «حَسِرَ» مما يتعدى «على».

ونذكر منه أيضاً قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [سورة فصلت: 49]. فالإضافة في «دعاء الخير» تتضمن معنى حرف الجر الباء⁽³⁾؛ لأن الفعل «دعا» مما يتعدى بالباء. ونضيف إلى هذا ما تقدم في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرٌ أَلِيلٌ وَالنَّهَارِ﴾ [سورة

(1) معاني القرآن 2/ 32 - 33.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 375، وانظر المصدر نفسه 2/ 324. ونشير إلى أن ابن السراج قد نص على أن إضافة المصدر محضة انظر الأصول في النحو 2/ 5، وانظر شرح الأشموني 1/ 491، فقد نسب إلى بعض النحويين أنهم يذهبون إلى أنها غير محضة، طبعة إحياء الكتاب العربي، مصر - د.ت.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 404.

سبأ: [33]، فقد تضمنت الإضافة فيها معنى الباء التي تفيد الظرفية.

وقد تكون الإضافة ملازمة، وقد تضمنت معنى الباء، كما هو في قوله تعالى: ﴿مَعَاذَ اللَّهِ﴾ [سورة يوسف: 23]. وتقدير الفراء لها: أعوذ بالله⁽¹⁾ ونضم إليها قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾ [سورة المؤمنون: 91]، وتقديرها: أسبح الله.

وضم الفراء إلى إضافة المصدر المتضمن معنى حرف الجر قوله تعالى: ﴿تَرِيصُ أَزْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [سورة البقرة: 266]. والمعنى: تريض إلى أربعة أشهر⁽²⁾. وهذا التقدير يلزم أن يكون التريض إلى نهاية الشهر الرابع.

والمصدر المضاف قد ينتهي بالتاء المربوطة، وذكر الفراء جواز حذفها في الإضافة، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّئَاتُ﴾ [سورة الروم: 2]. قال: «كلام العرب غلبته غلبة، فإذا أضافوا، أسقطوا الهاء، كما أسقطوها في قوله: «إقام الصلاة»، والكلام: إقامة الصلاة»⁽³⁾.

وعلل الفراء حذف التاء في مكان آخر لوجود الإضافة، كما أنه لم يقصره على المصدر، فقد أجاز في غيره، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [سورة المائدة: 60]، قال: (يريد: عبدة الطاغوت، فيحذف الهاء لمكان الإضافة، كما قال الشاعر:

قَامَ وَلَاهَا فَسَقَوْهَا صَرْخَدًا

يريد: ولائها)⁽⁴⁾.

ونستطيع أن نعلل حذف التاء من خلال ما جاء به الفراء بأن القصد منها التخفيف في النطق. ونشير إلى أن هذا غير مطرد؛ لعدم حذفها في مواضع كثيرة، نذكر منها قوله تعالى: ﴿صَبَّغَهُ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة: 138]، وقوله تعالى: ﴿فَطَرَتَ اللَّهُ﴾ [سورة الروم: 30].

ومن قضايا المصدر جواز إضافته إلى فاعله ورفع مفعوله إذا أمن اللبس. فقد أجاز الفراء رفع «أنفسكم» في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكْفُرُكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [سورة الروم: 29]، ومثل

(1) انظر معاني القرآن 52/2، ونص الأخفش على هذا المعنى انظر معانيه 365.

(2) انظر معاني القرآن 145/1.

(3) معاني القرآن 319/2، وانظر الكشف للزمخشري 467/3 نسخة مصورة عن طبعة القاهرة - 1968.

(4) معاني القرآن 314/1، وانظر الكشف 652/1.

لهذا بقول القائل: عَجِبْتُ مِنْ مَوَافَقَتِكَ كَثْرَةَ شُرْبِ الْمَاءِ، وقوله: عَجِبْتُ مِنْ اشْتِرَاكِ عَبْدٍ لَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ. (1) برفع «كثرة»، و«عبد».

وجاز ما تقدم في الآية؛ لأن الإنسان هو الذي يخشى نفسه، وليس النفس نخلة. وفي القول الأول موافقة شرب الماء تكون من المخاطب. أما القول الأخير فالمخاطب هو الشاري للعبد.

وشرح الفراء يؤكد ما ذهب إليه من خلال توكيد الإضافة توكيداً لفظياً، أو مما ينزل منزل البدل حيث قال: (والعرب تقول: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكُمْ أَجْمَعُونَ، وَأَجْمَعِينَ، وَقِيَامِكُمْ كُلُّكُمْ، وَكُلُّكُمْ، فَمَنْ خَفَضَ أَتْبَعَهُ اللَّفْظُ؛ لِأَنَّهُ خَفَضَ فِي الظَّاهِرِ، وَمَنْ رَفَعَ، ذَهَبَ إِلَى التَّأْوِيلِ...، والعرب تقول: عَجِبْتُ مِنْ تَسَاقُطِهَا بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، وَبَعْضُهَا عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ. هَذَا إِذَا كَثُرُوا) (2).

وقد يضاف المصدر إلى مفعوله، ويحذف فاعله، وهذا ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ لِسُوَالِ فَحْيِكَ إِنَّ يَسْأَلُكَ﴾ [سورة ص: 24]، فقد أضاف «سؤال»، وهو مصدر إلى مفعوله «نعمجتك»، ونشير إلى أن الإضافة لم تتضمن معنى حرف الجر؛ لأن الفعل مما يتعدى بنفسه، وإن ظهر الضمير الذي يمثل الفاعل «بسؤاله»، فقد وجب نصب «نعمجتك»، ونضم إلى هذا قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاؤِ الْخَيْرِ﴾ [سورة فصلت: 49]، والإضافة تفيد معنى حرف الجر الباء، وتقديره من دعائه بالخير (3).

ومن قضايا المصدر المضاف جواز إضافته، وقطعها. وذهب إلى هذا في قوله تعالى: ﴿فَصَيِّمُوا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [سورة المائدة: 89]، مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَزْ يُطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبٍ﴾ (14) ﴿يَسْمًا﴾ [سورة البلد: 14 - 15] (4)، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ فَرَجٍ يَوْمَئِذٍ أَمِئْتُونَ﴾ [سورة النمل: 89]، فقد قرئت بفتح الزاي، وتنوين العين،

(1) انظر معاني القرآن 2/324. ونشير إلى أنه جاء في المعاني نصب «عبد»، وهو تصحيف، وما أثبتناه هو الصواب.

(2) معاني القرآن 2/324.

(3) انظر معاني القرآن 2/404، وعدّ النحاس الإضافة في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ...﴾ مجازاً انظر إعراب القرآن 2/792، ط1، مطبعة العاني، بغداد - 1980، وانظر الشيبان في إعراب القرآن للعكبري 2/1099، تحقيق محمد علي الجاوي مصر - 1976.

(4) انظر معاني القرآن 1/318، وانظر المصدر نفسه 3/153، 3/224، والكتاب 1/189 - 190.

ونصب «يوم»، واختيار الفراء هو الإضافة⁽¹⁾.

وقبل أن أنهى الكلام عن إضافة المصدر أشير إلى أن الفراء أجاز أن يفيد المصدر معنى الحال، والإضافة تتضمن معنى الباء الجارة، وقد نص عليه في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَكَادُ اللَّهِ أَنْ تَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَّعَيْنًا عِنْدَهُ﴾ [سورة يوسف: 79]، قال: (يصلح أن نقول مثله من الكلام: نعوذ بالله)⁽²⁾.

ونذكر أننا تعرضنا لهذه الآية من خلال الكلام عن إضافة المصدر التي تتضمن معنى حرف الجر وأشرنا إلى أن الإضافة في هذه الآية ملازمة، وضممنا إليها قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾ [سورة المؤمنون: 91].

رابعاً: إضافة الظرف.

إضافة الظرف منها ما تفيد تعريفه، ومنها ما تفيد تخصيصه، وهي محضة، ومنها ما يضاف إلى صفته، فتكون من الإضافة المؤكدة، وسنقف على ما كانت إضافته محضة، ونترك الآخر إلى نمطه.

ويضاف الظرف إلى الاسم، كما يضاف إلى الجملة، وحاول الفراء أن يوضح ما عليه الظرف من إعراب، أو بناء؛ لأن إعراب الظرف المضاف إلى الاسم قد يختلف عن إعرابه إذا ما أضيف إلى الجملة. وإضافته إلى الاسم ليس فيها ما يذكر سوى ما كان ملازماً للإضافة، وسنوضح القول فيها بعد ما نقف على ما جاء في المضاف إلى الجملة.

قد يضاف الظرف إلى الجملة، وقد نص الفراء عن الكسائي أنه مبني، حيث قال: (فإذا قالوا: هذا يوم فعلت، فأضافوا «يوم» إلى «فعلت» أو إلى «إذ»، آثروا النصب)⁽³⁾ وأراد بالنصب هنا البناء على الفتح. والنص يشير أيضاً إلى أن هذا الحكم يسري على المضاف إليه «إذ» وهو البناء على الفتح.

(1) انظر معاني القرآن 301/2، وانظر القراءة في السبعة في القراءات لابن مجاهد، 487، تحقيق شوقي ضيف ط 1، مصر - 1972، وط 2 مصر 1980.

(2) معاني القرآن 3/1، وانظر معاني القرآن للأخفش 365.

(3) انظر معاني القرآن 245/3، ونشير إلى أن سببوه تعرض إلى إضافة «يوم» إلى الجملة الفعلية، ولم يحك البناء. انظر الكتاب 117/2، وانظر المقنضب 176/3، تحقيق الدكتور عبد الخالق عزيمة - 1388، والأصول في النحو 11/2، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 247/2 - 248، تحقيق عبد الجليل عبده شلي، بيروت - 1973.

وهناك نص آخر تعرض فيه الفراء إلى الإضافة إلى الجملة، وتضمن أيضاً الإضافة إلى كلمة مجملة، ولم يمثل له حيث قال: (... إن العرب إذا أضفت اليوم واللييلة إلى «فعل»، ويفعل» أو كلمة مجملة، لا خفض فيها، نصبوا «اليوم» في موضع الخفض، والرفع⁽¹⁾.

وأكبر الظن أنه أراد بكلمة مجملة الإضافة في «يومئذ»، وفيه «يوم» مضافة إلى «إذ»، فذهب إلى بنائه؛ هذا وإن «إذ» مبنية، والتنوين اللاحق بها عوض عن جملة؛ لأن «إذ» مما يضاف إلى الجملة، وكذا «حينئذ»، وما شابهه. وقد نص الفراء على بنائه في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ حِزْبِ يَوْمِيذٍ﴾ [سورة المعارج: 11]، وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ حِزْبِ يَوْمِيذٍ﴾ [سورة هود: 66]، ومنه قول العرب: مَضَى يَوْمِيذٍ بِمَا فِيهِ، ومنه قول الشاعر:

رَدَدْنَا لِشَعَثَاءِ الرَّسُولِ وَلَا أَرَى كَيَوْمِيذٍ شَيْئاً تُرَدُّ رَسَائِلُهُ⁽²⁾

وفي إضافة الظرف إلى الجملة ذكر الفراء ثلاثة أوجه، وهي: البناء على الفتح، والإعراب والقطع.

أما البناء على الفتح، فقد وقفنا عليه عند الفراء في النص المتقدم، والذي أشار فيه إلى قول الكسائي بأن العرب آثروا البناء، إذا كانت الجملة المضاف إليها الظرف فعلية، فعلها ماض، وجعل منه قول الشاعر:

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الضِّبَا وَقُلْتُ أَلْمَا تَضْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ

ونشير إلى أنه أجاز البناء في الظرف أيضاً إذا ما أُضيف إلى «يفعل» و«تفعل» مثل ما جاز في «فعلت»، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً﴾ [سورة الانفطار: 19]⁽³⁾، ورأى أن ما جاء به الكسائي - وهو البناء إذا أُضيف الظرف إلى الماضي - هو الأكثر.

(1) انظر معاني القرآن 225/3 - 226.

(2) انظر معاني 326/1، ونشير إلى أن سيبويه استحسّن أن تضاف «إذ» إلى الجملة الاسمية، ونص عن الخليل بأنها مبنية في «يومئذ»، انظر الكتاب 107/1، والمصدر نفسه 330/2، وذهب المبرد إلى جواز إضافتها إلى الجملة الاسمية، والجملة الفعلية من دون أن يستحسن إحداهما على الأخرى، انظر المقتضب 177/3.

(3) انظر معاني القرآن 245/2، وذكر الأخفش في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ...﴾ الفتح من دون أن يشير إلى البناء، كما أجاز رفعها على أنها خبر، انظر معانيه 531.

أما إعرابه، فقد نص عليه في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ مَرَّ عَلَى النَّارِ يُمْسِقُونَ﴾ [سورة الذاريات: 12]⁽¹⁾.

ونستطيع أن نوجز تعليل البناء عند الفراء فيما تقدم بثلاثة أوجه:

الأول: أن الظرف قد اكتسب البناء لإضافته إلى ما هو مبني، أو إلى ما لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، كما هو في إضافته إلى الجملة الفعلية⁽²⁾، ونقول إن هذا التعليل غير ملازم للبناء لجواز إعراب الظرف المضاف إلى الجملة الفعلية.

الثاني: أن ما أضيف إليه الظرف يُنزل منزلة المصدر المؤول، ويستفاد هذا مما جاء به في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [سورة المرسلات: 35]، قال: (ولو نصب، لكان جائزاً على جهتين، أحدهما: أن العرب إذا أضفت اليوم والليلة إلى فعل، ويفعل... نصبوا اليوم في موضع الخفض والرفع، فهذا وجه، والآخر أن تجعل هذا في معنى فعل مجمل من «لا ينطقون»... فكانك قلت: هذا الشأن في يوم لا ينطقون)⁽³⁾.

وكان الفراء يريد أن يقول: إن جملة «لا ينطقون» بمنزلة المصدر المؤول. وهذا ما دفعه إلى أن يُنعتها بمعنى فعل مجمل، وقد ميزها عن الجملة الفعلية في نحو: فعل، ويفعل.

الأخير: البناء محقق؛ لأن الظرف قد أضيف إلى شيئين، كما هو الحال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ مَرَّ عَلَى النَّارِ يُمْسِقُونَ﴾ [سورة الذاريات: 13]. والتعليل الأخير قد يكون محصوراً في إضافة الظرف إلى الجملة الاسمية، وهو مميز عن الجملة الفعلية؛ لأن المبتدأ والخبر مترافعان عنده في مثل هذا، ولكل أثره على الآخر. وهذا يدفعنا إلى القول بأن الفراء أجاز الإضافة إلى كلمتين تمثلان جملة، وليس إلى جملة.

ونشير إلى أن بناء الظرف ليس مقصوراً على الفتح، وإنما جاز أن يبنى على الضم، إذا قطعت الإضافة لفظاً، ونويت في المعنى، وسنأتي إلى بيانه.

(1) انظر معاني القرآن 83/3، وانظر ما جاء من خلاف في الآية إعراب القرآن للنحاس 231/3 والتبيان في إعراب القرآن للعكبري 1172/2 ونص الأخير على البناء.

(2) انظر معاني القرآن 226/3.

(3) انظر معاني القرآن 225/3 - 226، وانظر المقتضب 176/3، وإعراب القرآن للنحاس 231/3، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري 1172/2، ونص الأخير على بناء «اليوم».

أما إعراب الظرف، فقد أجازته في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ مُمْ عَلَى النَّارِ يُقْنُونَ﴾ [سورة الذاريات: 13]⁽¹⁾.

هذا، وإن الفراء أجاز ما تقدم من إعراب في كل ما يفيد معنى الظرف كالليلة، ويوم، وحين، وغداة، وعشية، وزمن، وأزمان، وأيام وغيرها⁽²⁾.

أما قطع الإضافة في الظرف المضاف إلى جملة، وتنوينه، فقد أجازته الفراء، ونص عليه في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [سورة المائدة: 119]، بجواز أن يُقرأ «يوم» بالرفع، والتنوين، مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَنْقَوُا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [سورة البقرة: 48]. وجاز هذا إذا قصد تنكير «يوم»، وعدم تخصيصه بالإضافة إلى الجملة⁽³⁾.

ونشير إلى أن الفراء قلل من بناء «يوم» في الآية المتقدمة على الفتح، ليذهب به إلى الظرفية، ولم تصح عنده قراءة من قرأ بالفتح، علماً أنه أجازته في نحو: مَضَى يَوْمِيذٌ بما فيه، بفتح «يوم»، وهو فاعل الفعل «مضى».

ويُعلل هذا أن «يوم» في «يَوْمِيذٌ»، وما شابهه ملازم للبناء، سواء أكان مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجروراً.

أما الظرف المضاف إلى الاسم، فليس فيه من الكلام سوى حذف المضاف إليه، أو حذف الظرف، وهو مضاف.

فقد أجاز الفراء في الظرف المضاف إلى غير الظرف أن تقطع الإضافة، وحذف المضاف إليه لفظاً، وينوي في المعنى، وهو ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [سورة الروم: 4]، فقد نص على قراءة الرفع من دون تنوين، وذكر فيها أن الإضافة محققة إلى شيء، وقد نويت في المعنى، وجعل منه قول الشاعر:

إِنْ تَأْتِ مِنْ تَحْتِ أَجْثَهَا مِنْ عَلٍ

وفيه «تحت»، و«عل» مبتنان على الضم، ومنه قول الآخر:

(1) معاني القرآن 3/83.

(2) انظر معاني القرآن 1/327.

(3) انظر معاني القرآن 1/327.

إِذَا أَنَا نَمُّ أَوْ مَن عَلَيْنِكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤِكَ إِلَّا مِن وَرَاءِ وَرَاءِ
 وأجاز الكسر من غير تنوين في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾
 [سورة الروم: 4]، ووصفه بأنه نُوي إظهار الاسم المجرور فيه، ويريد بهذا أن الإضافة
 نويت في اللفظ.

وعلى جواز ما تقدم بأن «قبل»، و«بعد» لا يأتيان إلا بما يضافان إليه؛ لأنه لا يُكتفى
 بهما.

وجعل من حذف المضاف قول امرئ القيس:

بَكَرٌ مِّقْرٌ مُقْبِلٌ مُذْبِرٌ مَعَا كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ
 بكسر «عل» من دون تنوين.

وهناك وجه ثالث أجاز فيه الفراء إعراب «قبل»، وبناء «بعد» على التفسير المتقدم،
 وهذا ما سمعه الكسائي من قراءة بعض بني أسد للآية المتقدمة.

وهناك وجه آخر، وهو التنوين، وجعل منه قول الشاعر:

وَسَاعَ لِي الشَّرَابُ، وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَعْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ
 وفيه «قبلاً» منون⁽¹⁾.

ولما كان الظرف فيما تقدم يفتقر إلى ما بعده، وهو المضاف إليه، وقد حذف، فإن
 هذا التنوين هو عوض عن المضاف إليه، والذي عرف بتنوين العوض عن كلمة، وبذا؛
 فإنه يمكن أن يطلق هذا القول في كل ظرف يفتقر إلى كلمة بعده، وإن تنوينه هو تنوين
 العوض عن كلمة⁽²⁾.

ونشير إلى أن الفراء أجاز التنوين رفعا، ونص على أنه من ضرورة الشعر، وجعل
 منه قول الشاعر:

هَشَكَتْ بِهِ بَيْوتُ بَنِي طَرِيفٍ عَلَى مَا كَانَ قَبْلُ مِنْ عِتَابِ

(1) انظر معاني القرآن 2/319 - 321، وانظر معاني القرآن للأخفش 437، وشرح القصائد السبع الطوال
 لأبي بكر بن الأنباري 83، تحقيق عبد السلام هارون ط 2، القاهرة - 1978.

(2) يمكن أن يُطلق تنوين العوض على كل تنوين يلحق الأسماء التي تفتقر إلى المضاف إليه كـ«كل»
 و«بعض»، و«قبل»، و«حيث».

وفيه «قبل» مرفوع، وقد نون، وحقه أن يكون مبنياً على الضم؛ لأن الإضافة فيه قُطعت لفظاً، ونويت في المعنى⁽¹⁾.

أما حذف الظرف، فسيأتي الكلام عنه من خلال حذف المضاف.

بقي لنا أن نشير إلى أن إضافة الظرف من الإضافة المحضة لتضمن بعضها حرف جر، كما هو في قوله تعالى: ﴿يَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سورة سبأ: 33]، أو أنها مما يفتقر فيه المضاف إلى المضاف إليه، كما هو في «قبل» و«بعد».

ومما يؤكد أن إضافة الظرف من الإضافة المحضة جواز حذف المضاف إليه، ويدل عليه التنوين، وهذا ما لا يتحقق في غير المحضة، ويضاف إلى هذا أن الفراء نص في بعض المواضع على تعريف الظرف بالألف واللام أو بالإضافة⁽²⁾.

وهناك شيء أخير أحب أن أضيفه إلى ما جاء في إضافة الظرف، وهو أن الفراء ذهب إلى أن الظرف إذا أسند إلى شيء، وأضيف، فهو ظرف، وإن لم يُصَف، خرج عن الظرفية، نحو: هو رجلٌ دونك، بنصب «دون» على الظرفية، ونحو: هو رجلٌ دون، برفعها على الصفة⁽³⁾.

خامساً: ما يضم إلى الإضافة المحضة.

أتناول تحت هذا العنوان بعض الأسماء التي ليست مما تقدم الكلام عنها، كـ«كل»، و«كلا»، و«كلتا» و«أي». ويضم إليها إضافة «غير»، و«مثل»، ولم أقف عند الفراء على شيء يذكر فيهما، كما سأتناول الإضافة إلى ياء المتكلم.

الف: «كل، وكلا، وكلتا، وأي».

كل.

تعد إضافة «كل» من الإضافة المحضة، لملازمتها الإضافة. وجاز حذف ما أضيفت إليه، ويدل عليه تنوين العوض، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أُمَّتِهِ دَاخِرِينَ﴾ [سورة النمل: 87]. فـ«كل» في الآية تفيد الجمع، بدليل أن ضمير الجماعة الواو يعود عليها،

(1) انظر معاني القرآن 2/ 321.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 139.

(3) انظر معاني القرآن 1/ 119.

وهذه الدلالة تشير إلى أن التنوين فيها هو تنوين العوض عن كلمة، تفيد هذا المعنى، ونص الفراء على هذا المعنى من دون أن يَفْضَلَ ما قدمناه⁽¹⁾.

و «كلّ» تفيد المضاف إليه الإحاطة والشمول، وأجاز الفراء إضافتها إلى المفرد، والجمع، وإلى النكرة، والمعرفة.

فإذا أُضيفت «كلّ» إلى المفرد النكرة، جاز أن تدل على الواحد، والجمع. ويحدد معناها هذا من الضمير العائد عليها. وإفادتها معنى الجمع قلل منه الفراء، ولم يخطئه، وأشار إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿يَأْتُونَكَ بِكَأَلٍ وَكَلٍّ ضَمِيرٍ بِأَنْبُوتٍ مِنْ كُلِّ قَبِيحٍ عَمِيْقٍ﴾ [سورة الحج: 27]. فالضمير في «يَأْتِينَ» يعود على الإبل المشار إليها في «كلّ» ضمير، وقلل من أن يعود عليها في مثل هذا ضمير الجماعة حين قال: (وقليل في كلام العرب أن يقولوا: مررتُ على كلِّ رجلٍ قائمين، وهو صواب)⁽²⁾.

وأجاز أن يقال: وعلى كلِّ ضميرٍ تأتي. للجمع؛ لأن «كلّ» عنده كلفظة «أحد» التي تفيد الواحد، والجمع، قال في هذا: (وإنما جاز الجمع في «أحد»، وفي «كلِّ رجلٍ»؛ لأن تأويلهما قد يكون في النية موحدًا، وجمعًا)⁽³⁾.

ونشير إلى أن الفراء أجاز ما تقدم في «كلّ» إذا لم يقصد التفريق. أما إذا قصد التفريق؛ فإنه ممتنع، فلا يقال: كلُّ رجلٍ منكم قائمون، كما منعه في المثني، سواء أ قصد التفريق بينهما أو لم يقصد، نحو: كلُّ رجلٍ منكما قائمٌ أو قائمان، أو قائمون⁽⁴⁾.

وإذا ما أُضيف «كلّ» إلى المعرفة، فإنها لا تختلف عما تقدم في أنها تفيد الواحد، والجمع، نذكر من هذا قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [سورة مريم: 95]⁽⁵⁾.

واشترط الفراء في ما تضاف إليه «كلّ» أن يتبعص، سواء أجاز تقسيمه أم لم يجز

(1) انظر معاني القرآن 2/301، وانظر ما جاء في الآية في إعراب القرآن للنحاس 2/536، وانظر تفسير القرطبي المسمى بالجامع لأحكام القرآن 1/320، تحقيق إسحاق إبراهيم أطفيش، بيروت - 1966.

(2) معاني القرآن 2/224.

(3) معاني القرآن 2/224.

(4) انظر معاني القرآن 2/224.

(5) انظر معاني القرآن 2/142.

فيه ذلك، وهذا يشير إلى منعه أن يقال: قامت المرأتان كلهما؛ لأن «كل» لا تصلح لإحدى المرأتين⁽¹⁾.

وقد تضاف «كل» إلى غير ما تقدم، وهذا ما أجازته الفراء في قوله تعالى: ﴿كُنَّا الْجَنَّتَيْنِ مَاتَ أَكْلَهُمَا﴾ [سورة الكهف: 33]، فقد قرأها: كل الجنيتين أتى أكله، على أنها تقييد معنى: كل شيء من ثمر الجنيتين أتى أكله⁽²⁾.

ومن إضافته إلى غير ما تقدم ما أجازته في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيكُمْ مِنْ كَلٍّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [سورة إبراهيم: 34]، بإضافة «كل» إلى «ما»، وهي أعجب إليه من تنوين «كل». وتقديرها عنده: أتاكم من كل ما سألتموه، لو سألتموه⁽³⁾.

كلا، وكتلا.

هما من الأسماء الملازمة للإضافة، ونص الفراء على أنهما ثنتان، وأن أصلهما «كل»، وأشار إلى أن حق الضمير العائد عليهما أن يكون للمثنى، غير أن العائد هو ضمير الفرد، وضمير الجماعة بشرط أن يضافا إلى المعرفة، وعلل ذلك بأنهما يعاملان معاملة «كل» التي تقيد الجمع، والتي جاز أن يعود عليها ضمير المفرد، وضمير الجماعة بشرط أن تضاف إلى المعرفة.

وذكر في «كتلا» قوله تعالى: ﴿كُنَّا لَجَنَّتَيْنِ مَاتَ أَكْلَهُمَا﴾ [سورة الكهف: 33]، ونص على أنها لا تفرد، وأجاز أن يعود عليها ضمير المفرد، مستشهداً بقول الشاعر:

وكتلاهما قد خط لي في صحيفتي
فلا العيش أهواؤه، ولا الموت أروخ
كما أجاز أن تفرد، وهي تقييد المثنى، وهذا ما لا يتحقق في «كلا»، وجعل منه قول الشاعر:

في كنت رجلينها سلامي واجدة
كلتاهما مقرونة بزائدة

(1) انظر معاني القرآن 2/ 143.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 143، وانظر هذا المعنى في الأصول في النحو 2/ 9، وذهب الأخفش في الآية إلى أن ما جاء فيها مراعاة للفظ، انظر معانيه 396.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 77، وذهب الأخفش إلى أن «كل» مضافة إلى «ما»، وتقديره لها: أتاكم من كل شيء سألتموه شيئاً، ولم يذهب فيها إلى معنى الشرط، انظر معانيه 376.

وفي «كلا» أجاز أن تستخدم للمؤنث، واستشهد له بقول الشاعر:

كلا عقبية قد تشعب رأسها
من الضرب في جنبني ثقال مباشر
والثفل البعير البطيء⁽¹⁾

أي.

تعرض الفراء إلى إضافة «أي»، وأشار إلى أنها إذا ما أضيفت إلى مؤنث، وجب أن تؤنث، أو يكون المضاف إليه دالاً على التأنيث، وذكر هذا في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [سورة لقمان: 34]. قال: (اجتزأ بتأنيث الأرض من أن يظهر في «أي» تانيثاً آخر، ومن أنت، قال: قد اجتزؤوا بأي دون ما أضيف إليه، فلا بد من التأنيث، كقولك: مررتُ بامرأة، فتقول: أيّة، ومررتُ برجلين، فتقول: أيّين)⁽²⁾.

ويستفاد من النص أيضاً جواز ثنية «أي» وأن التنوين فيها أو النون - إن صح هذا - عوض عن كلمة، هي بمنزلة المضاف إليه.

ونشير إلى أن ما جاء به الفراء لا يمنع أن تؤنث «أي»، والمضاف إليه، فقد أجازته في قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ﴾ [سورة الانفطار: 34]، أن تقرأ: في أيّة صورة، وذكر منه قول الشاعر:

بأيّ بلاءٍ أم بأيةٍ نغمّةٍ
يُقدّمُ قبلي مُسلمٌ والمُهَلَّبُ
كما أجاز تانيثها، وإضافتها إلى ضمير المثني، ولا يمنع أن يكون الضمير العائد مذكراً أو مؤنثاً، نحو: أيّتهما قال، أو قالت ذلك⁽³⁾

باء: الإضافة إلى ياء المتكلم.

القضايا التي جاءت في الإضافة إلى ياء المتكلم بعضها يشير إلى جواز حذفها، والآخر يتعلق بحركتها.

(1) انظر معاني القرآن 2/ 142 - 143، وانظر ما جاء فيها الكتاب 3/ 413، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 274 - 275، والإنصاف في الخلاف للأنباري المسألة 62 محيي الدين عبد الحميد ط 3 مصر - 1955.

(2) معاني القرآن 2/ 330.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 143، وانظر معاني القرآن للأخفش 440، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 608.

فقد تحذف ياء المتكلم ولا يعوض عنها بشيء سوى حركة تدل عليها، وقد نص على هذا الفراء في المناذى المضاف إلى ياء المتكلم في نحو: «يَابْنَ أُمَّ»، و«يَابْنَ عَمَّ»، وقد أوضح ذلك من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ﴾ [سورة الأعراف: 150]، حيث قال: (يُقْرَأُ «ابْنَ أُمَّ، وَأُمَّ» بالنصب والخفض، وذلك أنه كثير في الكلام، فحذفت العرب منه الياء، ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الاسم المناذى، يضيفه المناذى إلى نفسه إلا قولهم: يا بن عمِّ، ويا بن أُمَّ، وذلك أنه يكسر استعمالها في كلامهم... ولذلك قالوا: يا ابن أُمَّ، ويا ابن عمِّ فصبوا)⁽¹⁾.

فالموضح أن كسر الميم يدل على حذف الياء. أما فتحها فلم يعلله الفراء؛ ولربما هو بمنزلة «يا أُمَّه، ويا عَمَّاه» في الندبة، فالألف منقلبة عن ياء المتكلم، وحضرة ما تقدم، لم يمنعه أن يقوله في «يا بن أخ، ويا بن خالة»⁽²⁾، وما يدخل في هذا.

وقد تحذف الياء في النداء، ويدخل عليها التاء، نذكر منه قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [سورة يوسف: 4]، وأجاز الفراء كسر التاء، وفتحها، ومنع الوقف عليها بالهاء، إذا كانت مكسورة، تدل على الياء المحذوفة، وأجازه إذا كانت الياء مفتوحة دالة على النداء، ومنع الوقف بالهاء، إذا قصد الندبة؛ لأن الفتحة متصلة بالألف، نحو: «يا أبتاه»⁽³⁾.

ويستفاد من هذا جواز أن يفيد «يا أبت» النداء، كما جاز أن يفيد الندبة، وأكد هذا الأخير في موضع آخر، ويضم إليه «يا بني»⁽⁴⁾.

وعالج حذف ياء المتكلم في غير النداء، وضم إليه ياء الفعل الناقص في «يقضي»، والاسم الناقص في «القاضي». وبدا، فإنه لم يفصل بين ياء المتكلم، وبين الياء التي هي لام الاسم، أو الفعل، قال: (للعرب في الياءات التي في أواخر الحروف، مثل: اتَّبَعْنَ، وَأَكْرَمْنَ، وَأَهَانْنَ، ومثل قوله تعالى: ﴿دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [سورة البقرة: 186] ﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾ [سورة الأنعام: 80]، أن يحذفوا الياء مرة، ويثبتوها مرة. فمَنْ حَذَفَهَا، اكتفى بالكسرة التي قبلها، دليلاً عليها، وذلك أنها كالصلة، إذ سكنت، وهي في آخر

(1) معاني القرآن 1/394، وانظر الكتاب 3/413 - 414، والمقتضب 4/249، والمصدر نفسه 4/273.

(2) انظر معاني القرآن 1/394.

(3) انظر معاني القرآن 2/33، والمصدر نفسه 2/35.

(4) انظر معاني القرآن 2/35.

الحروف، واستثقلت، فحذفت. ومن أتمها، فهو البناء والأصل. ويفعلون ذلك في الياء وإن لم يكن قبلها نون؛ فيقولون: هذا غلامي قد جاء، وغلّام قد جاء، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ ﴿[سورة الزمر: 17 - 18]، في غير نداء بحذف الياء. وأكثر ما تحذف بالإضافة في النداء؛ لأن النداء مستعمل كثير في الكلام، . . . ويفعلون ذلك في الياء الأصلية؛ فيقولون: هذا قاضٍ، ورام، وداع، بغير ياء، لا يشتون الياء في شيء من فاعل، فإذا ادخلوا فيه الألف واللام، قالوا بالوجهين؛ فأثبتوا الياء، وحذفوها؛ وقال الله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [سورة الكهف: 17] في كل القرآن بغير ياء. وقال في الأعراف: ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [سورة الأعراف: 178]⁽¹⁾.

وأحبُّ الأقوال إلى الفراء فيما تقدم هو إثبات الياء في المعرف بالألف واللام؛ لامتناع التنوين فيها، وأجاز حذف الياء من غير تنوين، مجانسةً لأواخر الآيات، نذكر منها قوله تعالى: ﴿وَلِيَّ دِينٍ﴾ [سورة الكافرون: 6].

أما حركة الياء غير المحذوفة، فقد ذكر لغتين، هما الإرسال بالفتح، والسكون، وذلك إذا جاء بعدها الألف واللام، فتحت؛ لكي لا يلتقي الساكنان، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أَذْكُرُوا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْهِمْ وَلَآئِلَهُمْ﴾ [سورة البقرة: 40]. وأجاز إسكانها في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيَّ أَنفُسِهِمْ﴾ [سورة الزمر: 53]. وذكر عن الكسائي أن العرب تستحب فتح الياء، إذا وصلت بالألف المهموزة، ويلحق بهذا: لِيَّ الْفَانِ «وَلِيَّ أَخَوَاكَ كَفِيلَانِ»⁽²⁾.

وذكر في موضع آخر أن الياء تُسَكَّنُ إذا تحرك ما قبلها، وجاز فتحها إذا قصد الهاء، كما هو في قوله تعالى: ﴿لَكَرُمٌ وَيُنْكُرُ وَلِيَّ دِينٍ﴾ [سورة الكافرون: 6]؛ إذ أجاز الفتح، والسكون، وضم إلى هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُصْرِحٍ﴾ [سورة إبراهيم: 22]، فالياء الأولى ساكنة، ولذا حركت ياء المتكلم بالفتحة. ويضم إلى هذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَبْعَ هُدَايَ﴾ [سورة البقرة: 38]، وقوله تعالى: ﴿يَبْيِئَ لِيَنَّ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة: 132]، وقوله تعالى: ﴿وَيَحْيَايَ وَمَمَاتٍ﴾ [سورة الأنعام: 123]⁽³⁾.

(1) معاني القرآن 1/ 200 - 201، وانظر المصدر نفسه 1/ 29، والمصدر نفسه 3/ 37، 3/ 297، وانظر

القراءة في ياءات الإضافة السبعة في القراءات 152، وما بعدها.

(2) انظر معاني القرآن 1/ 29.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 75، وانظر إعراب القرآن للنحاس 596، والسبعة في القراءات 275.

وكسر الياء في «مصرخي» عذّه من وهم قرائها في حين أنه نفسه أجازها في قوله تعالى: ﴿يَبْتِئُ لَا تَقْصُصُ رُءُيَاكَ عَلَيَّ لِخَوِّكَ﴾ [سورة يوسف: 5]⁽¹⁾.

ومما جاء في ياء المتكلم جواز أن تقلب ألفاً، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَأَقْرِبْ
السَّلَوةَ لِزَكْرِيَّ﴾ [سورة طه: 14]. فقد قرئت «الذكراً» على نية الإضافة، والألف منقلبة
عن ياء المتكلم، ومثله «بأباً وبأماً»؛ لأن أصلهما «بأبي، وبأمي»، ومنه قوله تعالى:
﴿يَتَوَلَّىٰ عَصْرَتُهُ﴾ [سورة المائدة: 31] وقوله تعالى: ﴿بَحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا قَرَأْتُ فِي جَنِّبِ
اللَّهِ﴾ [سورة الزمر: 56]، وجعل منه قول الشاعر:

أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ أَوِي إِلَىٰ أُمِّا وَيُرْوِينِي النَّقِيعَ⁽²⁾
وَتَذَكُرُ بَأْنَ الْقَرَاءِ أَجَازَ فِيمَا تَقْدَمُ أَنْ يَفِيدَ النَّدْبَةَ.

هذا ما جاء به القراء في ياء المتكلم، ويمكن أن نوجزه فيما يلي:

أولاً: أنها تحذف، وتدل عليها الضمة، والكسرة في «يا بن أمّ، ويا بن عم»،
وضم إليها «يا بن أخ»، وما يلحق به.

ثانياً: أجاز حذفها في النداء، والندبة، وتدل عليها التاء المفتوحة، أوالمكسورة،
نحو: «يا أبت»، وأجاز الوقوف عليها بالهاء في النداء، لا غير.

ثالثاً: أجاز أن تقلب ألفاء في النداء، والندبة في نحو: «يا ويلتنا، ويا حسرتنا،
ويلحق به «الذكرا». وفيما تقدم اجتمعت الألف المنقلبة عن الياء، والتاء.

رابعاً: أجاز فتح ياء المتكلم إذا سبقها سكون، كما أجاز فتحها إذا قصد الهاء،
وكسرهما أيضاً، وهو قليل، كما في «بمصرخي» وأجاز الفتح، والكسر في «يا بني». وفي
الفتح تفيد النداء، والندبة.

خامساً: أجاز إسكان الياء، وفتحها إذا جاء قبلها متحرك، نحو: ﴿لَكَوْ وَيَكُوْ وَلِي
دِينِ﴾ [سورة الكافرون: 6].

سادساً: أجاز حذف ياء المتكلم، وإثباتها في «غلامي، وغلام»

(1) انظر معاني القرآن 35/2، وانظر معاني القرآن للأخفش 247، وإدواب القرآن للنحاس 182/2 -
183، والسبعة في القراءات 362.

(2) انظر معاني القرآن 176/2، وانظر المصدر نفسه أيضاً 394/1.

النمط الثاني: الإضافة المؤكدة.

أردت من هذه التسمية ما تفيد الإضافة إذا ما أضيف الاسم إلى نفسه أو صفته، ويضم إلى هذا النمط إضافة العدد إلى تميزه، وإضافة الظرف إلى صفته، وإضافة «أفعل» التفضيل، وإضافة المصدر المؤكد إلى فاعله.

وإضافة الشيء إلى نفسه أو صفته انفراد بها الكوفيون، وتوسع في ذلك القراء، فقد ذهب في كثير من الآيات إلى أنها من هذا النمط.

ونذكر هنا شواهد من هذا الضرب من الإضافة، وما جاء في بعضها من قراءات، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [سورة الواقعة: 95]، فقد نص القراء على أن الحق هو اليقين، وجازت الإضافة لاختلاف لفظ المتضايقين⁽¹⁾. وضم إليها قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [سورة يوسف: 109]⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿وَحَبِّ الْعَمِيدِ﴾ [سورة ق: 9]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَرْبُّ إِلَهٍ مِّنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [سورة ق: 16]⁽³⁾ وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [سورة ق: 19]⁽⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِسْمَةِ﴾ [سورة البينة: 5]⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئِ﴾ [سورة فاطر: 43]⁽⁶⁾.

فالآيات المتقدمة يذهب فيها القراء إلى أن المضاف إليه هو من دلالة المضاف، أو من صفته، كما هو في «حق اليقين»، إذ لا يطلق على شيء حق، حتى يصل إلى درجة اليقين، وكذا «حبل الوريد»؛ لأن الوريد هو الحبل.

وهناك قراءات لبضع الآيات المتقدمة، منها «ولدار الآخرة»، فقد جاءت الدار في آية أخرى موصوفة بالآخرة في قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [سورة الأنعام: 32]، وقرأ

(1) انظر معاني القرآن 330/1، ونشير إلى أن النحاة اختلفوا في إضافة الشيء إلى نفسه، فقد نسب إلى الكوفيين جوازه، ومنعه البصريون، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة 60، وأجازه ابن السراج، انظر الأصول في النحو 8/2، وذهب الأخفش إلى أن اليقين صفة لموصوف محذوف، تقديره: حق الأمر اليقين، انظر معانيه 494، وانظر الكشاف 792/4.

(2) انظر معاني القرآن 55/2 - 56.

(3) انظر معاني القرآن 76/3.

(4) انظر معاني القرآن 78/3.

(5) انظر معاني القرآن 41/3.

(6) انظر معاني القرآن 371/1.

عبد الله بن مسعود «دينُ القيمةِ» و«مكراً سيئاً»، كما قرأ قوله تعالى: ﴿مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ [سورة الدخان: 30] بالإضافة: مِنْ عَذَابِ الْمُهِينِ⁽¹⁾.

كل هذا يدل على جواز إضافة الشيء إلى نفسه، أو صفته. ونشير إلى أن الإضافة فيما تقدم لم يتضمن حرف الجر؛ وبذا تفسر هذه الإضافة بأنها تفيد التوكيد، وذلك أن إضافة الموصوف إلى صفته أكثر تخصيصاً من وصف الموصوف لصفته؛ لجواز أن يشترك في الصفة أكثر من موصوف، وهي أشبه ما تكون من قصر الصفة على موصوفها، والقصر ضرب من التوكيد، وكذا يفسر إضافة الشيء إلى نفسه بأنها تفيد التوكيد.

ويضم إلى هذا الضرب من الإضافة إضافة العدد إلى تمييز ويستفاد هذا المعنى من خلال ما جاء به الفراء في قوله: (ألا ترى أن قولهم: ما فعلت الخمسة الأثواب، لمن أجازته تجد الخمسة هي الأثواب)⁽²⁾ فالأثواب خمسة، وكأن الصفة قدمت على موصوفها، ثم أضيفت إليه.

ومن هذا الضرب أيضاً إضافة الظرف إلى صفته، كقولهم: بارحة الأولى، ويوم الخميس، وليلة الخميس. وعام الأول⁽³⁾.

ويضم إلى هذا النوع من الإضافة كل ما يضاف إلى «كل شيء»، فقد نص الفراء على أنه من إضافة الشيء إلى نفسه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِوَهِّ نَبَاتٍ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام: 99]، إذ أراد به «كل شيء» النبات⁽⁴⁾.

وهناك معنى ذكره الفراء في قول الشاعر:

ولو أقوتَ عَلَيكَ دِيَارُ عَيْسٍ عَرَفْتَ الدَّلَّ عِرْفَانَ الْيَقِينِ

يحتاج إلى وقفة، حيث قال: (وإنما معناه: عرفانا، ويقينا)⁽⁵⁾.

فقد يُظن أنه أجاز من هذا التفسير إضافة المعطوف عليه «عرفان» على المعطوف

(1) انظر معاني القرآن 1/330، والمصدر نفسه 2/286، 2/371، 2/407، 3/41.

(2) معاني القرآن 2/33.

(3) انظر معاني القرآن 1/330، والمصدر نفسه 2/56، 3/156.

(4) انظر معاني القرآن 1/347.

(5) انظر معاني القرآن 2/56.

«اليقين»، وليس كذلك؛ لأن العرفان هو اليقين، ومجيء الواو في تفسير الفراء للتأكيد على هذا المعنى.

ويضم إلى هذا النمط إضافة «أفعل» التفضيل، وقد ذكر الفراء أنه من إضافة الشيء إلى نفسه، ونص على ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ خَيْرٌ حَقًّا﴾ [سورة يوسف: 64]، قال: (...). وحفظاً، وفي قراءة عبد الله «والله خير الحافظين»، وهذا شاهد للوجهين جميعاً، وذلك أنك إذا أضفت «أفعل» إلى شيء، فهو بعضه⁽¹⁾.

ويستدل من هذا في إضافة «أفعل» أن الإضافة محضة بما صرح به الفراء من أن المضاف بعض المضاف إليه. وغرضها بيان ما عليه المضاف من الشأن، أو دونه، أو غير ذلك مما يفيد «أفعل» من دلالة. وهذا يعني أن العلاقة بينهما كعلاقة الصفة بالموصوف.

ومن هذا إضافة المصدر المؤكّد إلى فاعله، وهو ضمير، غير أنها تختلف عما تقدم بأنها تفيد تأكيد ما تعلق به المصدر، ومثل هذه الإضافة في غير القرآن واقعة كثيرة، وضم إليها الفراء قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [سورة الزلزلة: 1]، وجاز ذلك عنده لموافقة رؤوس الآيات، قال: (الزلزال مصدر، قال: حدثنا الفراء، قال: وحدثني محمد بن مروان، قال: قلت للكلبي: رأيت قوله ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ فقال: هذا بمنزلة قوله: ﴿وَيَمْزُجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [سورة نوح: 18]، قال الفراء: فأضيف المصدر إلى صاحبه، وأنت قائل في الكلام: لأعطيئك عطيتك، وأنت تريد: عطية؛ ولكن قرّبه من الجواز موافقة رؤوس الآيات التي جاءت بعدها⁽²⁾.

ويدخل في هذا إضافة المصدر إلى نفسه، أو صفته إذا ما اختلف لفظه، وهو ما ذهب إليه الفراء في مواضع كثيرة، نذكر منها قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ قَمَلُوا لَعَلَمَ الْيَقِينِ﴾ [سورة التكاثر: 5]، واليقين من معاني العلم، أو من صفته، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُو حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [سورة الواقعة: 25]⁽³⁾، ونرى أن الغرض من هذه الإضافة إفادتها التوكيد.

(1) معاني القرآن 49/2. ونشير إلى أن سيويه عدّ إضافة «أفعل» التفضيل محضة، انظر الكتاب 204/1، وانظر فيها الأصول في النحو 6/2.

(2) معاني القرآن 283/3، وانظر إعراب القرآن للنحاس 752/3، والكشاف 783/4.

(3) انظر معاني القرآن 287/3، ويضم إلى هذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدًا﴾ [العاديات: 8]، وتقدير الفراء لها: وإنه للخير لشديد الحب. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿... =

وهناك قضية في إضافة المصدر، لا تختلف في حقيقتها عما تقدم في إضافة المصدر إلى نفسه، أو صفته غير أنها تمتاز بوجود نصب المضاف إذا كان المضاف إليه يتمثل في لفظة «الحق»، أو ما كان بمعناه كالصدق، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَعَدَّ الْحَقَّ﴾ [سورة إبراهيم: 22]، وفي هذا يقول الفراء: (وكل ما كان في القرآن مما فيه من النكرات الحق، أو معرفته، أو ما كان في معنى الحق، فوجه الكلام فيه النصب، مثل قوله: ﴿وَعَدَّ الْحَقَّ﴾ [سورة إبراهيم: 22]، و﴿وَعَدَّ الصِّدْقَ﴾ [سورة الأحقاف: 16]⁽¹⁾.

ويفسر وجوب نصب ما تقدم، لإعراب المصدر نائباً عن فعله، وأن المضاف إليه يفيد تأكيد المضاف، وتقديره: وعداً حقاً.

ويستدل على هذا أنه لو خالف المضاف إليه المصدر المضاف، لجاز رفع المضاف. وهذا ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ [سورة مريم: 34]، برفع «قول» على أن يفسر «الحق» بأنه الله، ويكون المعنى: قول الله، وبهذا التفسير لا تتحقق إضافة المصدر إلى معناه.

واستدل الفراء على هذا المعنى للحق بقراءة عبد الله بن مسعود للآية، إذ قرأها: «قَالَ اللَّهُ الْحَقُّ» برفع «قال» على أنه مصدر بمعنى القول، وجر لفظ الجلالة، ورفع «الحق»⁽²⁾.

ونقول: إن صحت هذه القراءة برفع «قال»، و«الحق»، فليس هناك من قضية تذكر: لأن «الحق» يعرب صفة إلى «قال»؛ ولذا أرى أن هناك تصحيحاً في النص، والصواب هو جر «الحق» على أنه صفة للفظ الجلالة، وهذا يتفق مع معنى أن الحق هو الله، أو هو من صفات الله.

النمط الثالث: الإضافة المنفية.

ويقصد بها أن يسبق الاسم المضاف ما يدل على نفي وقوعه، وهي قضية تدعو الوقوف عليها، وذلك لتحديد نوع الإضافة، وغرضها.

= أعمالهم كرمادٍ اشتدت به الريحُ في يومٍ عاصِبٍ [إبراهيم: 18]، وتقديرها عنده: في يومٍ عاصِبٍ
الريح، انظر 3/ 285 - 286.

(1) معاني القرآن 1/ 154 - 155.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 168.

والفراء التفت إلى هذا النوع من الإضافة، وأشار إلى جواز قطع الإضافة من دون أن يتوسع، أو يتطرق إلى تضمين الإضافة المعنى الماضي، حيث قال: (... ويختارون أيضاً التنوين إذا كان مع الجحد، من ذلك قولهم: ما هو بتارك حقّه، وهو غير تارك حقّه، لا يكادون يتركون التنوين، وتركه كثير جائز، ويشدون قول أبي الأسود:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَغْثِبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

فمن حذف النون، ونصب، قال: النية التنوين مع الجحد، ولكنني أسقط النون للساكن الذي لقيها، وأعملت معناها، ومن خفض، أضاف⁽¹⁾.

ونرى أن هذا النمط يختلف عن الإضافة المحضة التي تتحقق من الفعل؛ لأن الإضافة المنفية مكتسبة من جملة فعلية، فعلها منفي أصلاً، سواء أكان دالاً في ظاهر اللفظ على الماضي أو الحال، أو الاستقبال، كما هو في نحو:

فما هذا بصانع كُزَيْبِيٍّ أَمْسٍ، أَوْ الْآنَ

في حين أن الإضافة المحضة التي تتحقق من الفعل مكتسبة أصلاً من جملة فعلية، فعلها ماضٍ مثبت، قد تحقق وقوعه.

وتختلف الإضافة المنفية عن الإضافة المحضة أيضاً بأن الأخيرة تفيد التعريف، أو التخصيص.

أما اختلاف هذا النمط عن غير المحضة، فإن غير المحضة تفيد الإخبار عن شيء قد يتحقق الآن، أو غداً، أو لا يتحقق، ويقصد بها الخفة في الكلام في حين أن الإضافة في هذا النمط منفية أصلاً.

كل هذا يدفعنا إلى القول بأن هذا النمط يختلف عن الإضافة المحضة، وعن الإضافة غير المحضة. وهذا يشكل ضرباً آخر في الإضافة، نستطيع أن يصطلح عليه بالإضافة المنفية. وهي في ظاهر اللفظ غير مقصورة على اسم الفاعل، وإنما جاز تحققها في اسم المفعول في نحو:

مَا زَيْدٌ بِمَضْرُوبِ الْأَبِ

أما تحققه في المصدر المضاف، فذلك يتوقف على دلالة النص، فإن قيل:

(1) انظر معاني القرآن 2/202، وانظر الكتاب 1/169.

ما هذا بِضَرْبِكَ

فهو يحتمل نفي الضرب عنه، أو نفي أن يكون المشار إليه - وهو الضرب - منه، وإنما ضَرْبُهُ يختلف عن هذا الضرب. ومثل هذا يقال في غير المصدر في نحو:

ليس هذا بِكِتَابِكَ

فإنه يحتمل نفي أن يكون له كتاب، أو نفي أن يكون المشار إليه هو كتابه بعينه.

النمط الرابع: الإضافة غير المحضة.

سبق أن تعرضنا إلى هذا النمط من الأنماط من خلال ما تقدم في الإضافة المحضة، ونحاول هنا أن نلقي الضوء عليها بشكل واضح؛ لتتضح رؤية القراء لها.

فالإضافة غير المحضة قد حُصرت في الاسم المشتق الدال على الحال، والاستقبال، وغرضها التخفيف في الكلام. ومما اتصفت به جواز قطع الإضافة. ونشير إلى أنه لم يذكر أنها تتضمن معنى حرف جر، وهذا يعني أنها محصورة في المشتق من الفعل المتعدي، يستثنى من ذلك المضاف المشتق من الصفة المشبهة؛ لأنه مشتق من الفعل اللازم.

والقراء لا يختلف عن غيره من النحاة فيما جاء به في الإضافة غير المحضة. ونستطيع أن نوجز تصوره لها فيما يلي:

أولاً: أنه أجاز قطع الإضافة إذا دل المضاف على الحال، أو الاستقبال، قال: (وللإضافة معنى مضي من الفعل؛ فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى، فأثر الإضافة فيه، تقول: أخوك أخذ حقه، فتقول هاهنا: أخوك أخذ حقه، ويقبح أن تقول: أخذ حقه؛ فإذا كان مستقبلاً، لم يقع بعد قلت: أخوك أخذ حقه عن قليل، وأخذ حقه عن قليل، ألا ترى أنك لا تقول: هذا قاتل خُمزة مَبْعُضاً؛ لأن معناه ماضٍ، فقبح التنوين؛ لأنه اسم⁽¹⁾).

ثانياً: الإضافة غير المحضة تفيد معنى الحال، أو الاستقبال، وقد اتضح هذا في النص المتقدم.

ونشير إلى أننا قد أوضحنا جواز أن تتحقق الإضافة المحضة من اسم الفاعل

(1) انظر معاني القرآن 420/2، وانظر المصدر نفسه 298/1، 300/1 - 301، 5/3، 153/3، 155/3.

الذال على الحال، أو الاستقبال على تفسير، وكان منها قوله تعالى: ﴿حَمَّ ۙ تَزِيلُ ۙ أَلِكْتَبِ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۙ﴾ [سورة غافر: 1 - 3].

ثالثاً: وهي جواز دخول الألف واللام على المضاف في غير المحضة، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [سورة الحج: 82]. وأجاز فيها أيضاً، التنوين⁽¹⁾.

ونشير إلى أن الألف واللام تفيد التعريف، وأجاز إلقاءها في غير الآية، وعندها يكون الاسم نكرة، وهذا يتضح فيما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ قِصْرُ الطُّرُقِ ۙ﴾ [سورة ص: 52]، حيث أجاز له «أتراب» أن تكون صفة لـ «قاصرات»، قال: (مرفوعة؛ لأن «قاصرات» نكرة، وإن كانت مضافة إلى معرفة؛ ألا ترى أن الألف واللام يحسنان فيها كقول الشاعر:

مِنَ الْقَاصِرَاتِ الطُّرُقِ لَوْ ذَبَّ مَحْوِلٌ مِّنَ الذَّرِّ فَوْقَ الْإِنْبِ مِثْهَا لِأَثَرَا
و«الإتب» المئزر، فإذا حسنت الألف اللام في مثل هذا، ثم ألقيتهما، فالاسم نكرة⁽²⁾.

والإضافة غير المحضة جازت في الصفة المشبهة بالنكرة في نحو: هذا حسن الوجه مؤسراً، وجعل منه قول الشاعر:

وَمَنْ يُشْوِهَ يَوْمَ، فَبِإِنْ وَرَاءَهُ تَبَاعَةَ صَيَادِ الرِّجَالِ عَشُومٌ⁽³⁾
وقد يضاف اسم الفاعل المعرف بالألف واللام إلى الضمير، وعندها تتساوى فيه الإضافة، وقطعها؛ لأن الضمير لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، لعلة بنائه، سواء أكان اسم الفاعل دالاً على الواحد أم أكثر في نحو: أنت الضارب، وأنتما الضاربا، وأنتم الضاربوه. وذكر الفراء في هذا امتناع فصل الضمير، فلا يقال: أنت الضارب إياه؛ لأنه لم يُسمع⁽⁴⁾.

(1) انظر معاني القرآن 2/ 225، وانظر المصدر نفسه 1/ 348 - 349، وانظر الكتاب 1/ 202، والمقتضب 146/ 4 - 148.

(2) معاني القرآن 2/ 409.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 409، وانظر الإضافة من الصفة المشبهة الكتاب 1/ 194.

(4) انظر معاني القرآن 2/ 226.

وهناك نص للقرءاء يدعو الوقوف عليه، أورده في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [سورة الحج: 35]، حيث قال: (ولو نصبت الصلاة، وقد حذفت النون، كان صواباً، أنشدني بعضهم:

أَسِيدُ ذُو حُرَيْطَةٍ نَهَاراً
 مِنَ الْمَتَلَقِّطِي قَرَدَ الْقَمَامِ
 و«قَرَد»، إنما أجاز النصب مع حذف النون؛ لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب، فيقولون: هو الآخِذُ حَقَّهُ، فينصبون «الحق»، لا يقولون إلا ذلك، والنون مفقودة، فبنوا الاثنين والجمع على الواحد، فنصبوا بحذف النون. والوجه في الاثنين والجمع الخفض؛ لأن نونهما قد تظهر إذا شئت، وتحذف إذا شئت. وهي في الواحد لا تظهر، فلذلك نصبوا ولو خُفِضَ في الواحد، لجاز ذلك، ولم أسمع إلا في قولهم: هو الضاربُ الرجلِ، فإنهم يخفضون الرجل، وينصبونه، فمن خفضه شبهه بمذهب قولهم: مررتُ بالحسنِ الوجهِ⁽¹⁾.

فالنص يتضمن قضيتين:

الأولى: أن العرب لا تضيف اسم الفاعل، إذا كان دالاً على الواحد، ولم يمنع القرءاء إضافته قياساً بجواز إضافة الصفة المشبهة نحو: هو الضاربُ الرجلِ، بإضافته كإضافة الصفة المشبهة في نحو: مررتُ بالحسنِ الوجهِ من حيث إضافة المعرف بالألف واللام إلى المعرف بالألف واللام.

الثانية: جواز إضافة اسم الفعل الدال على المثنى، أو الجمع إلى المعرف بالألف واللام، وقطعها، كما جاز عدم ذكر التنوين، والإضافة فيه منقطعة، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [سورة الحج: 35]، ومنه ما جاء في قول الشاعر المتقدم «المتلقطي قرَد».

ونشير إلى أن هناك قضية في تابع المضاف إليه في الإضافة غير المحضة، سنقف عليها في معالجتنا إعراب تابع المضاف.

بعد أن وضع ما جاء في الإضافة غير المحضة من أنها مقصورة على الاسم المشتق

(1) معاني القرآن 2/ 225 - 226، وانظر الكتاب 1/ 184 - 185.

الدال على الحال أو الاستقبال، وأنها لا تتحقق في هذا. نقول: إن هناك آيات، المضاف فيها ليس مما تتحقق فيه الإضافة غير المحضة، وعلى الرغم من ذلك، فإننا إذا أردنا أن نصنفها، نضعها في الإضافة غير المحضة، أو نفرداها، لعدم تحقق الإضافة في المعنى على الرغم من عدم جواز قطع الإضافة، أو تعريف المضاف بالألف واللام، نذكر منها قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ابْنَ شُرَكَائِكَ الَّذِينَ كُنتَ تُشَاقِقُ فِيهِمْ﴾ [سورة النحل: 27]، وما لأحد يؤمن بوحداية الله أن يقول بتحقق الإضافة فيها، ويذهب إلى أنها محضة، وحقيقية؛ لأن قوله هذا يدفعه إلى الشرك بالله.

وبذا، فليس لنا إلا أن نقول بأن الإضافة غير محضة، أو غير حقيقية، وتكاد تمثل نمطاً قائماً بذاته، ومثل هذا كثير في كلامنا، منه قول القائل: هات دليلك، لمن ليس له دليل، ومنه: أعطني كتابك، لمن ليس له كتاب، وأدعى ذلك.

قضايا متفرقة في الإضافة.

وهناك قضايا نحوية متفرقة تضمنتها الإضافة، ورأيت معالجتها تحت هذا العنوان، لتفرعها، وتعددتها.

أولاً: الحذف في الإضافة.

أن الحذف ضرب من الإجاز، وقد عرفته اللغة العربية، فاشتهرت به، وهو غير مقصور على نمط، وإنما نقف عليه في أساليب عدة، منها الحذف في الإضافة.

وهذا العنوان في الإضافة في ظاهر الحال ينافي ما يُنشد من الإضافة، وهي تعريف المضاف، أو تخصصه، أو غير ذلك مما جاء في أنماط الإضافة، وعلى الرغم من هذا، فإن الحذف وارد فيها.

والذي يدفع شبهة أن الحذف مناف لأغراض الإضافة أنه يتحقق إذا كان هناك ما يدل عليه، كأن يتضمن الكلام قرينة حالية، أو لفظية، يفهم من خلالها أن هناك حذفاً، سواء أكان في المضاف، أم في المضاف إليه.

لقد أجاز الفراء حذف المضاف في أكثر من اسم، نذكر منها إجازته حذف «أل»، وذهب إلى هذا في قوله تعالى: ﴿وَسَكِلَ الْقَرْيَةَ﴾ [سورة يوسف: 82]. وفي قوله

تعالى: ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ﴾ [سورة يونس: 83]⁽¹⁾.

وأجاز أيضاً حذف «بعض» في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَفِي زُجْرٍ الْأُولَىٰ﴾ [سورة الشعراء: 196]، وتقديره لها: لفي بعض زبر الأولين، وعده من السعة في اللغة العربية، ومثل هذا: ذَهَبَ النَّاسُ، والداهبون بعض الناس⁽²⁾.

وضم إلى ما جاز حذفه لسعته في العربية؛ حذف المصدر المضاف إلى مفعوله، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَأَشْرِيُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [سورة البقرة: 93]، أي: حُبِّ العَجْلِ⁽³⁾.

ومن حذفه لسعته المصدر المضاف إلى فاعله، وذهب إلى هذا في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْكُفْرَ مَنَ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [سورة البقرة: 177]، أي: ولكنَّ الكُفْرَ بِرُ مَنَ آمَنَ بِاللَّهِ، ومنه قولهم: ما فِعْلُكَ إِلَّا كَالْحَمِيرِ، يريد: إلا كفضل الحمير، وجعل منه قول الشاعر:

حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا وَمَا هِيَ وَتَبَّ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ
يريد: بغام راحلتي كبغام عناق، ومنه أيضاً قول الآخر:

يَقُولُونَ: جَاهِذْ يَا جَمِيلُ بِغَزْوَةٍ وَإِنْ جِهَادًا طَيِّئًا وَقَتَالَهَا
يريد: وإن جهاداً كجهاد طيء.

وقد يحذف المصدر إذا اشتهر فاعله به، كقول العرب: «إذا سَرَّكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى السَّخَاءِ، فانظر إلى هَرَمٍ، أو إلى حَاتِمٍ «ويريدون: ككرم هَرَمٍ، وسخاء حاتم»⁽⁴⁾.

وأجاز أيضاً حذف المصدر الصريح المضاف إلى المصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا لَكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَصَاقِبُ يَدِهِ صَدْرَكَ أَنْ يَقُولُوا﴾ [سورة هود: 12]. وجاء تقديره لها: مخافة أن يقولوا، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ الْكُرْبَىٰ﴾ [سورة النساء: 176]. أي: مخافة أن تضلوا، وما يدل على هذا المحذوف هو الترجي، والبيان⁽⁵⁾.

(1) انظر معاني القرآن 476/1 - 477.

(2) انظر معاني القرآن 284/2، وانظر إعراب القرآن للنحاس 500/2، فإنه لم يذكر هذا المعنى.

(3) انظر معاني القرآن 61/1 - 62، وانظر إعراب القرآن للنحاس 199/1.

(4) انظر معاني القرآن 61/1 - 62.

(5) انظر معاني القرآن 5/2، وانظر إعراب القرآن للنحاس 80/2.

أما حذف الظرف، فقد أجازته الفَرَاء، وذهب فيه إلى نصب المضاف إليه، ويظهر أن هذا محصور في «بَيْنَ» على أن يكون النص قد تضمن معنى حرف الجر «إلى»، قال: (والعرب إذا ألفت «بين» من الكلام تصلح «إلى» في آخره، نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ«بين»، والآخر بـ«إلى»، فيقولون: «مُطْرْنَا مَا بَيْنَ زُبَالَةَ فَالثَّغْلِيَّةُ»، وله عشرونَ مَا نَاقَةَ فَجَمَلًا»، وهي أَحْسَنُ النَّاسِ مَا قَرْنَا، فَقَدَمًا»⁽¹⁾.

ويريد: مُطْرْنَا مَا بَيْنَ زُبَالَةَ إِلَى الثَّغْلِيَّةِ، ونشير إلى أن الفَرَاء نص في هذا على أن الفاء تدل على «إلى»، و«إلى» تصلح في كل مكان صلح فيه تقدير «بين».

وهذا يتوقف على المعنى؛ لأنه امتنع أن يقال:

دَارِي مَا الْكُوفَةَ فَالْمَدِينَةَ

لأن معناه: داري ما بين الكوفة إلى المدينة، وهو ممتنع؛ لأنه يشمل الفضاء كله الذي بين الكوفة إلى المدينة، وإنما الصواب أن يقال:

دَارِي مَا الْكُوفَةَ وَالْمَدِينَةَ

لإمكان تواجده، وهذا يشير إلى أن الفاء لا تصلح في كل مكان تقدر فيه «بين».

وبذا فإن قولنا:

جَلَسْتُ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَزَيْدٍ

جاز أن يتحقق المعنى إذا ما الفضاء كله، وقد يمتنع إذا كان المكان أوسع فضاء من ذلك⁽²⁾.

وأجاز الفَرَاء أن تكون «إلى»، و«بين» مقدرتين، وهو ما حكاه عن الكسائي بأنه سمع أعرابياً يقول - وقد رأى الهلال -: الحمد لله ما إهلاكَ إلى إسرارك، ومنه قول العرب: الشَّنْقُ ما خمساً إلى خمسٍ وعشرين، وتقديرهما: الحمد لله ما بين إهلاكَ إلى إسرارك، والشَّنْقُ ما بين خمسٍ إلى خمسٍ وعشرين⁽³⁾.

وضم الفَرَاء إلى ما تقدم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [سورة البقرة: 26]. أي: ما بين بعوضة إلى ما فوقها، وهذا أحب الأقوال

(1) معاني القرآن 1/ 22.

(2) انظر معاني القرآن 1/ 22.

(3) انظر معاني القرآن 1/ 23.

إليه في الآية⁽¹⁾.

ويستفاد من هذا كله إضافة إلى ما تقدم جواز حذف الظرف، وإعراب المضاف إليه بإعرابه.

ومن حذف المضاف أيضاً ما ذهب إليه القراء في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة النمل: 1]، فقد أجاز أن يكون المحذوف هو الاسم المعطوف على آيات، وتقديره لها: آيات القرآن، وآيات كتاب مبین⁽²⁾.

وليس الحذف مقصوراً على المضاف، وإنما هو محقق في المضاف إليه، ونقف على هذا النمط من الحذف في بعض الأسماء الملازمة للإضافة، ويدل على المحذوف بناء الاسم المضاف، وإعرابه على أن يحذف منه التنوين، ويطلق عليه بتنوين العوض عن حرف، كما هو الحال في «قبل» و«بعد»، كما جاز أن يدل التنوين على المضاف إليه المحذوف إذا كان جملة، ويطلق عليه بتنوين العوض عن جملة. ونستطيع أن نحصر هذا في «يومئذ»، و«حينئذ»، وغيرهما. ونشير إلى أننا أوضحنا مثل هذا الحذف عند الكلام عن إضافة الظرف.

وليس الحذف مقصوراً على هذه الأسماء، وإنما أجازته القراء في غيرها على أن يضاف الاسم إلى تابع لذلك المضاف إليه المحذوف. ونذكر منه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [سورة الأنعام: 170]، وتقديره لها: فله عشر حسنات أمثالها⁽³⁾.

وأجازه في المضاف إليه إذا كان مضافاً أيضاً، وذهب إلى هذا في قول القائل: المال بين تميم. ويريد: بين بني تميم، والذي مكن الحذف هنا أن «بين» عند القراء تضاف إلى اسمين، أو إلى اسم يفيد معنى الجمع، وجعل من الأول قول الشاعر:

قِفَا نَسْأَلْ مَنْزِلَ آلِ لَيْلَى بتوضيح بين حومل أو عراذا
ومن الثاني يُفسر به قوله تعالى: ﴿يُؤَيِّفُ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة النور: 43]، على أن يفيد

(1) انظر معاني القرآن 20/1 - 21.

(2) انظر معاني القرآن 284/2، والمصدر نفسه 38/3.

(3) انظر معاني القرآن 366/1، وانظر في حذف المضاف إليه مغني اللبيب لابن هشام 814، تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرين ط 5، بيروت - 1979.

فيها ضمير المفرد معنى الجمع⁽¹⁾.

ولانسى أن نضم إلى حذف المضاف إليه ما جاء في حذف ياء المتكلم، وتدل عليها الحركة، وقد تقدم الكلام عنها.

وتستطيع أن نقول فيما تقدم: إن الحذف واقع في المضاف، والمضاف إليه، ويدل عليه واقع الحال، أو ضمير يعود عليه، أو لسعة حذفه في اللغة العربية، أو بناء الاسم المضاف، أو إعرابه وقد يحذف التثنيين منه دلالة على الحذف، سواء أكان اسماً أم جملة.

ثانياً: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

لم يمنع الفراء الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإنما حصره في الشعر على أن يكون المضاف مما يتعدى إلى مفعول واحد، وأن يكون الفاصل بينهما مما لا يطلبه الفعل، وأن لا يكون المضاف مصدرًا، وذهب إلى هذا في قول الشاعر:

تَرْوِخٌ فِي عَمِيَّةٍ وَأَغَاثِهِ عَلَى الْمَاءِ قَوْمٌ بِالْمَهْرَاتِ هُوجٌ
مُؤَخَّرٌ عَنْ أَنْيَابِ جَلْدٍ رَأَيْهِ لَهْنٌ كَأَشْبَاهِ الزَّجْجِاجِ خُرُوجٌ
فقد فصل بين «مؤخر»، و«جلد رأيه»، ومنه قول الآخر:

وَكِرَارٍ دُونَ الْمَجْحَرِينَ جَوَادِهِ إِذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أَنْشَى حَلِيلُهَا
فقد فصل بين «كرار»، و«جواده»، ويضم إلى هذا قول الآخر:

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلِ الدَّارِ
نصب «الليلة»، وهي رواية، ومنه أيضاً:

وَكُنَاجِيتٍ يَوْمًا صَخْرَةَ

فقد أجاز الفصل فيما تقدم؛ لأن المضاف ليس مصدرًا، وأن الفاصل مما لا يطلبه الفعل مفعولاً به، ونسب الفراء إلى الكسائي أنه أجاز الفصل بالجار والمجرور، ونصب المفعول نحو: هذا ضاربٌ في غير شيءٍ أخاه، على تفسير أن القائلين قد توهموا بأنهم نُونُوا «ضارب»⁽²⁾.

(1) انظر معاني القرآن 2/ 256.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 80 - 81، وانظر الكتاب 1/ 177، فقد ذكر نصب «جواده».

أما الفصل بما يطلبه الفعل مفعولاً به، فقد نص على منعه من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿رَبُّكَ يَكْثِيرُ مِزْنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ﴾ [سورة الأنعام: 137]، فعلى قراءة البناء للمفعول أعرب «شركاؤهم» بالرفع بدلاً من «قتل أولادهم»، وأجاز الفراء ذلك؛ لأن «شركاؤهم» هم من الأولاد في النسب، والميراث، ومنع أن يُجر «شركاؤهم»⁽¹⁾ في قراءة البناء للمفعول، كما منعه في قوله تعالى: ﴿تَخَلَّفَ وَعَدِيَهُ رَسُولُهُ﴾ [سورة إبراهيم: 47]. وبهذا لم يأخذ بقراءة ابن عامر؛ لأن الأخير قرأها «شركائهم» بالجر. وبذا يكون الفراء قد خطأ رواية النصب لقول الشاعر:

فَرَجَجْتُهَا مَتَمَكْنَا زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ
وهي عنده «زَجَّ الْقُلُوصِ»⁽²⁾.

ونشير إلى أنه أشار إلى جواز الفصل بين المتضايقين بـ«ما» في قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [سورة القصص: 228]، فـ«ما» قد فصلت بين «أي»، و«أجلين»⁽³⁾.

ثالثاً: الإضافة إلى الضمير.

ليس هناك من قضية في إضافة الاسم الظاهر إلى الضمير غير أن الفراء كان يرى أنه إذا ذكر اسم، أو كني عنه، ثم ذكر ما يعود على ذلك الاسم، فالأرجح إضافة المذكور إلى ضميره من إضافته إليه، ذكر هذا في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَيْهِمْ آمْرًا لَّيْسَ لَكَ الْكَلِمَةُ إِلَّا الْكَلِمَةُ اللَّهُ يَكُولُ السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْغَلِيظُ﴾ [سورة براءة: 40]. فإن قرئت «كلمة الله» بالنصب، يكن الناصب لها «جعل»، وبذا يكون فاعل «جعل»، وما أضيفت إليه «كلمة» واحداً. وهذا يدفع الفراء إلى اختيار قراءة الرفع؛ لتكون «كلمة الله». جملة مستأنفة ومثل هذا جاء في قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِ زَيْدًا قَاعِدًا عِنْدَ حَوْضِهِ
لِيَتَهَيَّمِ ظُلْمًا حَوْضِ زَيْدٍ ثِقَارُعِ

(1) انظر السبعة في القراءات 270.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 81-82، وانظر المصدر نفسه 1/ 357-358، كما أجاز الرفع بهزينة المقدر، انظر 3/ 253، وانظر الكتاب 1/ 178-179، وإعراب القرآن للتحاسن 1/ 583، والإصناف في مسائل الخلاف، المسألة 60.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 305.

فقد ذكر «زيداً» مرتين، ولم يكن في الثانية. (1)

رابعاً: جواز إلحاق نون الوقاية أو نون الرفع في الإضافة.

ذكر الفراء أن العرب لا تختار نون الوقاية إذا ما أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله الذي هو ضمير متصل، سواء أكان المضاف مما يدل على الواحد في نحو: أنت ضاربي، أم للاثنين في نحو: أنتما ضارباي، أو للجماعة في نحو: أنتم ضاربيي.

ولا يقال: أنت ضاربيي، وأنتما ضارباتي، وأنتم ضاربوني؛ لأن نون الوقاية لا تلحق إلا الفعل. وقد جاء ذلك في قراءة بعض الفراء لقوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ أَنْتَ مُطَّلِعُونَ﴾ [سورة الصافات: 54 - 55]، إذ قرئت «مُطَّلِعُونَ» بكسر النون، وعدها الفراء شاذة (2).

كما أنها جاءت في الشعر، وعدها الفراء من وهم الشاعر بأنه ذهب باسم الفاعل إلى أنه فعل. نذكر منه قول الشاعر:

هَلِ الدُّهُ مِنْ سَرْوِ العَلَاةِ مُرِيحُنِي وَلَمَّا تَقَسَّمْنِي النِّبَارُ الكَوَانِسُ
والنبر دابة تشبه القراد، والشاهد فيه «مُريحني»، فقد ألحق بنون الوقاية. ومنه قول الآخر:

وما أذري، وظنني كلُّ ظنِّ أُمْسِلِمُنِي إلى قَوْمِ شَرَاخِ
والشاهد فيه «مُسْلِمُنِي»، فقد لحقت نون الوقاية الاسم المضاف.

أما إلحاق نون الرفع الاسم المضاف، فقد ذكره الفراء في قول الشاعر:

هُمُ القَائِلُونَ الحَيزَ والفَاعِلُونَ إِذَا مَا حَشُوا مِنْ مُحَدِّثِ الأَمْرِ مُعْظَمًا
والشاهد في «القائلون» و«الفاعلون»، فلم يحذف الشاعر نون الرفع عند الإضافة علماً بأن الجمع فيهما جمع مذكر سالم، ونشير إلى أن ما تقدم محصور في الإضافة غير المحضة (3).

(1) انظر معاني القرآن 438/1.

(2) انظر معاني القرآن 385/2، وانظر إعراب القرآن للنحاس 750/3، وتفسير القرطبي 238/2.

(3) انظر معاني القرآن 386/2، وانظر في حذف المضاف المصدر نفسه 331/1، وإعراب القرآن للنحاس 751-752، والقضايا النحوية في تفسير القرطبي 467، رسالة دكتوراه إعداد =

خامساً: إضافة الاسم المركب.

لقد فرق الفراء بين الاسم المركب، إذا كان تركيبه مزجياً، وبين العدد المركب من حيث الإضافة، إذ أجاز في الأول أن يعامل معاملة الاسم المضاف في نحو: هذه بَعْلُكَ، كما أجاز أن يعامل معاملة الاسم المفرد برفع الكاف، والذي مَكَّنَ هذا الإعراب أن مثله لا يُعرف فيه الانفصال؛ لأنه لا يستخدم «بعل» من دون «بِك»⁽¹⁾.

أما العدد المركب، فله أحكام، فَضَّلَ الفراء القول فيها:

1 - عدَّ الفراء العدد المركب الذي هو من أحد عشر، إلى تسعة عشر اسمين معرفتين، جُعلا اسماً واحداً مبنياً على فتح الجزئين رفعاً، ونصباً وجرأً، وليس فيهما إضافة، وأجاز إعرابه في الشعر شرط أن يُنوي بإضافتهما الأسماء، وليس عدداً مركباً، كما هو في قول الشاعر:

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حَجَّتِهِ

2 - أجاز إعراب العدد المركب إذا أضفت إلى العشرة، نحو: ما فَعَلْتَ خَمْسَةَ عَشْرِي، ورأيتَ خَمْسَةَ عَشْرِي، ومررتُ بِخَمْسَةِ عَشْرِي، ولا يصح تميزه، فلا يقال: خَمْسَةَ عَشْرِكَ دِرْهَمًا؛ لأن إعرابهما اختلف، فخرجا من كونهما عدداً مركباً، وأصبحا بمنزلة العدد المضاف إلى معدوده.

ونشير إلى أنه ضم إلى هذا الضرب من الإضافة أعداد العقود، فقد أجاز إضافة «العشرين»، شرط ألا تُتميز، كما هو في نحو: ما فَعَلْتَ عَشْرُوكَ، وعدّه من الأسماء، ويريد بهذا أنه بمنزلة العدد المضاف إلى المعدود.

3 - أجاز دخول الألف واللام على الأحاد من العدد المركب في نحو: الخَمْسَةَ عَشَرَ على أن يبقى العدد مبنياً.

4 - أجاز دخول الألف واللام على الأحاد والعشرات من العدد، كما أجاز ذلك في تمييزه، إذا توهم الانفصال في نحو: الخَمْسَةَ العَشْرَ الدُرْهَمَ.

ونشير إلى أنه أجاز ذلك في «الخمسة الأثواب»؛ لأنه يذهب إلى أن الأثواب

= كاظم إبراهيم كاظم، جامعة القاهرة، كلية الآداب، 1982.

(1) انظر معاني القرآن 2/33.

هي الخمسة⁽¹⁾.

ويستفاد مما تقدم أن العدد المركب إذا افتقر الأول منه إلى الثاني، جاز إضافته، وإعرايه، وإذا لم يفتقر إليه، وجب بناؤه، وحينها وجب تمييزه. وكذا القول في أعداد العقود

سادساً: إعراب تابع المضاف إليه.

لقد أجاز القراء العطف على المضاف إليه إذا دخل المعطوف والمعطوف عليه في حكم المضاف، وذهب إلى هذا في قوله تعالى: ﴿كَبِيرَ الْإِيمِ وَالْفَوْحِشِ﴾ [سورة الشورى: 37]، فقد أجاز جر «الفواحش»، وهي الأحب إليه، وإن لم يقرأ بها⁽²⁾.

ونشير إلى أنه أجاز إعراب المؤكّد للمضاف إليه بإعرابين، أحدهما يعرب مراعاة للفظ، والآخر مراعاة للمعنى. وقد تقدم الكلام عن هذا في إضافة المصدر في نحو: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكُمْ أَجْمَعِينَ، وأجمعون. وجاز الرفع؛ لأن الكاف في المعنى فاعل المصدر.

وأجاز ذلك في البديل مراعاة للفظ، وأجاز فيه أيضاً الرفع على الابتداء، كما هو في نحو: سَمِعْتُ قُرْعَ أَنْبِيَاءِ بَعْضِهَا بَعْضًا، بخفض «بعض»، وهو الوجه في الكلام عنده؛ لأن الذي قبله اسم ظاهر، وأجاز رفع «بعضها» أيضاً على الابتداء⁽³⁾.

ومن قضايا تابع المضاف إليه في الإضافة ما ذهب إليه في جواز نصب المعطوف على المجرور مراعاة للأصل، وقد أجازته في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ آيَاتَ سَكَا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [سورة الأنعام: 96]، فقد نصب «الشَّمْسِ وَالْقَمَرَ» عطفاً على محل «الليل»؛ لأنه مفعول «جاعل»، وجعل منه قول الشاعر:

وَبَيْنَمَا نَحْنُ نَنْظُرُهُ آتَانَا مُغْلَقَ شَكْوَةٍ وَزِنَادَ زَاعٍ

(1) انظر معاني القرآن 33/2 - 34، وانظر المقتضب 33، فقد نص على جواز إضافة أعداد العقود، كما نص في مكان آخر على أن العدد المركب بمنزلة الاسم الواحد، وأجاز «الخمسَ العشر»، و«العشرون الدرهم»، انظر المصدر نفسه 2/174.

(2) انظر معاني القرآن 3/25.

(3) انظر معاني القرآن 2/324.

وأجاز عكس ذلك بأن تُقطع الإضافة، ويُجر المعطوف على نية الإضافة في المعطوف عليه، كما هو في نحو: أنت آخذٌ حقك، وحقٌ غيرك، وقد استحسن هذا إذا فصل بين المعطوفين، وجعل منه قول امرئ القيس:

فَصَلَ طَهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مَنْضَجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلٍ
فقد عطف «قدير» على محل «صفييف» على نية الإضافة، وقد فصل بين المعطوف، والمعطوف عليه بـ«شواء»⁽¹⁾.

سابعاً: الألف واللام عوض عن المضاف إليه.

لقد أجاز الفراء أن تكون الألف واللام عوضاً عن المضاف إليه في قوله تعالى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مَفَنَعَةً لَمْ الْأَبْوُنَّ﴾ [سورة ص 50]، ومعناها: مفتحة لهم أبوابها، كما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْمَجِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [سورة النازعات: 39]، ومعناها: هي مأواه⁽²⁾.

وهذا يُذكرنا بتكوين العوض عن المضاف إليه. وتفسير جواز ذلك أن كلاً من الألف واللام، والإضافة يفيدان التعريف، ولما عُرف المضاف إليه بما تقدم عنه من ذكر، عوض عنه بالألف واللام. وهذا التعليل يفصح عن دلالة الألف واللام بأنها عهدية. ونستطيع أن نحصر جواز هذا فيما عُرف من المضاف إليه كالضمير؛ لأنه كناية عن اسم متقدم.

ثامناً: تكرار المضاف والمضاف إليه واحد.

لقد أجاز الفراء تكرار المضاف، والمضاف إليه واحد، شرط أن يكون المضافان المكرران مما جاز أن يصطبحا، قال: (وسمعت أبا ثروان العُكَلِيّ يقول: قطع اللُّهُ الغدَاةَ يدَ ورجلَ مَنْ قَالَهُ. يجوز هذا في الشيتين يصطحبان؛ مثل اليد والرجل، ومثل قوله: عندي نصفٌ أو ربعٌ درهم، وحتك قبل أو بعد العصر. ولا يجوز في الشيتين يتباعدان؛ مثل الدار والغلام: فلا تُجيزُن: اشتريتُ دارَ أو غلامَ زيدٍ؛ ولكنَّ عبدَ أو أمةَ زيدٍ،

(1) انظر معاني القرآن 1/346، وانظر الكتاب 1/174، والمصدر نفسه 1/171، والمقتضب 4/146.

148، وشرح القوائد السبع الطوال 97، وشرح ابن يعيش 4/97.

(2) انظر معاني القرآن 2/408.

وعين، أو أذن، ويد أو رجل وما أشبهه⁽¹⁾

ثمررة البحث:

لقد استطعنا أن نخرج بتصوير جديد للإضافة من دراستنا لها، يضيف عليها نمطين جديدين، ضمتهما الإضافة نفسها من قبل، غير أنهما لم يُفردا، وعليه فالإضافة تتمثل في أربعة أنماط، هي:

النمط الأول: الإضافة المحضة أو الحقيقية.

لا يضم هذا النمط من جديد سوى ما جئنا به من جواز أن تتحقق من اسم الفاعل الدال على المستقبل في ظاهر اللفظ، وبيئاً أن حقيقة ذلك هي أن المضاف متصف بصفة، تُعلم في وقتها، كما هو في قوله تعالى: ﴿حَمَّ ①﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ ② الْعَلِيمِ ③ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّلَوِّ ④ [سورة غافر: 2 - 3]، وأوضحنا موقف القراء منها بأنه أنزل «غافر الذنب» و«قابل التوب» منزلة النعت للمعرفة.

والإضافة المحضة تكون أيضاً من المصدر والظرف، ومن هذه الإضافة ما يتضمن معنى حرف جر.

النمط الثاني: الإضافة التي تفيد التوكيد.

وغرضها واضح من عنوانها، وتتحقق في إضافة الشيء إلى نفسه، أو صفته: كـ «دار الآخرة»، و«وعد الحق»، ومنه أيضاً إضافة المصدر المؤكّد لعامله إلى فاعله، وهو ضمير كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [سورة الزلزلة: 1].

ولا يدخل في هذا النمط إضافة بعض الشيء إلى كله، كقولنا: ثوبٌ جزٌّ، وخاتمٌ حديدٌ.

النمط الثالث: الإضافة المنفية.

ويتمثل هذا النمط في الإضافة المسبوقة بما يفيد أنها منفية، سواء أدلّ المضاف على الماضي، أم الحال، أو الاستقبال، كقولنا: ما هذا بضارب زيد فإن قصد نفي

(1) الفراء 322/2، وانظر المسألة في الكتاب 205/2، والمقتضب 227/4، وشرح ابن عقيل 79/2

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط 2 القاهرة - د - ت وشرح الأشموني 1/527.

الخبر، فالإضافة منفية، وهي تختلف عن المحضة؛ لأن الأخيرة قد تحقق فيها الضرب، وإفادتها التعريف أو التخصيص.

وتختلف عن غير المحضة؛ لأن الأخيرة تخبر عن شيء قد يتحقق، أو لا يتحقق، وليس فيها ما يفيد النفي.

النمط الرابع: الإضافة غير المحضة أو اللفظية.

وهذه الإضافة تتحقق في اسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال، وفي الصفة المشبهة، ولم أقف عليها في اسم المفعول، وهذا لا يمنع الإضافة منه، وتفيد هذه الإضافة التخفيف في الكلام، ليس إلا، ونشير إلى أنها لا تتضمن معنى حرف جر.

والجديد في هذه النمط ما ذهبنا إليه في تحققها في غير ما تقدم، كما هو في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِبُهُمْ وَيَقُولُ أَيُّ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشْفِقُونَ فِيهِمْ﴾ [سورة النحل: 27]. فلاشركائي إضافة غير محضة، وغير حقيقية، وإن لم يكن المضاف مما يدل على الحال، أو الاستقبال؛ لأن الإضافة غير محققة في المعنى، وقد أوضحنا هذا في الإضافة غير المحضة.

المصادر والمراجع

- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط 3 بيروت - 1988.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب 1983.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 3، مصر - 1955.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد الجاوي، مصر - 1976.
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق إسحاق إبراهيم أطفيش بيروت - 1966.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، طبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر - د - ت.
- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 2، د - ت.
- شرح القوائد السبع الطوال، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، القاهرة 1967.
- شرح المفصل لابن يعيش، طبعة عالم الكتب في بيروت، ومكتبة المثنى في القاهرة، د - ت.
- القضايا النحوية في تفسير القرطبي، رسالة دكتوراه، إعداد كاظم إبراهيم كاظم، جامعة القاهرة، كلية لآداب - 1982.
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف ط 2، القاهرة - 1980.
- الكتاب لسبيويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - 1968.
- الكشف عن حقائق التنزيل، لجار الله الزمخشري، طبعة دار الكتاب العربي، ط 3، بيروت - 1987.

- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق فائز محمد الحمد، ط 2، الكويت - 1981.

- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، القاهرة - 1972.

- مغني اللبيب لأبن هشام، تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرين، ط 5 بيروت - 1979.

- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد الخالق عزيمة، القاهرة - 1388.

- مجمع الهوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الكويت - 1979.

المبحث الثاني

الجملة الشرطية في القرآن

إن الجملة الشرطية في القرآن الكريم لا تختلف عن غيرها من الأساليب التي تضمنتها القرآن الكريم في كونها عميقة في دلالتها، شائكة في عرضها، تدعو الوقوف عليها.

ولم يغفل الفراء هذا، فكان كثيراً ما يتوسع في الشرح لبيان ما تتضمنه بعض أساليب الشرط من معانٍ، لدرجة أنه ضم أساليب لم تشتهر في الشرط إلى هذا الباب. وحاول أن يدل على تضمينها هذا المعنى، ومثل هذا سنقف عليه في «أن» المصدرية الناصبة، وفي غيرها.

وجاء البحث في ثلاثة مباحث تناولت في الأول أدوات الشرط، وعالجت في الثاني فعل الشرط وجوابه، وتضمن الثالث قضايا متفرقة تمثلت في مجيء الشرط من الأمر، ومن الاسم الموصول، واجتماع القسم وجوابه، ولا يخفى أن البحث قد أفاد من بعض المصادر والمراجع.

القسم الأول:

أدوات الشرط.

ونتناول فيه ما جاء به الفراء من وصايا نحوية ودلالية في أدوات الشرط.

إن:

بكسر الهمزة، وسكون النون أداة شرط جازمة تفيد تضمين الفعل معنى المستقبل، وأجاز الفراء أن تفيد الفعل معنى الماضي، وذلك إذا ما فتحت همزتها. كما ذهب إلى جواز أن تتضمن معنى «لو» الشرطية. هذا وإن الحديث عن المفتوحة الهمزة يشير إلى أنها بحكم «أن» المصدرية الناصبة للفعل المضارع. وهو ما سيتضح بعداً.

وفتح همزة «إن» الشرطية قضية تستحق الوقوف عليها وخاصة إذا علمنا أن الفراء قد نص على ذلك في أكثر من آية، نذكر منها قوله تعالى ﴿بَعِيًّا أَنْ يُزِيلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [سورة البقرة: 90]. حيث قال: «موضع «أن» جزاء. وكان الكسائي يقول في «أن» هي في موضع خفض، وإنما هي جزاء»⁽¹⁾.

ولم يترك الفراء فتح همزة «إن» الشرطية من دون تعليل. وتفسيره لذلك هو «إذا كان الجزاء لم يقع عليه شيء قبله، وكان يُنوى بها الاستقبال، كسرت «إن» وجزمت بها، فقلت: أكرمك إن تأتيني، فإن كانت ماضية: قلت: أكرمك أن تأتيني، وأبين من ذلك أن تقول: أكرمك أن أتيتني، كذلك قال الشاعر:

أَتَجَزَعُ أَنْ بَانَ الْخَلِيْطُ الْمُوْدَعُ وَحَبْلُ الصَّفَا مِنْ عَزَّةِ الْمُتَقَطِّعِ
يريد: أتجزع بأن، أو لأن، كان ذلك: ولو أراد الاستقبال، ومنحصر الجزاء، لكسر «إن»، وجزم بها، كقول الله جل ثناؤه: ﴿فَلَعَلَّكَ بِنِعْمِ نَفْسِكَ عَلَى آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا﴾ [سورة الكهف: 6] فقرأها الفراء بالكسر»⁽²⁾.

يشير النص إلى أن «إن» الشرطية إذا لم تكن معمول عامل متقدم، وقصد بها المستقبل، كسرت همزتها، وجاء الفعل بعدها مضارعاً مجزوماً. وجاز فتح الهمزة إذا دلّ الفعل على الزمان الماضي لفظاً أو في المعنى، وهذا يتحقق إذا كان الفعل مضارعاً منصوباً بـ«أن» نفسها في نحو أكرمك أن تأتيني، وأبين من هذا كله أن يأتي الفعل ماضياً بعد «أن» المفتوحة الهمزة في نحو: أكرمك أن أتيتني. وذكر الفراء هذا في أكثر من موضع⁽³⁾.

ويمكن القول فيما تقدم أن الفراء أجاز فتح همزة «إن» الشرطية على أنها تتضمن الجزاء، وليست محضة فيه إذا كانت معمولاً لعامل متقدم ظاهراً كان أم مضمراً، متضمناً معنى جواب الشرط. والفعل بعدها ماضٍ، أو مضارع منصوب بها. وبذا فإن «أكرمك أن أتيتني، وأكرمك أن تأتيني، يتضمنان معنى: إن أتيتني أكرمك، وإن تأتيني أكرمك:

(1) الفراء 58/1. ويظهر أن ما ذهب إليه الفراء مخالف لما ذهب إليه الكسائي لإعرابه «أن» معمول المصدر «بعياً».

(2) الفراء 58/1. ويشير هنا إلى أن الفراء أجاز أن تتضمن «أن» معنى «إذا» في قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بِنِعْمِ نَفْسِكَ عَلَى آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا﴾ [الكهف: 6]، والقراءة بالكسر، كما أجاز في بعض المواضع أن تكون «إن» نافية، أو شرطية انظر 200/2.

(3) انظر 178/1، 299/1 - 300، 411/1، 200/2، 222/2، 275/2 - 276، 280/2.

ويؤكد أنها إذا لم تكن معمولاً لعامل متقدم، لم يمنحها هذا المعنى إعرابه لقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [سورة محمد: 18] إذ أعرب «أن» تابعة للساعة، وهناك شواهد قرآنية أخرى في هذا⁽¹⁾.

ولم يقصر الفراء فتح همزة «إن» الشرطية على هذا النمط، وإنما أجازها أيضاً إذا كانت هناك علاقة في الإعراب بما بعدها، وأنها تفيد معنى الجزاء، وقد نص على هذا في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ [سورة البقرة: 237]، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [سورة البقرة: 184]، بأن أعرب «أن» في الآية الأولى مرفوعة به «أقرب»، و«أن» في الآية الثانية به «خير» على أنهما من باب المبتدأ والخبر، وهما مترافعان، والمعنى المتضمن فيهما هو: إن تعفوا فهو أقرب للتقوى، وإن تصوموا فهو خير لكم⁽²⁾.

ولا أجد أن هناك فرقاً بين النمطين سوى أن النمط الأول يتحقق بتقدم ما تعلقت به «أن»، والنمط الثاني يتحقق بتقدمها على ما تعلقت به. وبذا فإن «إن» الشرطية تفتح همزتها إذا كانت متعلقة بعامل، وفي غير ذلك تكسر، وقد أشار الفراء إلى أن فتح همزة «إن» الشرطية وكسرها لا يختلف عن كسر وفتح همزة «إن» المشبهة بالفعل، حيث قال: «ومثل «إن» في الجزاء في انصرافها عن الكسر إلى الفتح إذا أصابها رافع قول العرب: قلت: إنك قائم»، فإن مكسورة بعد القول في كل تصرفه، فإذا وضعت مكان القول شيئاً في معناه مما قد يحدث خفضاً أو رفعاً أو نصباً، فتحت «أن»، فقلت: ناديت أنك قائم»⁽³⁾.

ونصل بهذا كله إلى أن الفراء لم يفصل بين «إن»، و«أن» إلا بما يتقدمهما من إعراب، وفي كلا الحالين يفيد أن معنى الجزاء، كما هو في نحو: ما أفعل ذلك إلا أن يشاء الله، وسأفعل ذلك إن شاء الله، ولا يصح ذلك في «أن». وهذا يشير إلى أن هناك

(1) ونشير إلى أن الفراء أجاز أن تكسر همزة «إن»، وهي تفيد معنى الجزاء، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء. ومن الشواهد القرآنية على ذلك أيضاً: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً﴾ [الزخرف: 66]. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوَّهُمْ...﴾ [الفتح: 25]. وقد منع في الأخيرة أن تكون «أن» شرطية لوجود «لولا» لأنها تطلب الأسماء. انظر 61/3.

(2) انظر الفراء 1/179، والمصدر نفسه 2/275 - 276.

(3) الفراء 1/180.

علاقة دلالية بين «أن» المصدرية الناصبة و«إن» الشرطية بجواز أن تفيد المصدرية معنى الشرط، وهذا غير مطرد كما تقدم، ولا يُحَدُّ بقاعدة نحوية، وإنما استنباطه يتوقف على دلالة النص، فقد تفيد «أن» المصدرية الناصبة معنى الشرط في مواضع، ويمتنع هذا المعنى فيها في مواضع أخرى، والملفت للنظر فيما تقدم أن الفراء لم يؤول «أن» المصدرية الناصبة التي تفيد معنى الشرط بالمصدر الصريح، وإنما كان يمنحها معنى الجزاء.

«إن» بمعنى «لو».

نص الفراء على جواز أن تتضمن «إن» الشرطية الجازمة معنى «لو» انشروطية غير الجازمة، وأنها تجاب بما تجاب به «لو»؛ لأنهما - كما يراهما - متقاربتان في المعنى. وجعل ذلك في قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [سورة البقرة: 221]. قال فيها: «كقوله: وإن أعجبتكم، و«لو» و«إن» متقاربتان في المعنى. وذلك جاز أن يجازي «لو» بجواب «إن»، و«إن» بجواب «لو» في قوله ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا بِحَا فَرَاؤُهُ مُصَفَّرًا لَطَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ. يَكْفُرُونَ﴾⁽¹⁾ [سورة الروم: 51].

ونشير إلى اقتران جواب الشرط باللام في قوله تعالى ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا بِحَا﴾ [سورة الروم: 51]، جاء نتيجة اجتماع القسم الذي تضمنته اللام في قوله «ولئن» مع الشرط. وللفراء كلام في هذا يطول سنقف عليه في اجتماع القسم والشرط.

وتضمن «إن» معنى «لو» يشير إلى أن لها ما لـ«لو» من شروط، ومعان، وهذا غير محقق فيما ذكر لـ«إن» من معان⁽²⁾.

إن + ما.

«إما» أداة مركبة من «إن» الشرطية الجازمة، و«ما»، ولم يصرح الفراء بهذا التركيب، وإنما اكتفى من القول بأن «إما» شرطية، توصل بـ«ما» حين يؤكد فعل الشرط

(1) الفراء 1/143. وانظر المصدر نفسه 1/233، 2/370، ونشير هنا إلى أن الفراء قد ذكر جواز أن تكون «لو» المصدرية مكان «أن» المصدرية، والعكس كذلك في نحو: وددت لو تصيب مالا فضاغ، وقد أجيب عنها بفعل ماض. وكذا: وددت لو ذهبت عنا. وددت أن تذهب عنا، انظر 1/175، وانظر «لو» و«إن» الكتاب 3/108، معاني الأخفش 109، إعراب القرآن للنجاشي 1/221.

(2) انظر معاني «لو» في معني اللبيب 337 - 344، وانظر في «إن» المصدر نفسه 33.

بنون التوكيد خفيفة كانت أم ثقيلة ونعت الفراء هذا لـ«إما» قد يقصد بها أنها زائدة، ذكر ذلك من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْزِلْ إِلَيْهِمْ عَنَّا سُلُوكًا﴾ [سورة الأنفال: 58]، قال: «وقوله «تخافن» في موضع جزم، ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها بـ«ما». فإذا وصلوها آثروا التنوين»⁽¹⁾.

وقوله «في موضع جزم» يشير إلى أن الفعل مبني لاتصاله بنون التوكيد. هذا، وإن الفراء قد علل دخول التنوين بأن العرب أرادوا أن يفرقوا بينها، وبين «إما» التي تفيد التخيير، كما أنه نص على أن جوابها أكثر ما يكون بالفاء، وعلل ذلك بأمرين.

أحدهما: هو وجود التنوين الذي يوجب تقديم «إما» وتأخير جوابها. لأنه لا يقال: اضربه إما يقومن.

والآخر: هو أن وجود التنوين يكسبه وهماً بأن الجملة لا تفيد الشرط، ودخول الفاء يرفع هذا اللبس فيه. قال: «فاختيرت الفاء؛ لأنهم إذا نوتوا في «إما» جعلوها صدراً للكلام، ولا يكادون يؤخرونها. ليس من كلامهم: اضربه إما يقومن، إنما كلامهم أن يقدموها، فلما لزم التقديم جاءت كالخارج من الشرط، فاستحبوا الفاء فيها، وآثروها كما استحبوا في قولهم: أما أخوك فقاعد، حين ضارعتها»⁽²⁾.

وهناك موضع أجاز فيه الفراء أن تكون «إما» الموصولة بالمصدر الصريح المنصوب قد أفادت معنى الشرط، كما أجاز أن تفيد الإباحة، فتخرج عن المعنى المذكور. ونص على هذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا سَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [سورة الإنسان: 3]. قال: «و«إما» ها هنا تكون جزاء، أي: إن شكر، وإن كفر، وتكون على «إما» التي مثل قوله ﴿إِنَّمَا يُعَذِّبُهُمْ وَإِنَّمَا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة التوبة: 106]⁽³⁾.

وهذا الذي ذهب إليه الفراء يدفعنا إلى القول بأنه أجاز أن ينوب المصدر الصريح عن فعل الشرط، وهذا يتوقف على المعنى.

(1) الفراء 1/ 414، وانظر في «إما» المقتضب 59، ومعنى الليب 87.

(2) الفراء 1/ 414.

(3) الفراء 3/ 214.

«مَنْ» و«مَا».

اسمان يفيدان أكثر من معنى، منها الشرط، وإن أفاداً ذلك جُزم فعل الشرط وجوابه⁽¹⁾، وهما بما يفيدانه من معنى غير مؤقتين يدلان على الواحد، والأكثر، مذكراً كان أم مؤنثاً، وإن لم يُجزم فعل الشرط، أدخلت الفاء على جوابه، وعندها يفيدان معنى الاسم الموصول⁽²⁾.

ويعرب الفراء اسم الشرط بما يتعلق به من معنى، فإن كان مبتدأ، رفعه بما عاد عليه، سواء أكان ذلك في فعل الشرط أم في جوابه: أم فيهما معاً. وأثبت ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالُوا جَزَاءُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾ [سورة يوسف: 75]. حيث قال: «مَنْ» في معنى جزاء، وموضعها رفع بالهاء التي عادت، وجواب الجزاء الفاء في قوله: «فهو جزاؤه»: ويكون قوله «جزاؤه» الثانية مرتفعة بالمعنى المجرى في الجزاء وجوابه⁽³⁾.

ف«جزاؤه» الأولى مبتدأ مرفوع بالجملة الشرطية، و«مَنْ» مبتدأ ثان، مرفوع بما عاد عليه⁽⁴⁾، وهذا يحتمل أن يكون العائد في «رحله»، ويحتمل أن يكون فيه وفي قوله «فهو جزاؤه». وعلى القول الأول يكون فعل الشرط هو الخبر، وعلى القول الثاني يكون فعل الشرط وجوابه خبره. والقول الثاني أقرب؛ لأنه أعرب الجملة الشرطية خبراً للمبتدأ الأول.

وحاول الفراء أن يقرب الإعراب الثاني بقول القائل: لك عندي إن بشرتني فلنك ألف درهم. وتقديره: لك عندي هذا⁽⁵⁾. وتفسير هذا هو أن «لك عندي» الأولى خبر مقدم، و«فلنك عندي» الثانية خبر لـ«ألف درهم» التي هي جواب الشرط، فتكرار «لك عندي» مكن أن تكون جملة الشرط وجوابه بمنزلة المبتدأ لـ«لك عندي» الأولى. ولما كانت الجملة الشرطية لا تصلح أن تعرب بهذا الإعراب راح الفراء يقدر «لك عندي هذا» من دون أن ينصرف إلى بيان ما عليه إعراب «لك عندي» الأولى، وإنما اكتفى ببيان العلاقة بينها وبين جملة الشرط.

وخروجاً من هذه الدائرة المغلقة نقول إن جملة جواب الشرط قد تضمنت جملة

(1) انظر الفراء 1/178، 1/475 - 476، 2/51 - 52.

(2) انظر بحثنا «الاسم الموصول وصلته».

(3) الفراء 1/179، وأجاز الفراء أن تكون «مَنْ» اسماً موصولاً.

(4) لقد عالجتنا رفع الاسم ونصيه بما عاد عليه في بحثنا «نظرة الفراء للاشتغال».

(5) انظر الفراء 2/52.

فعل الشرط، وإنّ «لك عندى الثانية» توكيد للأولى، وإن دخلت فاء الجواب عليها.

وهناك قضية تهّم إعراب الشرط وفعله، وهي أنّ الفراء منع أن يجزم فعل الشرط، وأعربه مرفوعاً بالمعنى، وذلك إذا وقع اسم الشرط معمولاً لعامل متقدم، قال: (. . .) ومثله: من الجزاء الذي إذا وقع عليه خافض أو رافع أو ناصب، ذهب عنه الجزم، قولك: اضربه من كان، ولا آتيك ما عشت، ف«من»، و«ما» في موضع جزاء، والفعل فيهما مرفوع في المعنى: لأن «كان»، والفعل الذي قبله قد وقعا على «من»، و«ما» فتغير عن الجزم، ولم يخرج من تأويل الجزاء قال الشاعر:

فَلَسْتُ مَقَاتِلًا أَبَدًا قُرَيْشًا مُصِيبًا زَعَمَ ذَلِكَ مَنْ أَصَابَا
في تأويل رفع لوقوع مصيب على «من»⁽¹⁾.

وتوضيح ما تضمنه النص بالنقاط التالية:

أولاً: إن قوله «اضربه من كان»، فيه جملة «اضربه» جواب الشرط، وقد تضمنت ضميراً يعود على اسم الشرط.

ثانياً: إن الضمير في «اضربه» متقدم لفظاً متأخر رتبة، وهذا الوضع جعل الفراء يقول في اسم الشرط إنه معرب بما قبله. وحقيقة الأمر أن ضميره هو المعرب بما ذكره الفراء من إعراب.

ثالثاً: إنّ فعل الشرط «كان» قد تضمن ضميراً يعود على اسم الشرط، وهذا عند الفراء يجعل اسم الشرط متعلقاً بفعل الشرط أيضاً.

ومن هذه النقاط الثلاث نصل إلى أن اسم الشرط عند الفراء متعلق بما قبله لوجود الضمير الذي يعود عليه، ومتعلق بما بعده للسبب نفسه وهذا الوضع يمنع أن يجزم فعل الشرط بـ«من» ويستفاد من هذا أنه إذا تقدم جواب الشرط على اسم الشرط، وقد تضمن كل من فعل الشرط وجوابه ضميراً يعود على اسم الشرط امتنع جزم الفعل، وهو في المعنى مرفوع لأنه بمنزلة الاسم الموصول في نحو: جاء من ساعدته، غير أن الأول يفيد الشرط، والثاني لا يتحقق فيه هذا المعنى.

وكذا القول في: لا آتيك ما عشت. لتضمنه ضميراً محذوفاً يعود على «ما».

(1) الفراء 179/1.

وأستطيع القول في هذا كله أن الفَرَاءَ أعرب اسم الشرط بإعراب الضمير العائد، ولم يخرج عن معنى الجزاء، ويؤكد هذا ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَلَيْتَ عَلَى النَّاسِ لَئِيْلٌ أُبَيِّنَ مِنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلًا﴾ [سورة آل عمران: 97]. فقد أعرب «مَنْ» بدلاً من الناس⁽¹⁾.

أي، متى، ما، حيث، ما، كيف، ما، مهما.

ذكر الفَرَاءَ أن حروف الاستفهام ويريد بها أسماءه إن اقترنت بـ«ما» أفادت معنى الشرط، وإذا لم تقترن بـ«ما» فالغالب أنها تفيد الاستفهام؛ وأجاز إفادتها معنى الشرط، قال: «إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ«ما» مثل قوله «أي، متى، ما، وأي ما، وحيث ما، وكيف ما، وأيًا ما ندعوا»، كانت جزاء، ولم تكن استفهاماً. فإذا لم توصل بـ«ما»، كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز الجزاء⁽²⁾. وذكر في موضع آخر أن العرب تجعل «ما» صلة فيما يبنون فيه الجزاء وضمه إلى ما تقدم «مهما»⁽³⁾.

ونشير إلى أن النص قد تضمن «حيث»، وهو مما لم يشتهر في أنه يفيد الاستفهام، وقد يتضمن هذا المعنى إذا ما اقترنت بـ«ما»، وجوابه بالفاء. دليلنا في ذلك هو أن الفَرَاءَ قد ضمن «لولا» معنى الاستفهام إذا ما اقترنت جوابها بالفاء على أن يُنصب فعْلُ الجواب، قال: «فإذا أدخلت في جواب الاستفهام فاءً، نصبت، كما قال الله - تبارك وتعالى - ﴿لَوْلَا أَلْتَمَسْتَنِي لَأَبَدْتُكَ﴾ [سورة المنافقون: 10] فنصب⁽⁴⁾.

وقد تضاف «أي» إلى الضمير، وتفيد معنى الشرط، ومثل له الفَرَاءَ بقوله: أَيُّهُمْ يَفْعُلُ فاضرب⁽⁵⁾. كما جاز إضافتها إلى غير الضمير، منه قوله تعالى: ﴿أَيُّمًا الْأَحْلِيَيْنِ فَصَيَّتْ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [سورة القصص: 28]⁽⁶⁾.

(1) انظر الفراء 1/179.

(2) الفراء 1/85، وانظر الجزم بـ«أي، متى» الكتاب 3/59 - 60، إعراب القرآن للنحاس 1/633، تفسير الفرطبي 7/267.

(3) انظر الفراء 3/189 - 190. وهناك شاهد شعري في «حيثما» شرطية ذكره، انظر 2/103.

(4) الفراء 1/85.

(5) انظر الفراء 1/179.

(6) انظر الفراء 1/305.

وقد تؤخر «ما» بعد المضاف إليه، وهو في قراءة عبد الله بن مسعود «أي الأجلين ما قضيت فلا عدوان علي»، وذكر الفراء أن هذا أكثر من الأول في كلام العرب، وجعل منه قول الشاعر:

وأيهما ما أتبعن فإنني حريص على إثر الذي أنا تابع
ومنه ما سمعه الكسائي عن أعرابي: فأبهم ما أخذها ركب على أيهم⁽¹⁾، ويريد: أيهم أخذ اللعبة ركب على أيهم يشاء.

ويظهر أن تأخير «ما» مقصور على «أي»، وتعليل ذلك أنها تختص من بين الأدوات المتقدمة بإضافتها إلى الاسم. وما تفيده «ما» في هذه الأسماء لم يصرح به الفراء سوى أنه أشار إلى أنها صلة من صلات الجزاء⁽²⁾. والشرط من دونها - كما تقدم - قليل.

إذا:

شرطية ظرفية غير جازمة، تفيد معنى المستقبل. وإن اتصلت بالفعل الماضي، ولم يختلف الفراء عن غيره في أن «إذا» أداة شرط، وأشار إلى أنها ظرفية، وفسرها بأنها تفيد معنى «في». وقد صرح بذلك في قوله: «وأكثر الكلام فيها الرفع؛ لأنها تكون في مذهب الصفة. ألا ترى أنك تقول: الرطب إذا اشتد الحر، تريد: في ذلك الوقت»⁽³⁾، وقوله «الصفة» مصطلح عُرف بين الكوفيين أنهم يريدون به الظرف.

ولما كانت «إذا» ظرفية، فهذا يحتم أن تتعلق بما يفيدها هذا المعنى، ولم يغفل الفراء هذا، فانصرف إلى الكشف عما يمكن أن تتعلق به «إذا»، وهو في ذلك يحكمه المعنى الذي يدفعه إلى تجويزه أن تتعلق بما قبلها، أو بما بعد الذي اتصلت به، حيث قال: «فلما كانت في موضع صفة، كانت صلة للفعل الذي يكون قبلها، أو بعد الذي يليها، كذلك قال الشاعر:

وإذا تكون شديدة أَدعى لها وإذا يحاسن الخيس يُدعى جُنْدب⁽⁴⁾.
ف«إذا» متعلقة بجوابها «أدعى» على معنى: أَدعى في وقت تكون شديدة».

أما تعلقها بما قبلها، فهو محقق فيما ذكره في قوله «الرطب إذا اشتد الحر». ولم

(1) انظر الفراء 2/305.

(2) انظر الفراء 2/305.

(3) الفراء 3/158، وانظر «إذا» شرطية 3/241.

(4) الفراء 3/158.

يوضح كيفية تعلق «إذا» بالاسم الجامد «الرطب» والذي لا يتضمن معنى الفعل.

ولذا نسعى إلى توضيحه، فنقول: إن «الرطب» مبتدأ، خبره «إذا اشتد الحر»؛ لأنه على معنى: الرطب في اشتداد الحر. وبذا فإن «الرطب» مرفوع بـ«إذا»؛ لأنها بمعنى «في». وهذا مذهب الفراء في رافع المبتدأ إذا كان خبره شبه جملة في نحو «زيد في الدار» وقد نص عليه في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلَهَا﴾ [سورة يونس: 27]، قال: «... وإن شئت رفعت بالياء في قوله «فجزاء سيئة يمثّلها»⁽¹⁾.

و«إذا» تدل على معنى المستقبل، ولا يمنع أن تفيد هذا المعنى، وهي متصلة بالفعل الماضي شرط أن تتعلق بكلام يفيد معنى الشرط، وهذا مذهب الفراء في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَانُوا عِنْدَنَا عَتَمًا أَنزَلْنَاهُمْ لَكُفْرًا وَكَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة آل عمران: 156]، حيث قال: «كان ينبغي في العربية أن يقال: وقالوا لإخوانهم إذ ضربوا في الأرض؛ لأنه ماض، كما تقول: ضربتك إذ قمت، ولا تقول: ضربتك إذا قمت. وذلك جائز. والذي في كتاب الله عربي حسن؛ لأن القول، وإن كان ماضياً في اللفظ، فهو في معنى الاستقبال؛ لأن «الذين» يذهب بها إلى معنى الجزاء من «من» و«ما»...⁽²⁾.

وهذا الشرط الذي قدمه الفراء محصور إذا ما تقدم «إذا» كلام، يفيد معنى الشرط بها. وهو غير مطلوب إذا لم يتقدمها هذا المعنى، نذكر منه: قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [سورة النصر: 1].

قد يفهم من قول الفراء المتقدم في دلالة «إذا» في الآية المتقدمة أنه فسرها بأنها تفيد معنى الماضي حيث ذكر «إذ ضربوا» وليس كذلك، لأنه وإن صرح أنها بمعنى «إذ ضربوا» غير أن وجود الاسم الموصول «الذين» قد منحها معنى المستقبل. وذلك لأن الاسم الموصول في الآية يفيد معنى الشرط. والشرط يفيد المستقبل وبذا فـ«إذا» تفيد هذا

(1) الفراء 1/463، وانظر المصدر نقسه 3/59.

(2) الفراء 1/243: قد تفيد «إذا» و«إذ» معنى المفاجأة، وحاول الفراء أن يفرق بينهما وبين «إذا» الشرطية، وذلك أنه يذهب إلى أن «إذ»، و«إذ» إن أفادا المفاجأة، فهما ظرفان يفيدان معنى الماضي. ولذا أجاز أن يوصلا بالفعل الماضي، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَدْقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مِنْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ﴾ [يونس: 21]، حيث أجاز أن يقال: «بعد ضراء منهم مكروا» انظر 1/459 - 460.

المعنى. وضمن إلى هذا قول الشاعر:

إذا ما انتَسَبْتَا لم تلدني لثيمةً ولم تجدي من أن تُقرِّي بها بُدًا
قال فيه: «فالجزاء للمستقبل والولادة كلها قد مضت: وذلك أن المعنى
معروف...»⁽¹⁾.

هذا وإنَّ الفراء حاول أن يفرق بين «إذا» و«إذ»، وزمانهما أيضاً من خلال المخبر
عنه، وأجاز أن تفيد «إذا» الاستمرارية، حيث قال: «وتقول ما هلك امرؤ عرف قدره،
فلو أدخلت في هذا «إذا»، كانت أجود من «إذ»؛ لأنك لم تخبر بذلك عن واحد، فيكون
به «إذا»، وإنما جعلته كالدأب، فجرى الماضي، والمستقبل. ومن ذلك أن يقول الرجل
للرجل: كنت صابراً إذا ضربتك؛ لأن المعنى: كنت كلما ضربت تصبر، فإذا قلت كنت
صابراً إذ ضربت، فإنما أخبرت عن صبره في ضرب واحد»⁽²⁾.

أما قول الكمي:

ما ذاق بُوسَ معيشةٍ ونعيمها فيما مضى أحدٌ إذا لم يَغشَقِ
فإنه تقرأ المعاناة فيما مضى، ولن يتحقق ذلك في المستقبل إلا بالعشق، وليس
هناك دلالة على أن «إذا» تفيد الماضي، أو المستقبل، وإن كان المخبر عنه غير محدد،
قال الفراء: «إنما أراد لم يذوقها فيما مضى، ولن يذوقها فيما يستقبل إذا كان لم
يعشق»⁽³⁾.

و«إذا» أداة شرط غير جازمة، وقد نص الفراء على ذلك حين قال: «وأكثر الكلام
فيها الرفع»⁽⁴⁾. ويريد بالرفع أن «إذا» غير جازمة، وتوصل بالفعل المضارع المرفوع.

ولم يشتهر عن «إذا» أنها جازمة للمفعول، وقد نص الفراء على جوازها حيث قال:
«من العرب من يجزم بـ «إذا»، فيقول: إذا تقم أقم، أنشدني بعضهم:

(1) الفراء 1/ 61. وتذكر هنا ما جاء فيه الفعل المضارع ويفيد معنى الماضي بقرينة تضمنها قوله تعالى:
«قلم تقتلون أنبياء الله من قبل» [البقرة: 9]. والقرينة لفظية هي «من قبل» انظر 1/ 61.

(2) الفراء 1/ 244.

(3) الفراء 1/ 244، ونشير إلى أن ثقلها قد «تر أن «إذا» تستخدم في جميع حالات الزمان. انظر مجالس

ثعلب 462 - 463.

(4) الفراء 3/ 158.

وَإِذَا نَطَّوْغَ أَمَرَ سَادَتِنَا لَا يَفِيئُنَا جُبْنٌ وَلَا بُخْلٌ
وقال الآخر:

وَاسْتَعْنِ مَا أَعْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبَكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ⁽¹⁾
والجزم بـ«إذا» يجعلنا نقول بأنها تُنزل منزلة «إن» الشرطية في أنها لا تلزم أن يتحقق
ما بعدها علماً بأن ذلك محقق في «إذا» غير الجازمة.

حتى إذا:

لقد ضم القرآن آيات الشرط فيها واقع بـ«حتى إذا»، وكثيراً ما يكون الجواب
بالواو. ولم يحاول الفراء أن يفسر علاقة «حتى» بـ«إذا»، وإنما سعى إلى بيان أن الواو
تزداد في جواب «حتى إذا» من دون أن يجد تفسيراً لذلك سوى أنه شبه وجود الواو
بالمستأنف من الكلام، ولم يصرح بزيادتها، أو أنها صلة⁽²⁾. نذكر منها قوله تعالى:
﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ
آَلْحَقُّ﴾ [سورة الأنبياء: 96 - 97]⁽³⁾. وأشار إلى زيادتها في الشعر، وجعل منه قول
الشاعر:

حتى إذا قَمَلَتْ بطونكم ورأيتم أبناءكم شَبُّوا
وقلبتُم ظهر المَجْنُن لنا إن اللثيم العاجزُ الخب

هذا وإن الفراء قد ذهب إلى أنه لا تجاب «إذا»، و«إذا» بالواو ذكر ذلك رداً على
بعض المفسرين الذين ذهبوا إلى زيادتها في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا
وَحَفَّتْ﴾ [سورة الانشقاق: 1 - 2]، حيث قال: «وقال بعض المفسرين جواب «إذا السماء
انشقت» قوله «وأذنت»، وترى أنه رأي ارتآه المفسر، وشبهه بقوله تبارك وتعالى: ﴿حَتَّىٰ
إِذَا جَاءَهُمَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهُمَا﴾ [سورة الزمر: 73]، لأننا لم نسمع جواباً بالواو في «إذا»
مبتدأً، ولا قبلها كلام، ولا في «إذا» إذا ابتدئ، وإنما تجيب العرب بالواو في قوله

(1) الفراء 158/3، وانظر الكتاب 61/3، تفسير القرطبي 201/1، القضايا النحوية في تفسير القرطبي
303.

(2) انظر الفراء 50/2. ونشير إلى أن الواو تزداد في جواب «إذا» أيضاً. انظر ذلك في 238/1، 211/2،
249/3، 300/2.

(3) انظر الفراء 238/1.

«حتى إذا كان، وفلما أن كان، لم يجاوزوا ذلك»⁽¹⁾.

إذ:

لم تشتهر «إذ» الظرفية بين أدوات الشرط، وقد أجاز الفراء هذا المعنى فيها، والنص المتقدم أشار إلى هذا الاستخدام فيها، ونص الفراء عليه في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَعْرَضْتَهُمْ وَمَا يَنْبُؤُونَكَ إِلَّا اللَّهُ فَاتُّوا إِلَى الْكَهْفِ بِنَثْرٍ﴾ [سورة الكهف: 16]. فقد نص على أن قوله «فأووا» جواب له «إذ»، ومثل له بقول القائل: إذ فعلت ما فعلت فثب⁽²⁾.

ويظهر أن اكتساب «إذ» معنى الشرط محقق في حال اتصالها بفعل ماضٍ، وأن يكون جوابها فعل أمر، تصدرته فاء الجزاء. فأكسبها هذا كله معنى «إذا» التي تفيد المستقبل، ولا يمتنع هذا المعنى فيها سواء أكانت أول الكلام أم تقدمها كلام، وقد ذكر الفراء هذا في قوله: «لأننا لم نسمع جواباً بالواو في «إذ» مبتدأة، ولا قبلها، ولا في «إذا»...»⁽³⁾.

وهناك نص يشعر فيه الفراء أنه أراد به «إذ» الشرط أيضاً حيث قال: «وقوله: ﴿وَإِذْ وَقَعْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [سورة البقرة: 51]. ﴿وَإِذْ قَرَفْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ﴾ [سورة البقرة: 50] يقول القائل: وأين جواب «إذ» وعلام غطفت؟ ومثلها في القرآن كثيراً بالواو، ولا جواب معها ظاهر؟ والمعنى - والله أعلم - على إضمار «واذكروا إذ أنتم، فاجترئ بقوله «اذكروا» في أول الكلام، ثم جاءت «إذ» بالواو مردودة على ذلك...، ولا يجوز مثل ذلك في الكلام بسقوط الواو إلا أن يكون معه جوابه متقدماً أو متأخراً، كقولك: ذكرك إذ احتجت إليك، أو إذا احتجت ذكرك»⁽⁴⁾.

فقوله «جواب» يريد به ما تعلق به «إذ»، وهو المضمرة «اذكروا»، وتعلقها بالجواب لا يختلف عن «إذا» في تعلقها بجوابها. وقد تقدم جواز أن يتقدم عليها عند

(1) الفراء 249/3.

(2) انظر الفراء 136/2، ونشير إلى أن الآية تضمنت فعلاً مجزوماً «ينثر» بعد «فأووا»، ويعرب بدلاً من «فأووا»، ولا يُظن أنه يعربه جواباً له «فأووا» لأن نشر الرحمة تتحقق حين اعتزلوا الناس وأووا إلى الكهف.

(3) الفراء 249/3.

(4) الفراء 35/1.

الفراء، وتلمس من النص أيضاً أنه ذهب إلى أن الواو تفي عن ذكر ما تعلقت به «إذ»، ونشير إلى أنه ذكر شواهد قرآنية في غير «إذ» أضمر فيها العامل، وإذا ما خلى النص من الواو أوجب ذكره.

يوم بمعنى «إذا»:

لقد أجاز الفراء في «يوم» أن تفيد معنى «إذا» الشرطية، وهو ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا الصُّورَ مَرِيضًا مُبْصِرًا مِّنْ سُكَّاءَ اللَّهِ﴾ [سورة النمل: 87]، قال: «ولم يقل: فيفزع، فجعل «فعل» مردودة على «يفعل»، وذلك أنه في المعنى: وإذا نفخ في الصور ففزع؛ ألا ترى أن قولك: أقوم يوم تقوم، كقولك: أقوم إذا تقوم، فأجيبت بفعل، لأن فعل، ويفعل تصلحان مع «إذا». فإن قلت: فأين جواب قوله: «ويوم يُنْفَخُ فِي الصُّورِ»؟ قلت: قد يكون في «فعل» مضمرة مع الواو، كأنه قال: وذلك يوم ينفخ في الصور، وإن شئت قلت: جوابه متروك، كما قال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ [سورة سبأ: 51]⁽¹⁾.

يشير النص صراحة تضمين «يوم» معنى «إذا» الشرطية، وأجاز أن يعطف الفعل الماضي على الفعل المضارع؛ لأنه يفيد معنى المستقبل. وجواب الشرط مضمرة تدل عليه الواو المتقدمة «يوم» شأنه شأن «إذ» المتقدم الكلام عنها. وصرح الفراء بأنه «فعل»، ثم قدر «ذلك يوم ينفخ في الصور». وكونه قدر «ذلك»، إشارة إلى الفعل المضمرة. كما أجاز أن يكون الجواب متروكاً. ويختلف هذا عن الجواب المضمرة، لأن في «فزع» معنى يفيد ما يتضمنه جواب الشرط من دلالة. كما هو في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ [سورة سبأ: 51]، فإن في «فلا قوت» من المعنى ما يشير إلى ما يمكن أن يتضمنه جواب الشرط.

ويمكن القول إن إفادة معنى الشرط قد يتطرد في الظرف إذا أفاد معنى «إذا» الشرطية.

«لما»

أداة شرط غير جازمة، أشار الفراء إلى أن الجزء «لها» لا يقع إلا بالفعل الماضي في

(1) الفراء 2/300 - 301.

نحو: فلما أتاني أتيته. وجاء جوابها في القرآن. فعلاً مضارعاً في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِرْزِهِمْ أَلْوَجٌ وَصَاءَتُهُ الْيُسْرَىٰ يُعَدِّتُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ [سورة هود: 74]، وعلل الفراء ذلك بأنه متعلق بفعل محذوف، حيث قال: «ولم يقل: جادلنا ومثله في الكلام لا يأتي إلا بفعل ماضٍ...، وقد يجوز: فلما أتاني أتيت عليه، كأنه قال: أقبلت أتيت عليه»⁽¹⁾.

و«لما» إذا أفادت الشرط، فغالباً ما تتقدمها الفاء، وهو كثير في القرآن، منه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَّازِهِمْ﴾ [سورة يوسف: 70]، وقوله تعالى ﴿فَلَمَّا آتَيْنَاهُمْ﴾ [سورة الصافات: 103]، وهو في الشعر أيضاً، منه قول امرئ القيس:

فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَأَنْتَحَىٰ
بِنَا بَطْنُ خَبْتِ ذِي قَفَافٍ عَقَنْقَلٍ
وقد تكون بالواو، وهو في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ﴾ [سورة البقرة: 89]. وما بعدها جاء بالفاء. ولم أقف على تفسير لذلك من الفراء⁽²⁾. ويمكن القول إنها تفيد تحقيق ما مضى، وقصد الإخبار بها، لبيان أن تحقيق فعل الشرط وجوابه كان نتيجة ما تقدم «لما». واستفدنا هذا من الآيات المتقدمة.

وقد توصل «لما» بـ«أن» المفتوحة الهمزة المخففة النون ولم يعالجها الفراء. وقد تعرضنا لها في بحثنا «الصلة في القرآن»، وذهبنا إلى أن «لما» ظرفية كما هو في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَةً يَوْمِ﴾ [سورة العنكبوت: 33]، والعامل فيها جواب الشرط، وهي مضافة إلى المصدر المؤول من «أن»، والفعل. والجملة تحمل معنى الشرط، وليست شرطية، لأنها تفيد الإخبار عما مضى، ويكون المعنى الذي تفيد الآية المتقدمة، سيء بالرسول عند مجيئهم⁽³⁾.

ومن قضايا «لما» زيادة الواو في جوابها، إذ ما اتصلت بـ«أن» شأنها شأن «حتى إذا»، وقلل الفراء من زيادتها من دو أن توصل «لما» بـ«أن» قال: «وربما أدخلت العرب مثلها الواو، وهي جواب على حالها كقوله في أول السورة ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِرُءُوسِهِمْ فَنَسُوا مَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾»

(1) الفراء 23/2، وانظر في «لما» الكتاب 234/4.

(2) انظر الفراء 59/1، 211/2، 304/2، 390/20.

(3) نشير إلى أن من النحاة من ذهب إلى أن «أن» زائدة، منهم الخليل، وسيبويه، وغيرهما من النحاة انظر الكتاب 53/3، والمصدر نفسه 222/4، والمقتضب 188/1، والمصدر نفسه 359/2، وانظر ما جاء في زيادة «أن» معاني القرآن للأخفش، والمصدر نفسه 180، ومعني اللبيب 50، وانظر بحثنا «الصلة في القرآن».

يَعْمَلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْجُنُبِ وَأَوْحَيْنَا ﴿ [سورة يوسف: 15]، والمعنى - والله أعلم - أوحينا إليه، وهي في قراءة عبد الله «فلما جهّزهم بجهّازهم وجعل السقاية»، ومثله في الكلام: لما أتاني وأبّ عليه، كأنه قال: وثبت عليه⁽¹⁾.

وأحاز الفراء أن تجاب «لما» بـ«لكن»، فيقول الرجل: لما شتمتني لكنّ أبّ عليه⁽²⁾. وحاول الفراء أن يفسر زيادة الواو، وكذا «لكن» بأن القائل كأنه توهم فأنزل جملة الجواب منزلة الجملة المستأنفة، ولم يلتفت إلى أنها جواب الشرط ونشير إلى عدم حصول هذا التوهم، لأنه لا يكون من الله سبحانه وتعالى. وبذا نقول: إن الوهم قد يحصل عند السامع نفسه، وهو في غرض سعى إليه القائل لاستعياب النص شيئاً يدعوا إلى الوقوف عليه. وهو أمر قد حصل وانتهى.

ونشير إلى أن زيادة الواو غير مطرد في «لما أن». كما هو في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِوَىٰ يَوْمِهِمْ﴾ [سورة العنكبوت: 33].

لولا:

أداة شرط غير جازمة، تعرض الفراء إلى إفادتها معنى الشرط، وما يصلح أن توصل به كالاسم الظاهر، والضمير المتصل، وفرقها عن «هلاً».

فقد نص الفراء على أن «لولا» تفيد الشرط إذا ما وصلت بالاسم المرفوع، وأن جوابها يكون باللام في نحو: لولا عبد الله لضربتك، وصرح بأنها خبرية، وكذا كل «لولا» إذا ما وصلت باسم مرفوع، فهي خبرية. ولم يوضح الفراء وجه الرفع. ولا ريب أنه يذهب إلى رفعها بخبرها لاتمام المعنى به، ونشير إلى أنه أجاز حذف خبرها إذا عرف المعنى⁽³⁾.

لولاك

لقد ذهب الفراء إلى أن «لولا» إذا ما اتصلت بالضمير المختص بالنصب والجر فإنها لا تختلف عن تلك التي توصل بالاسم الظاهر المرفوع، والتي توصل بالضمير المنفصل

(1) الفراء 2/ 50.

(2) انظر الفراء 2/ 247.

(3) انظر الفراء 2/ 334.

المختص بالرفع وإنها تفيد الخبر⁽¹⁾ نحو: لولاك لساعدت أخاك، وبذا يكون الفراء قد أجاز أن يقع الضمير المختص بالنصب والجر محل المختص بالرفع، ويعرب بإعرابه.

وعلى جواز ذلك بجواز استخدام الضمير «نا» في الرفع، والنصب والجر نحو: ضَرَبْنَا، وَضَرَبْنَا، وَمَرُّ بِنَا. وكذا استخدام الكاف في النصب والجر نحو: ضَرَبْتُكَ، وَمَرُّتُ بِكَ. وما كان ذلك إلا لكثرة الاستخدام، وكذا استخدام «لولاك»، وهو مما لا يوهم به، لكثرة استخدام الاسم المرفوع بعد «لولا». وخاصة أن الضمائر مبنية، لا تظهر عليها حركات الإعراب، وعبر عن هذا بقوله «إعراب المكنى بالدلالات لا بالحركات»، وقصد بذلك اتضاح إعرابها باتضاح دلالتها. وجعل من ذلك قول الشاعر:

أَبْطَمَعُ فِينَا مَنْ أَرَاكَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَخْسَابِنَا حَسَمُ
ومنه قول الآخر:

ومنزلة لولاي طُحَّتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَاهِ مِنْ قِلَّةِ النَّيْقِ مِثْهَوَى⁽²⁾

لولا، بمعنى «هلا»

لقد أجاز الفراء مجيء «لولا»، و«لوما» بمعنى «هلا». وصرح بأنهما إذا ما أفادا هذا المعنى، فإنهما يفيدان الاستفهام وفرقهما عن معنى الشرط بأنهما يوصلان بالفعل، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ عِبْرَ مَدِينٍ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٨٧﴾﴾⁽³⁾ [سورة الواقعة: 86 - 87]. فهما بمعنى «هلا».

وتختلف «لولا» التي بمعنى «هلا» أيضاً عن الشرطية بجواز أن يكون جوابها بالفاء، ونص عليه الفراء في قوله تعالى ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ﴾ [سورة الفرقان: 7]. وتختص هذه الفاء عن التي تقع في جواب الشرط بجواز نصب الفعل بعدها⁽⁴⁾.

وقد يأتي بعد «هلا» اسم مرفوع وليس لها جواب باللام ظاهراً أو مقدرأ فلا ينظر حينئذٍ إلى أنها قد أفادت معنى الشرط. وإنما هي للعرض، وهذا قول الفراء في البيت التالي:

(1) انظر الفراء 85/2.

(2) انظر الفراء 35/2، انظر الكتاب 374/2 تفسير القرطبي 91/2 - 92.

(3) انظر الفراء 334/1 - 335، والمصدر نفسه 84/2، 141/3.

(4) انظر الفراء 262/2 - 263. ونشير إلى جواز أن يعطف فعل على ما اتصلت به «لولا» نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ...﴾ أو يلقى إليه كترأ وتكون له جنة... ﴿[الفرقان: 7 - 8].

الآن بعدَ لجاجتي تُلحُونَنِي هَلَا التَّقَدُّمُ وَالْقَلُوبُ صِحَاخٌ
قال فيه: «بِمَ رُفِعَ التَّقَدُّمُ؟ قلت: بمعنى الواو في قوله «وَالْقَلُوبُ صِحَاخٌ» كأنه قال:
العظلة والقلوبُ فارغة، والرطبُ والحر شديد، ثم دخلت عليها «هلا»، وهي على ما
رُفِعَتْهَا»⁽¹⁾.

فقد أعرب «التقدم» مبتدأ مرفوع بما تفيده الواو من معنى المصاحبة. وكأنه يريد أن
شأنه شأن «كل رجلٍ وصنيعته» غير أن الفرق بينهما أن «القلوب» خبره مذكور. ونشير إلى
أن الفراء أجاز النصب في قول الشاعر بفعل محذوف⁽²⁾.

لو:

أداة شرط غير جازمة، والفراء نص على جواز أن تتضمن معنى الشرط، وأن تجاب
بما تجاب به «إن». وقد تقدم الكلام عن هذا من خلال الكلام عن «إن» الشرطية.
والفراء في هذا كله لم يحاول أن يوقفنا على ما تفيده «لو» من معنى سوى أنه نص على
أنها تجاب بالفعل الماضي إذا كانت بمعناها الذي جاءت به، قال: «وتجيب «لو»
بالماضي، فتقول: لو قمتَ لقمْتُ، ولا تقول: لو قمتَ لأقومن»⁽³⁾.

وقد تجاب بالفعل المضارع كـ«إن»، ونص فيه الفراء على أنه يتضمن معنى الفعل
الماضي، حيث قال: «فإذا أُجيبَت «لو» بجواب «لئن»، فالذي قلت لك من لفظ فعليهما
بالمضي؛ ألا ترى أنك تقول: لو قمت، ولئن قمت ولا تكاد ترى «تفعل» تأتي بعدهما،
وهي جائزة»⁽⁴⁾.

كما أجاز أن تجاب بالجملة الاسمية كـ«إن» أيضاً، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ
أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾⁽⁵⁾ [سورة البقرة: 103].

أما قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء: 22]. فقد

(1) الفراء 1/ 198.

(2) انظر الفراء 1/ 198.

(3) الفراء 1/ 84، وانظر 1/ 233، وانظر في هذا الكتاب 3/ 108 «إعراب القرآن للنحاس 1/ 221.

(4) الفراء 1/ 84.

(5) انظر الفراء 1/ 84.

اكتفى الفراء في بيان أن «إلا» بمعنى «غير» أو «سوى»⁽¹⁾.

وهذا التفسير غير كاف، لأنه أجاز أن يوصف ما هو ممتنع وجوده، وهي الآلهة، بما هو ثابت وجوده، وهو الله، وإنما نرى «إلا الله» متعلق بما تفيد الجملة الشرطية معنى، وهو «لا إله فيهما» والتقدير بهما معاً: لا إله فيهما إلا الله، وبذا تكون الجملة الشرطية قد أفادت معنى النفي. وقد انتقض النفي بـ«إلا»؛ فتحقق الحصر الذي يفيد التوكيد على وحدانية الواحد الأحد⁽²⁾.

أما:

بفتح الهمزة، وتشديد الميم أداة شرط غير جازمة، نص الفراء على أنها مختصة بالأسماء من خلال كلامه عن «هل»، حيث قال: «... لأن «هل» تطلب الأسماء أكثر من طلبها فاعلاً، وكذلك «ما»، و«إما»، تقول: ما هو بذهب أحد، أما هو فذهب...»⁽³⁾، ويريد من قوله «فاعلاً» ما يعمل عمل الفعل، أو كان فعلاً صريحاً. والدليل أنه اصطلاح على المبتدأ بالأسماء.

وقوله هذا في «أما» يشير إلى أن الاسم بعدها مرفوع على الابتداء، خبره ما وقع بعد الفاء. وهي عنده مضارعة لـ«إما» الجازمة⁽⁴⁾.

والرفع بعد «أما» لا يمنع النصب. وهذا ما نص عليه الفراء في قراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [سورة فصلت: 17]. قال: «وكان الحسن يقرأ «وأما ثمود فهديناهم» بنصب، وهو وجه. والرفع أجود منه؛ لأن «أما» تطلب الأسماء، وتمتنع من الأفعال. فهي بمنزلة الصلة للاسم. ولو كانت «أما» حرفاً يلي الاسم إذا شئت، والفعل إذا شئت كان الرفع، والنصب معتدلين»⁽⁵⁾.

(1) انظر الفراء 200/2.

(2) لقد عالجتنا هذه الآية بتوسع، ووقفنا على ما ذهب إليه بعض المفسرين والنحاة في بحثنا «الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي» انظر ص 122. ونشير إلى أن ما جئنا به من تقدير ذكره الزمخشري غير أنه لم يصرح بما ذكرناه من علاقة بين جملة الشرط و«إلا الله» انظر الكشاف 568/2.

(3) الفراء 52/1، وانظر 241/1، وانظر في «أما» للمقتضب 69/2، ومعني اللبيب 80.

(4) انظر الفراء 52/1، وانظر 241/1.

(5) الفراء 14/3.

فالفَرَاء لم يخطئ قراءة الحسن على الرغم من ذهابه إلى أن «أما» مختصة بالأسماء، فهي عنده مما يجب رفع الاسم بعدها، كما أنه لم يحاول أن يخطئ من ذهب إلى جواز دخولها على الأسماء والأفعال، غير أنه ضعف هذا بقوله: «ولا تقول: أما ضربت فعبد الله، كما تقول: أما عبد الله فضربت. ومن أجاز النصب وهو يرى هذه العلة، فإنه يقول: خلقة ما نصب الأسماء أن يسبقها؛ لا أن تسبقه، وكلُّ صواب»⁽¹⁾.

وجواب «أما» لا يكون إلا بالفاء، وقد نص عليه الفَرَاء⁽²⁾، كما نص على قبح أن يتقدم الخبرُ المبتدأ في نحو: أما ذاهبٌ فزيد⁽³⁾. وأشار إلى جواز أن تضم الفاء وجواب «أما»، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آسَدَتِ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [سورة آل عمران: 106]، قال: «يقال: «أما» لا بد لها من الفاء جواباً، فأين هي؟ فيقال: إنها كانت مع قول مضمراً، فلما سقط القول، سقطت الفاء معه، والمعنى - والله أعلم - فأما الذين آسدت وجوههم، فيقال: أكفرتهم، فسقطت الفاء مع «فيقال». والقول قد يضمراً، ومنه في كتاب الله شيء كثير»⁽⁴⁾.

والنص يشير إلى أن الحذف مقصور على القول. والآية تدعو إلى الوقوف عليها، وهي أن المبتدأ فيها اسم موصول قد حذف خبره، ومثل هذا قد تحقق في غير «أما»، نذكر منه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [سورة الزمر: 3]. فقد أعرب الفَرَاء «الذين» مبتدأ، خبره محذوف، يدل عليه معموله «ما نعبدهم» مستقياً ذلك من قراءة عبد الله بن مسعود، إذ قرأها: قالوا ما نعبدهم⁽⁵⁾.

وبذا يمكن القول فيما تقدم هو جواز أن تحذف الفاء، والخبر إذا كان الخبر قولاً، دليل عليه ما تعلق به، وهو مقول القول.

وهنا نكتة يجدر الالتفات إليها، وهي أن الفاء الواقعة في جواب «أما» إذا كانت هي التي تقع في جواب الشرط، فإن هذا يحتم على الفَرَاء ألا يجيز النصب بعدها أو قبلها،

(1) الفراء 14/3، وانظر بحثنا «نظرة الفراء للاشتغال».

(2) انظر الفراء 1/228.

(3) انظر الفراء 1/52.

(4) الفراء 1/228، وانظر المصدر نفسه 3/49.

(5) انظر الفراء 2/414، وانظر بحثنا «الاسم الموصول وصلته».

وهو مذهبه الذي وقفنا عليه في معرض ردّة على الكسائي؛ لأن الأخير أجاز أن يتقدم الاسم المنصوب جواب الشرط، ومذهب الفراء أن جواب الشرط إذا لم يكن بالفعل المجوم فيالفاء، والاسم مرفوع بعدها⁽¹⁾

كَلِمًا:

ليس هناك ما يذكر في «كلما» سوى ما جاء به الفراء من أنها بمنزلة «إنما»، و«ما» فيها بحكم الصلة⁽²⁾، واستفدنا من كونها تفيد الشرط من قوله «ومن ذلك أن يقول الرجل للرجل: كنت صابراً إذا ضربتك، لأن المعنى: كنت كلما ضربت تصبر»⁽³⁾ فقد فسر معنى «إذا» الشرطية بها، وتفيد بيان حال المخبر عنه. ويقرب هذا المعنى لـ«كلما» ما ذكره الفراء بأن العرب تجعل «ما» صلة إذا نوى الجزاء.

القسم الثاني:

جملة فعل الشرط وجوابه،

إن القضايا النحوية التي ضمها كتاب الفراء في جملة فعل الشرط، وجوابه. بعضها يتعلق بزمان الفعل، وبعضها الآخر فيما يصلح أن يكون جواباً للشرط، والعطف عليه، وفي دخول الفاء على الجواب، وتقديم الجواب على أداة الشرط، أو فعله في بعض المواضع، وسنقف على هذا مفصلاً.

أما جملة فعل الشرط وجوابه. فالقضايا فيها تختلف باختلاف أداة الشرط. وقد تقدم بعضها من خلال الكلام عن بعض أدوات الشرط، كما هو في «إذا» و«إذا»، و«لو»، و«لما»⁽⁴⁾.

وما جاء في هذه الأدوات، وما سنأتي به ينحصر في جواز أن يدل فعل الشرط الماضي على المستقبل، وأن يفيد المضارع منه معنى الماضي. وكذا فعل جواب الشرط، فإن كانت الأداة تفيد الإخبار عما مضى، فما جاء من فعل، فإنه يفيد معنى المذكور،

(1) انظر الفراء 2/378، وانظر بحثنا «نظرة الفراء للاشتغال».

(2) انظر الفراء 1/57، وانظر فيها الكتاب 1/102، مشكل إعراب القرآن لعلي بن أبي طالب 1/21.

(3) الفراء 1/244.

(4) انظر ما تقدم في هذه الأدوات.

كما هو في «إذ»، و«لما» و«لو»، و«إن» إذا أفادت معنى «لو»، و«إذا» إذا أفادت معنى «إذ». وكذا إذا أفادت الأداة معنى الحال، والاستقبال، كما هو في «إذ» إذا أفادت معنى «إذا»، و«لو» إذا أفادت معنى «إن».

وقد أسهب الفراء في بيان ما يمكن أن تفيد الأداة من معنى. هذا، وإن ما وقفت عليها من قضايا غير ما تقدمت في بعض الأدوات هي أن أكثرها جاءت في «إن». وربما كان ذلك؛ لأنها أقل تقييداً من غيرها من أدوات الشرط لجواز أن الشرط بها يفيد العرض نحو: إن تجلس أجلس، والمفعول به نحو: إن تأكل الطعام آكله، والظرف نحو: إن تجلس هناك أجلس، وإن تسافر غداً أسافر. وغيرها فهي كما قيل: أم أدوات الجزاء.

وبذا صلح أن يكون فعل الشرط أو جوابه ماضياً، أو مضارعاً، وقد نص على ذلك الفراء في قوله: «...»؛ لأن الجزاء يصلح في موضع فَعَلْ، يَفْعَلْ، وفي موضع يَفْعَلْ فَعَلْ، ألا ترى أنك تقول: إن زرتني زرتك، وإن تزرتني أزرك، والمعنى واحد... وكذلك جواب الجزاء يُلْقَى بفعل به «فَعَلْ»، وفَعَلْ به «يَفْعَلْ» كقولك: إن قُمتَ أقم، وإن تقم قمت⁽¹⁾. ومنه قول الشاعر:

وَمَنْ هَابَ سَبَابَ الْمَنِيَا يَثْلُثُهُ ولو نال أسباب السماء يُسَلِّمُ⁽²⁾
وعلى هذا يمكن القول فيما أجازهُ الفراء هو:

إن فَعَلْ - يَفْعَلْ

إن يَفْعَلْ - فَعَلْ

وأفضل من ذلك عنده، وأكثره بياناً أن يطابق فعل الجواب فعل الشرط في زمانه. قال: «وأحسن الكلام أن تجعل جواب يفعل بمثلها، وفَعَلْ بمثلها، كقولك: إن تَنْجُرْ تَرْبِعْ. أحسن من أن تقول: إن تَنْجُرْ رَبِّحْتَ، وكذلك: إن تَجَزَّتْ رَبِّحْتَ، أحسن من أن تقول: إن تَجَزَّتْ تَرْبِحْ. وهما جائزان، قال الله ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبِّئْتَهَا نُوفٍ بِآيَاتِهِمْ﴾ [سورة هود: 15]، فقال: «نوف»، وهي جواب له «كان» وقال الشاعر:

إن يَسْمَعُوا سُبَّةَ طَارُوا بِهَا فَرَحاً متى وما يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَقُّوا

(1) الفراء 2/276، وانظر 2/258.

(2) انظر الفراء 5/2 - 6، وانظر ج 5/266 - 276.

فَرَدَ الجواب بـ «فَعَلَ»، وقبله «يفعل»⁽¹⁾.

وبذا، فإن ما استحسنته الفراء هو:

إِنْ يَفْعَلُ - يَفْعَلُ

إِنْ فَعَلَ - فَعَلَ

وقد يختار الفعل الماضي على المضارع، وإن جاء فعل الشرط، وجوابه في زمان واحد، وذلك إذا تقدم الفاعل، أو المنصوب بالفعل، على فعل الشرط نفسه. وذهب الفراء إلى هذا في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرًا هَلَكًا﴾ [سورة النساء: 176]. حيث قال: «هلك» في موضع جزم، وكذلك قوله «وإن أخذ من المشركين اشتجارك» لو كان مكانهما «يفعل» كاتنا جزماً، كما قال الكميت:

فإن أنتَ تفعلُ فلفاعلين أنتَ المجيزين تلك الغمارا
وأشد بعضهم:

صعدة نابتة في حائر أينما الريح تميّلها تمل
إلا أن العرب تختار إذا أتى الفعل بعد الاسم في الجزاء أن يجعلوه «فعل»، لأن الجزم لا يثبت في «فعل»، ويكرهون أن يعترض شيء بين الجزم، وما جزم⁽²⁾.

فالنص يتضمن قضيتين:

إحدهما: تتمثل في جواز أن يفصل بين أداة الشرط، وفعل الشرط بالفاعل، ونشير إلى أن الفراء لم يصرح بأن ذلك الاسم المتقدم على الفعل فاعل. ودفعنا إلى هذا القول أنه نص على أن الفعل المذكور في موضع جزم، أو مجزوم بأداة الشرط نفسها، ولم يقدر فعلاً مجذوفاً⁽³⁾.

الأخرى: إن الفعل غير المجزوم في محل جزم على الرغم من أنه فصل بينه وبين أداة الجزم، وهذا غير محقق في غير هذا إذا لم يكن الفاصل أداة زائدة. كما هو في قوله تعالى: ﴿وَالَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْنَّ وَأَكُنَّ مِنَّ الْجَاهِلِينَ﴾ [سورة يوسف: 33]⁽⁴⁾.

(1) الفراء 2/276 - وانظر 2/6.

(2) الفراء 1/296 - 297. وانظر 1/422.

(3) قد يفهم جواز ذلك فيما أجازته في نحو: البناث ذهبت، انظر 1/460 الفعل سوى هذا الأسلوب.

(4) انظر الفراء 2/44.

أما نصب الاسم فقد أجازته الفراء في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ﴾ [سورة التوبة: 6] وهو قول الكسائي أيضاً⁽¹⁾.

ومجيء الفعل الماضي دالاً على المستقبل لا يمنع من أن تقترن الجملة الشرطية بالظرف، أو شبيهه بالظرف الدال على المستقبل، وهو ممتنع في غير الشرط، ونص عليه الفراء في قول الشاعر:

مَنْ كَانَ لَا يَأْتِيكَ إِلَّا لِحَاجَةٍ يَبْرُوحُ بِهَا فِيمَا يَبْرُوحُ وَيَغْتَدِي
فِيَا نِي لَا تَيْكُم تَشْكُرُ مَا مَضَى مِنْ الْأَمْرِ وَاسْتِجَابَ مَا كَانَ فِي غَدٍ
قَالَ فَبِئْسَ «لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَوْ لَمْ يَكُنْ جِزَاءً أَنْ تَقُولَ: كَانَ فِي غَدٍ؛ لِأَنَّ «كَانَ» إِنَّمَا
خُلِقَتْ لِلْمَاضِي إِلَّا فِي الْجِزَاءِ، فَإِنَّمَا تَصْلُحُ لِلْمُسْتَقْبَلِ»⁽²⁾.

وهذا غير ممتنع في الفعل المضارع الدال على معنى الماضي في غير الشرط، وقد نص على جوازه الفراء في قوله تعالى ﴿فَلَيْمَ قَتَلْتُمُوهُمْ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [سورة البقرة: 91]⁽³⁾، إذ المعنى: فليمن قتلتم أنبياء الله من قبل.

ويظهر أن الفراء يذهب إلى الفصل بين أداة الشرط، وفعله بالاسم المرفوع أو المنصوب في «إن»، لأنه أسهل، حيث قال: «وذلك سهل في «إن» خاصة دون حروف الجزاء؛ لأنها شرط، وليست باسم، ولها عودة إلى الفتح، فتلقى الاسم والفعل، وتدور في الكلام، فلا تعمل، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين الجزم بالمرفوع والمنصوب. فأما المنصوب فمثل قولك: إن أخاك ضربت ظلمت...»⁽⁴⁾.

ونشير إلى أنه أجازته مع غير «إن»، نذكر منه قول الشاعر المتقدم:

إِسْمَا الرِّيحُ تُمَيِّنُهَا تَمَلِّ
وَمِنْ قَضَايَا فِعْلِ الشَّرْطِ جَوَازُ إِطْلَالِ مَعْنَى «كَانَ»، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ

(1) انظر الفراء 422/1 - 423. ونشير إلى أن سيبويه والمبرد أجازا النصب، الاسم بعد «إن» الشرطية والفعل مضمر وجعلا منه قول الشاعر:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُتَفَسِّأً أَهْلَكَهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

انظر الكتاب 1/134، المقنضب 2/78، إعراب القرآن للنحاس 2/5.

(2) الفراء 1/180.

(3) الفراء 1/60.

(4) الفراء 1/422.

تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفٍ إِلَيْهِمْ أَعْمَلْتُمْ﴾ [سورة هود: 15]، وهي عنده كمن قال: إن كنت تعطيني سألتك، على معنى: إن أعطيتني سألتك⁽¹⁾. والفراء بهذا القول أراد زيادة «كان» كما نشير إلى أنه نص في موضع آخر على أن «نوف» جواب «كان». وقد تقدم هذا.

ومن قضايا فعل الشرط جواز أن يليه فعل غير مجزوم، وكذا في جوابه من دون أن تشترك أداة عطف في ذلك، وحاول الفراء أن يعالج هذه القضية من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ ۞ يَضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [سورة الفرقان: 68 - 69]. فقد قرئ «يضاعف» بالرفع والجزم، حيث ذكر أن الفعل المذكور بعد فعل الشرط أو جوابه إذا لم يكن متعلقاً بأحدهما كأن يكون صفة أو حالاً، فهو بدل منه، نحو: إن نكلمني تُوصيني بالخير والبرُّ أقبل منك، وفيه «توصني» بدل من فعل الشرط، ومثله في جواب الشرط قوله تعالى: «وَمَنْ يَفْعَلْ...» وفيه «يضاعف» بالجزم بدل من «يلق». ومما يطلبه فعل الشرط قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَوْقِدٍ⁽²⁾

ومن قضايا فعل الشرط ما ذكره الفراء عَمَّنْ لم يسمهم بجواز تقديم جواب الشرط، وهو جملة فعلية على فعل الشرط نفسه، وأن تراد الواو بينهما ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أُرْسِلْتُمْ مِمَّا تَحْتَوُونَ﴾ [سورة آل عمران: 152]. قال: «يقال: إنه مقدم، ومؤخر، ومعناه حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم. فهذه الواو معناها السقوط»⁽³⁾.

وكانَّ الفراء علق الفشل بالمتنازع، ويمكن أن يُعلل الدافع لهذا المعنى بسببين: أحدهما: أن الواو توجب الترتيب في ظاهر اللفظ، وهذا لا يتحقق في معنى الآية؛ لأن الفشل حادث نتيجة للتنازع.

الأخر: إن الآية لم تتضمن جواباً لـ«إذا»، ويتحقق ذلك إذا ما حصل التقديم والتأخير، فاكتمى بما تضمنه النص، وليس هذا بخروج عن القاعدة طالما توقف الإعراب على المعنى، ولم يكن الإعراب طريقاً للوقوف على المعنى لمن يتمتع بحس لغوي أصيل.

(1) انظر الفراء 5/2 - 6.

(2) انظر الفراء 2/273.

(3) الفراء 1/238.

ومن قضايا فعل الشرط جواز إضماره، وإضماره وأداة الشرط، ومن الأول أجازته الفراء في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ تَعَمَّرَ فَعِنَ اللَّهِ﴾ [سورة النحل: 5]. قال: «ما» في معنى جزاء، ولها فعل مضمر؛ كأنك قلت: ما يكن من نعمة فمن الله؛ لأن الجزاء لا بد له من فعل مجزوم، إن ظهر، فهو جزم، وإن لم يظهر، فهو مضمر»⁽¹⁾.

وإضمار أداة الشرط، وفعلها نص عليه في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ نَكُفِ بِكَ إِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [سورة النساء: 53]. فقد أعرب «فإذا لا يؤتون...» جواباً لشرط محذوف، تقديره ولئن كان لهم، أو لو كان لهم فلا يؤتون الناس إذا نقيراً⁽²⁾.

بعد أن فرغنا من القضايا التي جاءت في فعل الشرط سوى ما سنقف عليه في اجتماع الشرط والقسم. نقف على ما جاء في جواب الشرط وهو متفرع بتفرع أدوات الشرط التي تقدمت، وما تفيده من معنى. وقد تقدم شي منه عما يصير إليه جواب الشرط لبعض الأدوات كدخول اللام على جواب «لولا»، وأنها تختلف عن «لولا» التي بمعنى «هلا» بدخول الفاء على جواب الأخيرة. وجواز أن تجاب «إن» بجواب «لو»، والعكس كذلك. ولذا لا نريد أن نُعيد الكرة في التكرار، ونعرض قضايا أخرى غير مختصة بأداة ما، نذكر منها جواب الشرط بالفاء، و«إذن»، وغيرهما من القضايا.

جواب الشرط بالفاء:

إن دخول الفاء على جواب الشرط يُعلل بأن ما وصلت به لا يصلح أن يكون جواباً للشرط من دونها، وهذا يشير إلى أن ما دخلت عليه الفاء ليس مما تقدم في جملة جواب الشرط عند الكلام عن الأزمنة التي يصلح أن يكون فيها فعل الشرط، وجوابه.

فإن تحقق جواب الشرط بجملة اسمية، أو فعلية تفيد الإنشاء، كالأمر، والنهي، والدعاء، فإنه يلزم أن تصدر بالفاء؛ لأن الجواب يمثل حدثاً صريحاً بفعل لفظاً ومعنى، ودخول الفاء على غير هذا يمكن الجملة من أن تفيد جواباً للشرط. كما يلزم الفراء الفاء إذا كان الجواب بفعل مضارع غير مجزوم. وكذلك يلزم الجواب بالفاء في كل فعل يفيد الإخبار لفظاً، والجملة الظلية معنى، كالأمر، والنهي، والدعاء.

وقد نص الفراء على امتناع أن يتحقق الجواب بفعل غير مجزوم، أو بالاسم قال:

(1) الفراء 2/104.

(2) انظر الفراء 1/273.

«... لأن الجزاء له جواب بالفاء، فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله، ولم يُلقَ باسم»⁽¹⁾.

كما نص عليه في الجملة الطلبية من خلال ما جاء به في قوله تعالى ﴿رَبِّ قَلَا نَعْمَانِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة المؤمنون: 94]. قال: «هذه الفاء للجزاء لقوله «إِنَّمَا نُزِيْنِي، اعترض النداء بينهما كما تقول: إِنَّ تَأْتِي يَا زَيْدُ فَعَجَلْ. ولو لم يكن قبله جزاء، لم يجوز أن تقول: يَا زَيْدُ فَقُمْ». ولا تقول: يَا رَبُّ فَاغْفِرْ لِي...»⁽²⁾.

وقد تضمنر الفاء وأجازته الفراء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ [سورة آل عمران: 120]. وتقديره لها: فليس يضركم كيدهم، وجعل منه قول الشاعر:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قَطْرِي لا إخالك، راضياً
والتقدير: فليس أخ لك راضياً⁽³⁾.

وذهب الفراء إلى أن الجملة الاسمية تصلح أن تكون جواباً للشرط إذا تصدرت بفاء الجزاء: ذكر هذا في قوله تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهُمْ أَخْلَدُونَ﴾ [سورة الأنبياء: 34]، حيث دخلت الفاء في قوله تعالى «فهم» لأنه جواب الشرط وأجاز حذفها من وجهين. سنقف عليهما بعد حين.

وأجاز إضمار الفاء أيضاً إذا وقع جواب النداء جواباً للشرط ونص عليه في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽⁴⁾ [سورة الانشقاق: 1]. قال: «وإن شئت كان جوابه: يا أيها الإنسان، كقول القائل: إذا كان كذا وكذا فيا أيها الناس تروون ما عملتم من خير أو شر، تجعل «يا أيها الإنسان» هو الجواب وتضمنر الفاء»⁽⁵⁾.

وهناك قضية، وهي أن الجواب جملة طلبية وقعت بالفاء، غير أن هذا لا يمكنها

(1) الفراء 1/ 422. وانظر 1/ 475 - 476، وانظر 2/ 105، 2/ 619.

(2) الفراء 2/ 241، وانظر 2/ 19، ونشير هنا إلى أن كل ما لا يصلح أن يكون جواباً جيء بالفاء، وانظر الفراء 1/ 53، 1/ 477 - 478 وقد عالجتنا هذا في بحثنا «أساليب القسم في القرآن».

(3) انظر الفراء 1/ 232، وانظر 3/ 43.

(4) انظر الفراء 2/ 202.

(5) انظر الفراء 3/ 250.

من أن تكون كذلك إذا كان الأمر قد أسند إلى الغائب. ونص فيه الفراء على وجوب إضمار لام الأمر، وجعل منه قول الشاعر:

مَنْ كَانَ لَا يَزْعَمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدُنُّ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

والتقدير: فليدُنُّ⁽¹⁾، وأجاز تقديم الفاء إذا كان الأمر يفيد الشرط وأضمر اللام في قوله تعالى: ﴿فَدَرَوْهَا تَأْكُلُ﴾ [سورة الأعراف: 73]. وقدرها: ذروها فلنأكل⁽²⁾.

إِذَنْ:

قد تدخل «إذن» على جواب الشرط، وقد نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لُدَّهَا كُلُّ إِلَهٍ﴾ [سورة المؤمنون: 91]، ف«إذن» واقعة في جواب لشرط مضمرة عند الفراء، تقديره: لو كانت معه آلهة إذا لُدَّها كُلُّ إِلَهٍ. ونرى أن «إذن» وإن تقدمت، فحقها أن تتأخر، لأن الجواب قد تحقق باللام.

وقد يتقدم «إذن» إحدى أدوات العطف التالية، وهي «الواو، والفاء، وثم، وأو». نذكر منها قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ نَكُنْ نَبِيًّا بَيْنَ الْمَلِكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [سورة النساء: 53]. وقد نص الفراء على أن هذه الأدوات هي حروف عطف، وأجاز في الفاء، والواو أن تكونا منقولتين عن «إذن»، وذلك أن تتأخر «إذن»، والتقدير: فلا يؤتون الناس نقيراً إذاً. وقد تقدم أن هذا التقدير هو جواب لشرط محذوف. كما أجاز في هذه الأدوات كلها أن يفدن الاستئناف⁽³⁾.

وإذا عُذنا إلى ما جاء به الفراء في الآية، وجدناه لم يفسر استخدام الفاء نفسها، ويمكن أن تبقى على معناها، وهو العطف على أن تكون الجملة الشرطية كلها معطوفة على ما تقدم، والتقدير: وإن فعلوه لا يأتون الناس نقيراً.

(1) انظر الفراء 160/1 وأشار الفراء هنا إلى جواز أن يستقبل جواب الأمر بالواو واللام إذا أفاد معنى الجزاء، وانظر الكتاب 13/3 - 14، المقتضب 11/2 - 12.

(2) انظر الفراء 77/2، ونشير إلى أن الفراء منع أن تكون الواو مكان الفاء في غير الشرط انظر 59/1.

(3) انظر الفراء 273/1 ونشير إلى أنه أجاز النصب به «إذن» في غير الآية كما أجاز النصب في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ كَادُوا يَسْتَخْرِجُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 76] ولم يذكر الفراء وفيها شيئاً. انظر 129/2.

لقد تقدم أن الجواب يقع باللام في «لولا»، و«لو» وأجاز الفراء أن تجاب «إن» بجواب «لو»؛ لأنهما متقاربتان في المعنى، وما سنذكره هنا إجازته دخول اللام في غير ما تقدم. فقد نص الفراء على جواز أن تدخل اللام على أداة الشرط، وجوابها نحو: لَمَا فَعَلْتَ لَهْوَ خَيْرٌ لَكَ، وعدة وجهاً في اللغة العربية⁽¹⁾.

وقبل أن أقف على ما جاء من قضايا نحوية في جواب الشرط، أود الوقوف على آية أجاز فيها الفراء أن يكون جواب الشرط به «إلا» وما وصلت به، علماً بأن «إلا» تفيد حصر الحال في ظاهر اللفظ. جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِنَا رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [سورة يس: 45 - 46]. قال: «إلا كانوا عنها معرضين» جواب للآية، وجواب لقوله: «وإذا قيل لهم اتقوا»، فلما أن كانوا معرضين عن كل آية كفى جواب واحد من ثنتين؛ لأن المعنى: وإذا قيل لهم اتقوا عرضوا، وإذا أتتهم آية عرضوا⁽²⁾.

يشير النص إلى أن الفراء قد ضمن الاستثناء الذي يفيد حصر الحال معنى الشرط، وبذا أجاز أن يكتفي بالمحصور عن جواب الأول.

ومن قضايا جواب الشرط مَنَعُ الفراء أن يتقدم جواب الشرط فاعله أو مفعوله خلافاً لما تقدم في فعل الشرط. فقد منع أن يقال: إن عبد الله يقيم أبوه يقيم، كما منع أن يقال: إن تأتني زيدا تضرب.

وأشار إلى أن مَنْ أجاز أن يتقدم المرفوع، أو المنصوب فعل الشرط أجاز أن يتقدم ذلك جوابه، ونص على أن الكسائي أجاز أن يتقدم المنصوب، وَمَنَعَهُ في المرفوع، لتضمن الأخير ضميراً يعود على الاسم المتقدم. واحتج الكسائي على جوازه بقول الشاعر:

وللخيل أيامٌ فمن يضطرب لها ويعرف لها أيامها الخير تُعقب

فأعرب «الخير» مفعولاً به بيفعل «تُعقب» وهو جواب الشرط. وخالفه الفراء بإعراجه

(1) انظر الفراء 217/2.

(2) الفراء 379/2.

«الخير» صفة للأيام. كما أجاز الرفع⁽¹⁾ على إضمار الفاء، والضمير العائد في كلا الإعرابين مضمراً، تقديره «تعقبه».

ومن قضايا جواب الشرط، جواز العطف على المحل، وقد نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّ هَادِيَ لَمْ وَيَدْرِهِمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [سورة الأعراف: 186]. فقد عطف «ويدرهم» وهو فعل مضارع مجزوم على محل «فلا هادي»⁽²⁾، وهو الجزم و«لا» نفي في مثل هذا معنى «ليس»⁽³⁾.

وقد يلي فعل الجواب فعل تقدمته «ثم» كما هو في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُقْتَلُوا يَوْمَئِذٍ الْأَذْيَارُ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [سورة آل عمران: 111]. فقد أعرب الفراء «ثم لا ينصرون» مستأنفة⁽⁴⁾. وبذا تكون «ثم» قد خرجت عن معناها وهو إفادتها العطف. ونشير إلى أن مثل ذلك تقدم من خلال الكلام عن «إذن».

ومن قضايا الشرط إجازة الفراء أن يجزم جواب الشرط الذي تقدمته أداة غير جازمة. فقد نص على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَصَبُوا وَتَقَوَّا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ [سورة آل عمران: 120]. قال: «إن شئت، جعلت جزماً، وإن كانت مرفوعة، تكون كقولك للرجل: مُدُّ يا هذا... وقد قرأ بعض القراء «لا يَضُرُّكُمْ»⁽⁵⁾.

وأجاز مثل هذا في المعطوف على المرفوع في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَن عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعاً﴾ ﴿وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ وَلِيّاً وَلَا نَصِيراً﴾ [سورة النساء: 172 - 173]. فقد أجاز في «ولا يجدون» الجزم عطفاً على محل «فسيحشرهم»⁽⁶⁾. ومثله أجاز في قوله تعالى ﴿إِن تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئاً﴾ [سورة هود: 57]. فقد أجاز الجزم في «ولا تضرونه»، محتجاً بقراءة عبد الله بن مسعود، إذ قرأها «ولا تنقصوه»⁽⁷⁾.

(1) انظر الفراء 1/ 422 - 423.

(2) انظر الفراء 2/ 19 ونشير إلى أن الفراء أجاز رفع «ويدرهم».

(3) انظر الفراء 1/ 161، وانظر المصدر نفسه 1/ 232، 2/ 48.

(4) انظر الفراء 1/ 229.

(5) انظر الفراء 1/ 232.

(6) انظر الفراء 1/ 297.

(7) انظر الفراء 2/ 19.

ويظهر أن ما جاء به الفراء في جواز الفصل محصور بـ«لا» غير أنه لم يفسر نوع «لا» هذه وغرضها، ولا يمكن أن يقال: إنها ناهية لعدم اتساق المعنى إذا ما جُزم الفعل. كما لا يمكن أن تكون زائدة كالتي في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَتَجَمَّدُ﴾ [سورة الأعراف: 12]، لأن الأخيرة قد سبقت بما يفيد معنى النفي. فجاءت زيادتها لغرض التوكيد. وأرى أنها كالتي في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ﴾ [سورة البقرة: 246]⁽¹⁾، وذلك أن «لا» على معناها تفيد النفي، ولم تحجب الجزم عن الفعل.

ويقرب هذا المعنى زيادة «لا» بين أداة الشرط، وفعله المجزوم في قوله تعالى: ﴿وَأَلَّا تَصْرَفَ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ [سورة يوسف: 33]، وصرح الفراء أن الشرط فيها يفيد الدعاء⁽²⁾.

ومن قضايا جواب الشرط ما ذهب إليه الفراء من تفسير في جواز حذف الفاء من قوله تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ [سورة الأنبياء: 34] فقد أجاز حذف الفاء من «فهم» من وجهين. أحدهما أنها مقدرة. والآخر: أن حذفها جاء على نية التقديم والتأخير وتقديره لها: أنهم الخالدون إن مت.

ولما جاز حذفها عنده وهي متقدمة إذن جاز حذفها، وهي متأخرة. وتعليقه هذا لا يختلف عن الحذف في الوجه الأول سوى أنه هنا بين وجه الحذف. ونشير إلى أن الفراء ذهب إلى الفاء في «أفئن» أنها عاطفة⁽³⁾.

وقريب من هذا ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةٌ مِنَ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أَتَدَكَّ بِهٖ﴾ [سورة آل عمران: 91]. قال: «... ولو افتدى به» الواو هنا قد يستغنى عنها. فلو قيل: ملء الأرض ذهباً لو افتدى به كان صواباً، وهو بمنزلة قوله: «وليكون من الموقنين»، فالواو هنا كأن لها فعلاً مضمراً بعدها⁽⁴⁾.

ولتوضيح ذلك نقول: إن للفراء قولين في الواو، أحدهما أنه نص على إمكانية الاستغناء عنها، فهي استثنائية أو بحكم الزائدة، وقوله هذا يريد به أن جواب الشرط «فلن يقبل...» قد تقدم على أداة الشرط، وهذا يمتنع بالواو «وفلن يقبل» فأعطاها هذا الحكم.

(1) انظر هذا في بحثنا «الصلة في القرآن الكريم».

(2) انظر الفراء 44/2.

(3) انظر الفراء 202/2.

(4) انظر الفراء 226/1، وتقديم فاء الجزاء أجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ﴾، وقدرها: «ذروها فتأكل». انظر 229/1.

والآخر وهو «فالواو ها هنا كأن لها فعلاً مضمراً بعدها»⁽¹⁾ لا يختلف عن الأول سوى أنه أراد أن يؤكد تقديم جواب الشرط، وحقه أن يقع بعد الواو، ولما تقدمها، دفعه إلى أن يتصور وقوع فعل بعدها كأن يقول: «قلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ولو افتدى، وحال ذلك التقدير الفاء؛ لأنها واقعة في جواب الشرط، ودليله في هذا مجيء الواو في قوله تعالى: ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُؤَقِّينَ﴾ [سورة الأنعام: 75]. وهي زائدة تفيد التوكيد.

وبذا نقول إن الفراء أجاز أن يكون جواب الشرط متقدماً في المعنى، وإن تأخر لفظاً، وهذا ما يقتضيه المعنى، علماً بأن حق جواب الشرط أن يتأخر على فعل الشرط ونشير إلى أنه أجاز أن يتقدم جواب الشرط لفظاً في أكثر من موضع⁽²⁾.

ومن قضايا جواب الشرط جواز حذفه إذا دل عليه دليل كأن يعرف من المعنى، أو يدل عليه معموله. وقد تقدم الكلام عن ذلك من خلال بعض الأدوات: وإن لم يعرف أوجب الفراء ذكره، ومثل لذلك بقول الرجل: «إِنَّ تَقَمَّ نُصَبَّ خَيْرًا»⁽³⁾، فإنه لا بد من ذكر الجواب لما يترتب على القيام من دونه.

ومن قضايا جواب الشرط جواز أن يجاب به لأكثر من شرط. وقد نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ...﴾ [سورة البقرة: 89]. قال: «وقبلها «ولما»، وليس للأولى جواب، فإن الأولى صار جوابها، كأنه في الفاء التي في الثانية، وصارت «كفروا» به» كافية من جوابها جميعاً...»⁽⁴⁾.

فالفراء أراد أن يقرب جواب الأولى بجواب الثانية. ولما كانت الفاء المذكورة في النص ذهب إلى أنها تشعر أن ما بعدها جواب للأولى غير أن ما اتصلت به هو شرط آخر، فجاء جواب الأولى بجواب الثانية، القرينة في ذلك هي دخول الفاء. وفي هذا كله

(1) انظر الفراء 1/ 226 لقد ذهب محقق الكتاب إلى أن الفراء يذهب إلى أن جواب الشرط محذوف ونحن نخالفه القول كما بيناه. وانظر القراءة في السبعة في القراءات 298.

(2) انظر الفراء 2/ 63.

(3) انظر الفراء 1/ 331 - 332.

(4) الفراء 1/ 59.

ذكر شواهد قرآنية أخرى ثم صرح بأن الفاء لا تصلح أن تكون هنا ناسفة مستدلاً على ذلك بعدم صلاحية دخول الواو مكانها⁽¹⁾

القسم الثالث:

قضايا متفرقة

وجدت تحت هذا العنوان معالجة ما يفيد الشرط، كالأمر وجوابه، والاسم الموصول، كما سنقف على اجتماع القسم والشرط لبيان ما جاء به الفراء فيما جاز أن يكون فعل الشرط، وجوابه.

الأولى: الأمر يفيد معنى الشرط:

لا يمكن أن يُجزم بأن كل ما اقترن فعل الأمر بفعل مجزوم يفيد معنى الشرط، فهناك، شواهد تتضمن هذا الأسلوب، ولا تفيد معنى الشرط وسنقف عليها بعد أن نذكر ما جاء به الفراء من جواز أن يفيد الأمر معنى الشرط.

ذهب الفراء إلى أن فعل الأمر إذا أفاد معنى الشرط لا يدل على الأمر، وقد نص على هذا من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُقْبَلَ مِنْكُمْ﴾ [سورة التوبة: 53]، قال: «وهو أمر في اللفظ، وليس بأمر في المعنى؛ لأنه أخبرهم أنه لن يتقبل منهم، وهو في الكلام بمنزلة «إن» في الجزاء، كأنك قلت: إن أنفقت طوعاً أو كرهاً، فليس بمقبول منك، ومثله ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [سورة التوبة: 80] ليس بأمر؛ إنما هو على تأويل الجزاء، ومثله قول الشاعر:

أسيئ بنا أو أحسني لا ملومةٌ لدينا ولا مقليةٌ إن تقلت⁽²⁾
وتقديره: إن أسئت بنا أو أحسنتِ لستِ ملومةٌ لدينا. وأن تقلتِ لستِ مقليةٌ.

وما جاء في فعل الأمر إذا أفاد معنى الشرط نوضحه بالنقاط التالية لتتبعها:

أولاً: أجاز الفراء أن يكون جواب الأمر الذي يفيد معنى الشرط منهيًا بـ«لا» سواء أكان فعل الجواب مسنداً إلى الغائب أم المخاطب، وقد نص عليه في قوله تعالى:

(1) انظر الفراء 59/1.

(2) الفراء 441/1.

﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [سورة الأنفال: 25]. قال: «أمرٌ ثم نهى، وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهياً، ومثله قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا السَّمَلُ ادْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ﴾ [سورة النمل: 18] أمرهم، ثم نهاهم، وفيه تأويل الجزاء»⁽¹⁾، ونشير إلى أنه نص في موضع آخر على أنه شرط محض⁽²⁾.

ثانياً: أجاز الجزم، والرفع إذا وقع فعل الأمر على نكرة بعدها فعل في أوله الياء، أو التاء، أو النون، أو الألف، نحو: أعزني ذابئة أركبها، بالجزم، وأركبها، بالرفع، والأول جواب الأمر، والثاني صفة للدابة. ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَإِنَّا بَرُّنِي وَبَرِّتْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [سورة مريم: 5 - 6]. حيث أجاز الجزم والرفع ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [سورة المائدة: 114]⁽³⁾.

ثالثاً: استحسن الجزم على الرفع إذا وقع الاسم النكرة الذي وقع عليه الفعل آخر آية، وجواب الأمر أول آية، ونص على هذا في قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَإِنَّا بَرُّنِي وَبَرِّتْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [سورة مريم: 5 - 6]⁽⁴⁾.

رابعاً: استحسن الجزم على الرفع إذا صلحت جملة الجواب أن تكون حالاً للاسم الذي وقع عليه فعل الأمر، وهو معرفة، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَذَرَوْهَا تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾ [سورة هود: 64]، وقوله تعالى: ﴿ذَرَّهُمْ يَأْكُلُوا﴾ [سورة الحجر: 3]. حجته في ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرَّهُمْ فِي خَوَاصِمْهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [سورة الأنعام: 91]⁽⁵⁾.

خامساً: أوجب الجزم إذا كان فعل الجواب لا يصلح أن يكون صفة للاسم الذي وقع عليه فعل الأمر سواء أكان ذلك الاسم نكرة أم معرفة ومن الأول قوله تعالى: ﴿أَبَتَ لَنَا مَلِكًا نُكَلِّلُ فِي سَكِينِ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة: 246] ووجه منع الرفع عنده لعدم إمكان أن يضمّر «معه» في الآية حتى يمكن أن تكون الجملة صفة له «ملكاً». وأجاز الرفع لو قرئت بالياء «يقاتل» وجعل منه أيضاً قوله تعالى: ﴿أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَحُلْ لَكُمْ﴾

(1) الفراء 407/1.

(2) انظر الفراء 161/1.

(3) انظر الفراء 162/2 وانظر المصدر نفسه 157/1، 306/2.

(4) انظر الفراء 162/2.

(5) انظر الفراء 158/1، وانظر المصدر نفسه 343/1.

وَبَنِيكُمْ ﴿ [سورة يوسف: 9]. كما أجاز الرفع لو قرئت بالتاء «تخل»⁽¹⁾.

وجعل الفراء من الثاني قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَع وَيَلْعَب﴾ [سورة يوسف: 12]. ومثل له أيضاً بقول القائل: أبعث أخاك يُصَب خيراً. فكل من «يرتع»، و«يصب» لا يصلح أن يكون صفة⁽²⁾.

سادساً: أوجب الجزم إذا كان فعل الأمر يفيد معنى القول في نحو: «أوصيه يأت»، أو أمره، أو أرسل إليه ووجب جزمه، لأنه شرط يفيد معنى: قل له يأت، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْحَمُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [سورة الجاثية: 14]، على معنى: قل لهم اغفروا.

ومنع أن يكون التقدير: قل لهم ليغفروا، على نية الحكاية؛ لأنه يقال للرجل في وجهه؛ قلت لك تقم، وأمرتك تذهب معنا. ومنه قول الشاعر:

فلا تَسْتَطِلْ مني بقائتي ومدتي ولكن يكن للخير فيك نصيب
والتقدير: ولكن يكن. ويصلح هذا في الشرط أيضاً إذا اقترن الجواب بالفاء، ومنه قول الشاعر:

من كان لا يزعم أنني شاعرٌ فليذُنْ مني تنههُ المزاجر
والتقدير: فليذُنْ مني⁽³⁾.

سابعاً: أجاز أن يعطف على فعل الأمر الذي يفيد معنى الشرط بلام الأمر مقدرة كانت أم ملفوظة، وجعل من هذا قول الشاعر:

فقلت ادعي وأدعُ فإنْ أندى نصوتُ أن ينادي داعيان
قال فيه الفراء: «زاد: ولأدعُ. وفي قوله: وأدع طرف من الجزاء، وإن كان أمراً قد نُسِقَ أوله على آخره، وهو مثل قول الله عز وجل: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ﴾ [سورة العنكبوت: 12] والله أعلم⁽⁴⁾.

ثامناً: أجاز أن يكون الجواب منفيّاً بـ«لا» التي بمعنى «ليس»، وجعل منه قوله

(1) انظر الفراء 1/ 157، وانظر 2/ 162.

(2) انظر الفراء 1/ 156 - 158.

(3) انظر الفراء 1/ 159 - 160.

(4) انظر الفراء 1/ 160. وانظر المصدر نفسه 2/ 77، 2/ 314.

تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلْ رِزْقًا﴾ [سورة طه: 132]، وقوله تعالى: ﴿فَقَنْتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [سورة النساء: 84] وغيرهما من الشواهد القرآنية⁽¹⁾.

تاسعاً: منع الفراء أن يقال: اتق الله محسناً، والصواب عنده: اتق الله تكن محسناً⁽²⁾. وتفسير ذلك أن الإحسان يتحقق بتقوى الله، ولا يتحقق التقوى في حال الإحسان.

ويمكن القول فيما تقدم أن الفراء نص على أن الأمر إذا أفاد الشرط خرج عن معنى الأمر وأفاد الشرط صراحة.

وقبل أن أنهي الشرط بالأمر أشير إلى أن الفراء منع الشرط بالنهي لأن الجواب إذا ما كان منفيًا، فإنه يجاب بالفاء، كما أجاز ذلك إذا ما تكررت «لا» نحو: لا تدعه لا يؤذك، بالجزم، والرفع، وهو كما يقال: دعه ينأم، ودعه ينم⁽³⁾.

الاسم الموصول يفيد معنى الشرط:

أجاز الفراء في الاسم الموصول أن يفيد معنى الجزاء، وهو محكوم في هذا بما تضمنه القرآن من نصوص يفيد فيها الاسم الموصول هذا المعنى، وقد أثبت في نمطين.

أحدهما: أن يتقدم الاسم الموصول الجملة، شأنه في ذلك شأن الجملة الشرطية. وأوجب فيه ما أوجبه في جملة الشرط، إذا تضمنت اسماً نكرة مرتبطاً بدلالة الاسم الموصول وذلك بأن يُجَرَّ الاسم النكرة بـ«من الجارة» وقد أثبت ذلك من خلال تفسير وجود «من» الجارة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [سورة النحل: 49]، قال: «من دابة، لأن «ما» وإن كانت قد تكون على مذهب الذي فإنها غير مؤقتة، وإذا أبهت غير مؤقتة أشبهت الجزاء، والجزاء تدخل «من» فيما جاء من اسم بعده من النكرة، فيقال: مَنْ ضَرَبَهُ مِنْ رَجُلٍ فَأَضْرِبُوهُ، ولا تسقط «من» في هذا الموضع، وهو كثير في كتاب الله عز وجل، قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾

(1) انظر الفراء 1/ 296.

(2) انظر الفراء 1/ 160.

(3) انظر الفراء 1/ 160، وهناك آية تدعو الإشارة إليها وهي قوله تعالى: ﴿فَأَضْرِبْ بَعْصَاكَ فَانْفَجرت﴾ [البقرة: 60] فإن الفاء سببية وليست جواباً للشرط انظر 1/ 40 - 41.

قَبْلِ اللَّهِ ﴿ [سورة النساء: 79] . ولم يقل في شيء منه يطرح «مِنْ» كراهية أن تُشبه أن تكون حالاً لـ«مَنْ»، و«مَا»، فجعلوه بِ«مِنْ» ليدل على أنه تفسير لـ«مَا»، و«مَنْ»، لأنهما غير مؤقتين، فكان دخول «مِنْ» فيما بعدها تفسيراً لمعناهما، وكان دخول «مِنْ» أدل على ما لم يؤت من «مَنْ» و«مَا» فلذلك لم تُلقيا... ، قدل مجيء أحدها ها هنا على أنه لم يُرد أن يكون ما جاء من النكرات حالاً للأسماء التي قبلها ودل على أنه مترجم⁽¹⁾ .

فالنص يشير إلى أن ما أوجب دخول «مِنْ» ثلاثة أسباب هي:

1 - أن «مَا» غير مخصصة؛ لأنها أشبهت الجزاء على الرغم من أنها بمنزلة «الذي»، ونذكر في هذا أن «مَا» قد تكون غير مؤقتة في غير الجزاء، وقد تقدم الكلام عن هذا.

2 - تضمن جملة الصلة اسماً نكرة.

3 - إخراج الاسم النكرة من كونه حالاً إلى كونه من صلة الموصول بجره بـ«مِنْ».

وبهذه الأسباب نجد أن دخول «مِنْ» يعطي الجملة الشرطية وجملة الصلة معنى كانتا مفتقدتين إليه، وهو أنهما اكتسبتا العموم بدخول «مِنْ» الجنسية، ولتوضيح هذا الاكتساب نضرب المثال التالي:

مَا أُعْطِيتُ دِرْهَمًا، فَهُوَ لَكَ.

نرى أنه لا يبيح إعطاء كل درهم له، إذ لا يفيد معنى أن كل ما أعطيته من درهم، فهو لك، وإذا أردنا أن نكسبه المعنى المتقدم، يُجْرُ الاسم النكرة «دِرْهَمًا» بـ«مِنْ» الجارة.

وهناك قضية تتعلق بما تقدم، وهي أن الاسم الموصول إذا ما أفاد معنى الجزاء، فإنه يقترن خبره بالفاء، وجاز حذفها، وقد نص عليها الفراء في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [سورة النحل: 53]، قال: (ولو جعلت «مَا بِكُمْ» في معنى «الذي»، جاز، وجعلت صلته «بِكُمْ»، و«مَا» حينئذٍ في موضع رفع بقوله «فَمِنَ اللَّهِ»... ، وكل اسم وصل مثل «مَنْ» و«مَا» و«الذي» فقد يجوز دخول الفاء في خبره؛ لأنه مضارع للجزاء، والجزاء قد يجاب بالفاء... وإن أُلْقِيَتِ الفاء، فصواب⁽²⁾ .

(1) الفراء 2/103.

(2) الفراء 2/105، وانظر المصدر نفسه 1/78، 1/242، 1/306، 2/52، وذكر هذا سيويوه والأخفش،

انظر الكتاب 1/139 - 140، والمصدر نفسه 3/69، ومعاني القرآن للأخفش 103.

أما النمط الآخر الذي أجاز فيه القراء أن يتضمن الاسم الموصول معنى الجزاء، فهو يختلف عن الأول بأن الاسم الموصول ليس له الصدارة في الكلام، كما هو معهود في الجملة الشرطية، وفي النمط المتقدم، وإنما يتوسط الجملة، ومثل له بقوله: (أَحِبُّ مَنْ أَحَبَّكَ)⁽¹⁾.

ونشر إلى أنه اشترط في جواز هذا المعنى في الاسم الموصول أن يكون غير مؤقت، بمعنى أنه نكرة غير مخصصة، بإفادتها العموم، ولذا نجده قد فسر الجملة بقوله: (أَحِبُّ كُلَّ رَجُلٍ أَحَبَّكَ)⁽²⁾، وقد تضمن هذا التفسير لفظة «كل» بدل الاسم الموصول، ليشعر أن «مَنْ» تفيد العموم.

ولما كان «مَنْ» يفيد معنى الجزاء، والفعل «أَحَبَّ» يدل على الماضي، التفت القراء إلى هذا وأشار إلى أن الفعل «أَحَبَّ» يدل على المستقبل.

اجتماع القسم والشرط.

ليس هناك ما يمنع اجتماع القسم، والشرط وقد عالج القراء هذه المسألة، وضم إليها اجتماع القسم، والاسم الموصوف، واجتماع القسم والاسم الموصول إذا كان نكرة موصوفة.

ويجمعها ظاهرة واحدة، هي أن كلاً منها يفتقر إلى جملة، تكون في القسم والشرط جواباً لهما، وللإسم الموصول صلته، وللإسم الموصوف صفته، وافتقار الأخيرين إلى ما تقدم جعل القراء يُنزل الاسم الموصوف، والاسم الموصول منزلة القسم، والشرط.

أما اجتماع القسم والشرط، فقد نص عليه القراء في أكثر من موضع، وكان اهتمامه منصباً على ما يتأثر به فعل الشرط، والجواب إذا ما اجتمعا، ويتمثل القسم باللام، أو بالفعل، والشرط محصور بما يجزم من أدواته. هذا وإن اجتماع القسم، والشرط يغني القسم عن فعله، وأن جوابهما يتمثل في جملة تصدر بأداة يجاب بها القسم، وهي عند القراء جواب للقسم.

(1) القراء 1/ 243.

(2) القراء 1/ 243، وجعل من هذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ [آل عمران: 156]. وانظر القراء 1/ 243.

وحاول الفراء أن يوضح هذا كله من خلال آيات، وشواهد شعرية، نذكر منها ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِن خَلَقٍ﴾ [سورة البقرة: 102]، فاللام في «لمن» تفيد القسم، و«من» شرطية جازمة، وأشار إلى أن أكثر ما يكون عليه فعل الشرط فيما تقدم ماضياً. قال: «من» في موضع رفع، وهي جزء؛ لأن العرب إذا أحدثت على الجزاء هذه اللام، صيروا فعله على جهة «فعل»، ولا يكادون يجعلونه على «يفعل» كراهة أن يحدث على الجزاء حادث، وهو مجزوم، ألا ترى أنهم يقولون: سَلِّ عَمَّا شِئْتَ، وتقول: لا آتِيكَ، ما عِشْتَ، ولا يقولون ما تعش؛ لأن «ما» في تأويل جزاء، وقد وقع ما قبلها عليها، فصرفوا الفعل إلى «فعل»، لأن الجزم لا يستبين في «فعل»، فصيروا حدوث اللام - وإن كانت لا تُعْرَبُ شيئاً - كالذي يُعْرَبُ، ثم صيروا جواب الجزاء بما تُلقِي به اليمين يريد استقباله بما بلام، وإما به «لا»، وإما به «إن»، وإما به «ما»⁽¹⁾.

وفي هذا أشار إلى كتابة همزة «إن» الشرطية إذا اتصلت بها لام القسم.. بأنها تكتب على الياء «الئن»، ليُفَرَّقَ بينها، وبين «أن» المفتوحة الهمزة، لأنها تكتب هكذا «لأن». ونشير إلى أنه وصف جواب القسم كجواب⁽²⁾ اليمين.

ونستطيع أن نعلل ما جاء به الفراء في النص المتقدم في استخدام الفعل الماضي - فعل - بعد «لئن» أكثر من الفعل المضارع - يفعل - بأنه يهدف إلى صرف السامع من الشرط إلى القسم؛ لأن «إن» شرطية جازمة، ومجيء الفعل المضارع بعدها يتأثر بأن يكون مجزوماً، وهذا لا يعطي معنى للقسم، وذكر شواهد من القرآن الكريم جاء الفعل فيها بعد «لئن» ماضياً، نذكر منها قوله تعالى: ﴿لَئِن أَخْرَجُوا لَّا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [سورة الحشر: 12]، وقوله تعالى: ﴿لَمَّا آتَيْنِيكُمْ مِن صِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [سورة آل عمران: 81]، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن نَّصَرُّوهُمْ لَأُبْلِكَنَّ الْأَدْبَرَ﴾ [سورة الحشر: 12]. وهو بهذا كله أخذ يؤكد أن اللام فيها تفيد القسم⁽³⁾.

وقد يأتي فعل الشرط مضارعاً مجزوماً به «إن» الشرطية، ونص عليه الفراء في أبيات من الشعر، وأشار إلى أن العرب إذا أجابته به «لا»، رفعوا فعل جواب القسم، وبذا تكون

(1) الفراء 1/ 65 - 66.

(2) انظر الفراء 1/ 66.

(3) انظر الفراء 1/ 66، والمصدر نفسه 2/ 130، وأفاد هذا المعنى الأخفش انظر معانيه 498.

«لا» نافية غير جازمة، وأجاز جزمه لفظاً، وهو في المعنى مرفوع في نحو: لَيْتَن تَقَمَ لَا يَقَمُ، ومنه قول الأعشى:

لَيْتَن مُنِيَتْ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا مِنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نُنْتَقِلُ
قال فيه: «فجزم» لا تلفنا» والوجه الرفع...، ولكنه لما جاء بعد حرف ينوي به
العزم، ضير جزمًا جواباً للمجزوم. وهو في المعنى رفع⁽¹⁾.

وهناك أنماط أخرى ذكرها، منها جواز أن يكون فعل الشرط ماضياً والجواب

مضارع مجزوم غير متصدر بما يجاب به القسم، وجعل منه قول الشاعر:

لَيْتَن كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصْنَمٌ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بِأَدْيَا
وَأَزْكَبَ جَمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ وَأَعْرَبَ مِنَ الْخَاتَامِ صُغْرَى شَمَالِيَا
وظاهر الكلام أن هذا الشاهد يختلف عما تقدم في أن فعل الشرط جاء ماضياً. لم
يخضع لأداة الشرط. غير أنهما يلتقيان في أن جوابهما مجزوم، وهذا يشعر أن لأداة
الشرط أثراً قد افتقدته أداة القسم مما دفع الفراء أن يصف اللام بأنها كالملغاة - وفسر
الجواب بأنه للشرط، وليس للقسم فقال: «فألقي جواب اليمين من الفعل، وكان الوجه
في الكلام أن يقول: لئن كان كذا لآيتنك، فتوهم إلغاء اللام...، فاللام في «لئن»
ملغاة، ولكنها كثرت في الكلام حتى صارت بمنزلة «إن»⁽²⁾.

ويضم إلى ما تقدم مجيء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، وجوابه فعل مضارع
مرفوع، قد دخلت عليه اللام، نذكر منه قول الشاعر:

لَيْتَن تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتِكُمْ لَيْعَلَّمُ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ⁽³⁾
وقد يأتي الجواب متصداً بأداة ليست مما تصلح أن يصدر بها جواب القسم، نذكر
منه قول الشاعر:

فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحاً لِحُرَّةٍ لَيْتَن كُنْتُ مَقْتُولاً وَيَسَلَّمُ عَامِرُ
وهو عند الفراء لا يختلف عما تقدم بأن اللام ملغاة، ولو أعدنا النظر في البيت،
لوجدنا أن الجواب قد تقدم على القسم، والمعنى: «لئن كنت مقتولاً ويسلم عامرُ فلا
يَدْعُنِي قومي»، وجملة «يسلم عامر» حال لثناء الفاعل.

(1) الفراء 1/68.

(2) الفراء 1/67، وانظر المصدر نفسه 2/130 - 131.

(3) انظر الفراء 1/66، والمصدر نفسه 2/31.

وإن كان القسم واقعاً بالفعل، يَرَّ القَرَاء فيه أن حق الجواب لا يتأثر وإن جاء مجزوماً بأداة جزم، فإنه في المعنى ليس كذلك، كما هو في قول الشاعر:

خَلَفْتُ لَهُ إِنْ تُذَلِّجَ اللَّيْلَ لَا يَزَلْ أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِي سَائِرِ
«والمعنى: حلفت له لا يزال أمامك بيت، فلما جاء بعد المجزوم، صُير جواباً للمجزم»⁽¹⁾.

ويمكن القول فيما تقدم أن فعل الشرط والجواب أكثر ما يكونان ماضيين، وتكون جملة الجواب جواباً للقسم، وإن جاء أحدهما مجزوماً كانت جملة الجواب في اللفظ جواباً للشرط، وفي المعنى جواباً للقسم. وهذا كله خاضع لما يطرأ على الفعل من أثر إعرابي بأداة الشرط. إذ لا يمكن تفسير الجزم في فعل الشرط، والجواب من دون أن نحكم هذين الفعلين بأنهما متعلقان بأداة الشرط الجازمة. هذا وإنَّ القَرَاء يرى أن جواب الشرط هو في المعنى جواب للقسم.

وإذا ما جاء فعل الشرط، وفعل الجواب ماضيين، فإن الجواب محكوم للقسم. وهذا كله يشير إلى أن القَرَاء يذهب إلى أن الجواب للمتقدم، سواء أكان في ظاهر اللفظ جواباً للشرط، أم لم يكن كذلك.

أما اجتماع القسم، والاسم الموصول، والقسم والاسم الموصوف فقد تقدم الكلام عنهما في القسم بالحرف، وهما يختلفان عن اجتماع القسم والشرط، وذلك أن الجملة التي هي صلة الموصول مفسرة لجواب القسم، وكذلك نقول في الجملة التي هي صفة للاسم النكرة.

ثمرة البحث

وتكمن في أن القَرَاء اهتم بأدوات الشرط، وأوضح ما تكون عليه من معنى، كما أجاز له «أن» المصدرية، و«إذ» أن يفيدا معنى الشرط.

وأنه أجاز أن يكون فعل الشرط، وجوابه، ماضيين، أو مضارعين أو أن يكون أحدهما مخالفاً للآخر غير أنه استحسن التطابق في الزمان كما أجاز أن يتقدم جواب الشرط على أداة الشرط، وأن يفصل بينهما أداة غير الفاء.

ومنح أساليب معنى الشرط، منها فعل الأمر، ونص على أنه إن أفاد الشرط خرج عن معنى الأمر إلى مفهوم الشرط، وليس هناك من عامل مضمر في جواب الشرط والبحث غني بالقضايا النحوية التي ضمنها القَرَاء الجملة الشرطية. ولم يبخل بمعالجتها.

(1) القراء 1/69.

المبحث الثالث

أساليب القسم في القرآن

إن القسم موضوع هذا البحث. نال اهتمام الفراء، فاستعت رؤيته له، حتى نجده قد ضم إليه أفعالاً لا تتضمن القسم في لفظها، وقد ضمنها الفراء هذا المعنى، لإقران معمولها باللام التي تفيد التوكيد، كما أجازها أيضاً في الأفعال التي تفيد معنى القول والظن واليقين، إذا ما علقت الأخيرة عن العمل وهناك أساليب أخرى تضمنتها قضايا نحوية.

ولم يقف الفراء عند هذا الحد، وإنما انصرف إلى بيان القسم الذي هو لغو، والقسم الشرعي، وما يترتب على كل منهما من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْتِيكُمْ﴾ [سورة البقرة: 225]. حيث قال فيه: «قولان: يقال: هو مما جرى في الكلام من قولهم: لا والله وبلى والله. والقول الآخر: الأيمان أربع فيمينان فيهما الكفارة والاستغفار وهو قولك والله لا أفعل ثم تفعل، والله لأفعلن ثم لا تفعل.

ففي هاتين الكفارة والاستغفار لأن الفعل فيهما مستقبل. واللذان فيهما الاستغفار ولا كفارة فيهما قولك: والله ما فعلت وقد فعلت وقولك والله لقد فعلت، ولم تفعل فيقال: هاتان لغو، إذ لم تكن فيهما كفارة»⁽¹⁾.

يشير النص إلى أن القسم إن كان على شيء قد مضى مخالف لحقيقته يُعد لغواً، ويترتب عليه الاستغفار، ولا تجب الكفارة وإذا كان على شيء مستقبل مخالف لحقيقته تجب الكفارة والاستغفار، ويضم إلى اللغو قول من قال: لا والله وبلى والله.

هذا وإن ما جاء به الفراء في النص المتقدم يدفعنا إلى القول بأن الأنماط التي سنقف عليها في القسم لا تمثل القسم الشرعي الذي يترتب عليه الكفارة أو الاستغفار أو هما معاً سوى ما تضمنه القسم بالفعل الذي يفيد القسم بلفظه ومعناه، وتفسر الأنماط

(1) الفراء 1/144.

الأخرى بأنها تفيد توكيد المخبر عنه المتمثل بمعمولها. هذا وإنَّ الفَرَاءَ قد استخدم أكثر من مصطلح على القسم نشير إليها لأهمية الموضوع. وهي «القسم واليمين والحَلْفُ والأيمان»⁽¹⁾.

أنماط القسم:

لم تحكم الفَرَاءَ في معالجته القسم قاعدة نحوية ينطلق منها في تعريف ما هو قسم، وإنما كان يحكمه في معالجته النص القرآني ما يمليه عليه حسُّ اللغويِّ، والذوقُ السليم، اللذان يدفعانه إلى أن يضم إلى القسم أنماطاً لم تشتهر في كونها من القسم، ومن استقرارنا لها وجدنا أنها تنحصر في أنماط أربعة هي: القسم بالجملة الفعلية، والقسم بالمصدر، والقسم بالجملة الإسمية، والقسم بالحرف غير العامل.

النمط الأول: القسم بالجملة الفعلية.

هناك ضربان من الأفعال يقع بهما القسم، يختلف أحدهما عن الآخر في أسلوبه وشروطه وهو مما يدعو إلى الفصل بينهما، ومعالجة كل منهما منفرداً عن الآخر، لتتضح صورة كل منهما، وما عليه من شروط، ومعرفة ما يلزم تحقيقه إذا ما أفاد القسم.

الضرب الأول: القسم بالفعل الصريح.

ويقصد به الفعل الذي يفيد القسم صراحة. ويمثل هذا النمط حقيقة القسم في لغتنا العربية، وتتوقف عليه كثير من الموجبات العقيدية، وما يترتب عليها من أحكام، وتحققه يتم في شروط⁽²⁾ وإنَّ له من القضايا النحوية ما انفرد بها عن غيره من أنماط القسم.

وضم القرآن الكريم آيات كثيرة يفدُن القسم المتمثل في هذا الضرب. وإذا أردنا أن نحصر الأفعال التي ورد فيها، فتكاد تكون محصورة في فعلين هما «أقسم» و«حَلَفَ» الأول منهما ثلاثي مزيد فيه الهمزة، التي أخرجته من كونه متعدياً بنفسه إلى متعدياً بأحد أحرف جر سنذكرها، وقد ورد القسم به في القرآن في تسع عشرة آية على صيغة «أَفْعَلْ»، وفي آية واحدة على صيغة «فاعل» هي قوله تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لِنَاصِرٍ﴾ [سورة الأعراف: 21]. ويفيد «فاعل» فيها موالاته الشيطان للقسم. وليس فيه معنى

(1) انظر الفراء 1/54، 1/66، 1/144، 2/187.

(2) ذكر ابن خالويه أن القسم يحتاج إلى سبعة أشياء، هي: حرف القسم، والمقسم به، والمقسم عليه، والمقسم عنده، وزمان القسم، ومكانه، انظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن 55.

المشاركة من آدم وحواء عليهما السلام له⁽¹⁾.

وهناك آية أخرى ورد فيها القسم على صيغة «تفاعل»، وهي قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾ [سورة النمل: 49]، ويفيد «التفاعل» فيها التشريك بينهم⁽²⁾. ونشير إلى أن الفراء نص على أنه يفيد معنى «فعلوا» ويريد به المشاركة⁽³⁾.

أما الفعل «حلف» فهو ثلاثي مجرد مفتوح العين متعد بما يتعدى به الفعل «أقسم» في هذا الباب، وقد ورد في القرآن الكريم في الصيغة نفسها في ثلاث عشرة آية. وتعرض له الفراء من خلال ما يمكن أن يكون عليه جواب القسم، وأشار إلى جواز إفادته معنى القسم في صيغة «استفعل» في نحو: استحلقت عبد الله لتقومن واستحلقتن لأقومن وأجاز في الأخير أن يفيد معنى الأمر على تقدير: احلِفْ لأقومن⁽⁴⁾.

وحقيقة هذا الضرب من القسم أن دلالة الفعل تنحصر في هذا المعنى إذا تعدى بأحد أحرف جز ثلاثة هي الباء والتاء والواو⁽⁵⁾، وقيل: اللام⁽⁶⁾ وهنّ جازات للمقسم به. وهذا الوضع يدفعنا إلى معالجة هذا الضرب من خلال هذه الأحرف.

ولما كان الأمر كذلك في تأثير أكثر حروف المعاني في دلالة الفعل، وجدنا أن نشير إلى أن ما جاء في تعريف حروف المعاني بأنها لا تعطي معنى بنفسها، وأنها تكتسب دلالتها، وتنضح مقاصدها بما دخلت عليه⁽⁷⁾ سواء أكانت هذه الحروف عاملة،

(1) انظر دلالة «فعل» شذا العرف 22 - 23 وانظر الآية في الفراء 54/1 وإعراب القرآن للنحاس 604/1.

(2) انظر دلالة «تفاعل» شذا العرف 25.

(3) انظر الفراء 54/1.

(4) انظر الفراء 54/1.

(5) قد يتعدى الفعل «أقسم» بحرف جر آخر. ولا يفيد القسم، منه ما جاء به سيبويه في نحو «أقسمت عليك لما فعلت» ويضم إليه ما يتضمن معناه وهو: «تشدُّك الله لما فعلت»، ونشير إلى أن الزمخشري فسّر هذا بأنه يفيد الاستعفاف، والاستشفاع بالله وهو من أساليب الحصر. انظر الكتاب 105/3، المفصل للزمخشري 72، ارتشاف الضرب لأبي حيّان 639/1، وقد أجاز «بالله لم فعلت»، وإلا فعلت» وهمع الهوامع 236/1، وانظر بحثنا «الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي» 79.

(6) ذكر ابن هشام أن من معاني اللام الجارة أنها تفيد القسم والتعجب في قول الشاعر:

الله يسقى على الأيام ذو جيد
بمشمخّر به الظبيان والآس

انظر مغني اللبيب 283، وهو قوله سيبويه، والمبرّد انظر الكتاب 3/397، والمقتضب: 323/2.

(7) علل ابن خفاجة تسمية أدوات المعاني بالحروف في قوله: (أما تسمية أهل العربية أدوات المعاني =

أم غير عاملة فإنّ هذا التعريف قد يصح في حروف المعاني غير العاملة كلها، غير أنه لا يشمل الحروف العاملة كلها، وذلك أن منها ما تتوقف دلالتها على ما تعلق به من عامل نحو:

أقسمتُ بالله⁽¹⁾.

استعنتُ بالله.

فالباء في المثال الأول تفيد القسم، وفي الثاني تفيد الاستعانة علماً بأن المجرور بهما واحد. وهو لفظ الجلالة. فاختلاف معنى الباء في المثالين ناتج عن اختلاف ما تعلق به. وهذا يشير إلى أثر ما تعلق به الحرف في دلالة الحرف نفسه.

وهذا التغيير الحاصل في دلالة الحرف قد نقف عليه في الفعل نفسه إذا ما تغير ما تعلق به من حرف نحو:

رغبتُ في زيد.

رغبتُ عن زيد.

فالفعل «رغبتُ» في المثال الأول يفيد أنه أراده. وفي المثال الآخر يفيد أنه لم يرده⁽²⁾ والذي أثر في دلالة الفعل هو التغيير الحاصل في حرف الجر الذي تعدى به هذا الفعل.

وأحرف القسم هي جزء من حروف المعاني التي تتأثر بتغيير العامل سواء أكانت عاملة وهي الباء والتاء والواو أم غير عاملة مما سنذكره بعد.

الباء: لم يلتفت الفراء إلى الإشارة لما للباء من معنى القسم. وتعليل ذلك هو وضوح معناها إذا ما استخدمت في هذا الضرب، ونشير إلى أنها مختصة بالظاهر، والمضمرة من الأسماء⁽³⁾.

= نحو «من وقد» حروفاً فإنهم زعموا أنهم سموها بذلك، لأنها تأتي في أول الكلام، وآخرة، فصارت كالحروف والحدود له) انظر سر الفصاحة 24.

(1) ذهب المجاشعي إلى أن الباء في: «أقسمتُ بالله» هي نفسها في «مررت بزيد» وهي عنده تفيد الإضافة، ويقصد بها الإلصاق. انظر شرح عيون الإعراب 182.

(2) تذكر من هذا «لهوئُ بالشيء»، ولهوئُ عنه. - انظر شرح القوائد السبع 252 وتكلمت فيك وتكلمت عنك. انظر الفراء 32/1.

(3) ذكر ابن هشام أن الباء أصل في أحرف القسم، ولذا خصت بذكر الفعل، وجاز حذف الفعل. انظر معني اللبيب 143، ونشير إلى أن المجاشعي قد ذكر جواز حذف الفعل. وتبقى الباء معلقة في المعنى انظر شرح عيون الإعراب 182.

التاء: أثبت الفراء القسم بالتاء في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف: 85]. ونص على أنها محصورة في لفظ الجلالة في قوله: «العرب لا تقول: تالرحمن. ولا يجعلون مكان الواو تاء إلا في القسم بالله عز وجل»⁽¹⁾.

وحاوه الفراء أن يؤصل استخدام التاء في القسم. فذهب إلى أنها مبدلة عن واو، وعلل هذا في قوله «وذلك أنها في أكثر الأيمان مجرى في الكلام، فتوهموا أن الواو منها، لكثرتها في الكلام، وأبدلوها تاء كما قالوا التراث، وهو من ورت، وكما قال: ﴿رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [سورة المؤمنون: 44] وهي من المواترة، وكما قالوا: التخمة وهي من الوخامة والشجاء وهي من واجهك»⁽²⁾.

إذن لم تكن التاء عند الفراء أصلاً في أحرف القسم كالباء، وإنما هي مبدلة عن الواو، ولما كان مجرى القسم بالله سبحانه وتعالى واقعاً في «الله» ابدلوا الواو تاء، كما ابدلوا في موارد أخرى، ضمنها النص.

الواو: وهي كالباء تفيد القسم. ويحذف الفعل الذي تتعلق به وجوباً، ونص الفراء على الخفض بها في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَيَّ مَا جَاءَنَا مِنَ الْآيَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾ [سورة طه: 72] قال: ولو أرادوا بقولهم «والذي فطرنا» القسم بها، كانت خفضاً، وكان صواباً، كأنهم قالوا: «لن نوثرِكَ والله»⁽³⁾.

ونشير إلى جواز دخول النفي على فعل القسم الصريح، وقد ضم القرآن الكريم آيات تذكر منها قوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة القيامة: 1] والتفت الفراء إلى هذه القضية. وحاول أن يعالجها بما يمليه عليه حسه اللغوي، وبما يتسق والمعنى القرآني.

وإنه قبل أن يوضح رؤيته أمام هذا النص نسب إلى كثير من النحويين أنهم يذهبون إلى أن «لا» نافية زائدة. وقد أنكر عليهم هذا القول، انطلاقاً من أنه لا يجوز أن يُعَدَّ النفي المبتدأ به زائداً، وعلل المنع بعدم معرفة الخبر الذي فيه جحد، من الذي ليس فيه

(1) الفراء 2/ 51.

(2) الفراء 2/ 51.

(3) الفراء 2/ 187، وانظر 1/ 319 وانظر في هذه الحروف الجارة في الآيات. المصدر نفسه 2/ 382، 3/ 94، 3/ 231، 3/ 289. وانظر ما جاء في الباء والتاء والواو. الكتاب 3/ 496 والمصدر نفسه 4/ 217، المقتضب 2/ 317 - 319، رصف المباني 176، والمصدر نفسه 171، 420.

ذلك، حيث قال: «كان كثير من النحويين يقولون «لا» صلة. قال الفراء: ولا يبدأ بجحد، ثم يجعل صلة، يراد به الطرح، لأن هذا لو جاز لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه»⁽¹⁾.

أما قوله في هذا. فقد ذهب إلى أن «لا» جواب لمن أنكر البعث والجنة والنار، ثم جاء القسم تأكيداً على وقوع ذلك قال: «ولكن القرآن جاء بالردّ على الذين أنكروا البعث والجنة والنار، فجاء القسم بالرد عليهم في كثير من الكلام المبتدأ منه، وغير المبتدأ. كقولك في الكلام: لا والله لا أفعل ذلك، جعلوا «لا» وإن رأيتها مبتدأة رداً لكلام قد مضى»⁽²⁾.

وحاول أن يفرق بين القسم الذي يؤتى به جواباً على منكر: وبين القسم الذي لم يكن كذلك بـ«لا» حيث قال: «فلو ألقيت «لا» مما ينوي به الجواب لم يكن بين اليمين التي تكون جواباً، واليمين التي تستأنف فرق. ألا ترى أنك تقول مبتدأ: والله إن الرسول لحقّ. فإذا قلت: لا والله إن الرسول لحق، فكأنك كذبت قولاً أنكروه، فهذه وجهة «لا» مع الأقسام، وجميع الأيمان في كل موضع ترى فيه «لا» مبتدأ بها وهو كثير في الكلام»⁽³⁾.

ونشير إلى أن ما جاء به الفراء لا يعني ألا يتقدم الجملة المثبتة النفي، فقد جاز ذلك، وهي مثبتة، سواء أكان النفي واقعاً بالحرف أم بالفعل، غير أنه ينتقض بـ«إلا» نذكر منه قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [سورة آل عمران: 144]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [سورة النجم: 39]. هذا، وإنما قد تناولنا هذه القضية في بحثنا (الصلة في القرآن الكريم)⁽⁴⁾.

وهناك قراءة أجازها الفراء، ونسبها إلى الحسن البصري. إذ قرأها الأخير «لأقسم بيوم القيامة» على معنى «لاما» دخلت على القسم، وهي عند الفراء صواب، وقد يكون أراد بـ«لاما» هو أن نفي النفي إثبات، وتفيد ما تؤديه لام التوكيد، وفسر هذا المعنى بقول

(1) الفراء 207/3.

(2) الفراء 217/3.

(3) الفراء 207/3.

(4) نشر في مجلة كلية الدعوة الإسلامية في العدد التاسع لسنة: 1992.

العرب: «لأحلف بالله ليكونن كذا وكذا يجعلونه «لاماً» بغير معنى «لا»»⁽¹⁾

الضرب الثاني: القسم بالفعل المتضمن معناه.

يختلف هذا الضرب من القسم عن الذي تقدّم بأنّه يقع بأفعال تدلّ على معنى «بلغني» أو «قيل لي» أو «انتهى إليّ» أو ما يفيد معنى الظنّ والعلم، ونضم إليها الفعل «أخذ» و«وعد» على معنى سيتضح بعداً، وشروط تحقق القسم في هذه الأفعال أن يكون ما أفادت معه القسم قد تصدرت بما يجاب به القسم، وغالباً ما يكون المتصدر بهذا معمولاً للفعل.

وما وقفنا عليه في هذا الضرب وجدنا أن الفراء قد أجازته في الأفعال المتضمنة المعاني المتقدمة عاملة كانت أم معلقة عن العمل، سوى الفعل «أخذ» و«وعد». واستطعنا أن نحصر إجازته في الأفعال العاملة إذا كان الفعل قد وُصل به «أن» سواء كانت مصدرية ناصبة للفعل المضارع، أم مخففة من الثقيلة. وقد نص على هذا في أكثر من مورد نذكر منها ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لِأَنَّ لَكُمْ جَهَنَّمَ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ أجمعِينَ﴾ [سورة هود: 119]، قال: صار قوله عز وجل: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ يمينتاً كما تقول حلفي لأضربنك، وبدا لي لأضربنك، وكل فعل كان تأويله «بلغني» وقيل لي، وانتهى إليّ فإنّ اللام و«أن» تصلحان فيه فتقول: قد بدا لي لأضربنك. وبدا لي أن أضربك، فلو كان «وتمت كلمة ربك أن يملأ جهنم» كان صواباً. وكذلك، ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات «لَيْسَ جُنَّتُهُ» ولو كان أن يسجنوه كان صواباً⁽²⁾.

يضمن النص من الوضوح فيما يراه الفراء في هذه الأفعال من معاني مما لا يدعو إلى الخوض فيه، غير أننا نشير إلى أن الذي منح هذه الأفعال هذا المعنى هو وجود «أن»، وأنها وما وصلت به متعلقة بالفعل المتقدم، وأنّ الفعل الذي وصلت به «أن» قد أكد بنون التوكيد الثقيلة.

ونضم إلى ما تقدم، الفعل «أخذ»، إذا كان يفيد العهد والميثاق وهو ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [سورة البقرة:

(1) الفراء 207/3.

(2) الفراء 31/2، وانظر المصدر نفسه 258/2، 412/2، وانظر ما جاء في الآية: القضايا النحوية في تفسير الفرطبي 217 - 218.

[85] قال «وان شئت جعلت «لا تعبدون» جواباً باليمين، لأن أخذ الميثاق بعين»⁽¹⁾

وأجازه في الفعل «وعد» إذا كان مفعوله مصدرأ مسؤولاً عن «أن» والفعل، لأن العدة عنده «قول يصلح فيها «أن» وجواب اليمين، فنقول: وعدتُك أن أتيتك»⁽²⁾.

والفرق بين الفعلين «أخذ» و«وعد» أن الأول أفاد معنى القسم بمفعوله الصريح «ميثاق»، وليس هناك أداة من الأدوات التي اعتمدها في تحديد القسم في مثل هذا الضرب وغيره مما سيأتي، وهي مما يجاب بها القسم. وتفسير ذلك هو أن «ميثاق» الذي حدد الفراء من خلاله معنى القسم يتضمن معنى «أن» والفعل.

أما الفعل «وعد» فهو كاليمين في الالتزام بالإتيان بما وعد به، وما مكن هذا المعنى هو أن مفعوله الذي يُنزل منزلة جواب القسم، قد تصدر به «أن»، التي يرى الفراء أنها إحدى الأدوات التي يجاب بها القسم.

والتمط الآخر من هذه الأفعال هي التي تفيد الظن والعلم، سواء أكانت عاملة أم معلقة، وجاز في العاملة إذا كان معمولها قد تصدر به «أن» المخففة من الثقيلة. وخبرها جملة اسمية، وقد أثبت الفراء هذا في قوله: «والعلم والظن بمنزلة اليمين. وأدخلت العرب «أن» قبل «ما» فقول: علمتُ أن ما فيك خير، وظننتُ أن ما فيك ضوياً»⁽³⁾.

فدخول «أن» على «ما» مكن كلاً من «علم» و«ظن» أن يعملوا فيما بعدهما وقد كانا معلقين من دونها، فصارت «أن»، وما دخلت عليه معلوماً لما تقدم، وهما بمنزلة جواب القسم. وهذا في كل فعل يفيد معنى العلم والظن.

وكون هذه الأفعال المتقدمة تفيد القسم إذا كانت معلقة سوى الفعل «أخذ» فقد أثبتته الفراء، وذلك إذا تعلققت هذه الأفعال بدخول اللام، أو «ما» النافية على معمولها، والنصوص المتقدمة خير دليل على صحة ما أثبتناه، ونزيد عليها قوله: *افهذه اللام في اليمين، وفي كل ما ضارع القول وقد ذكرناه، ألا ترى قوله: ﴿وَوَطُّوا﴾* *فهم من*

(1) الفراء 1/ 55 - 54، وانظر المصدر نفسه 1/ 225، 42/ 44، 70/ 2، 258/ 2.

(2) الفراء 2/ 258، ونشير إلى أنه أجازه أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَعَدَّ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ [سورة التور: 55].

(3) الفراء 2/ 207.

تَحْيِينُ ﴿ [سورة فصلت: 48] ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ [سورة البقرة: 102] دخلت هذه اللام و«ما» مع الظن والعلم؛ لأنهما في معنى القول واليمين⁽¹⁾.

ونشير إلى أنه أجاز أن توصل اللام بـ«إن» الشرطية⁽²⁾ في نحو «علمتُ لئن جاء زيد لفعلتُ كذا».

ونضيف إلى ما جاز أن يعلق به الفعل همزة الاستفهام الداخلة على «إن» الشرطية⁽³⁾ في نحو علمتُ أن جاء زيد لفعلتُ، وليس غريباً أن يجيز الفراء تعليق الفعل بهمزة الاستفهام، لأنه أثبت في «أبي» الاستفهامية في أكثر من مورد⁽⁴⁾.

أما اجتماع «أن» واللام فلا يصح، وإنما يكتفي بأحدهما دون الآخر، ولم يفرق الفراء بينهما، علماً أنه أجاز فيما تقدم أن يكون جواب القسم متصديراً بـ«أن» أو اللام، أو بـ«أن» و«ما» أو باللام و«إن» الشرطية، أو بهمزة الاستفهام و«إن» الشرطية وفي الأخير نثار قضية. وهي اجتماع القسم، والاستفهام والشرط.

ونضيف إلى هذا أنه أجاز اجتماع «أن» و«لَوْ» الشرطية في جواب القسم في قول الشاعر:

أما والله أن لو كنت حُرّاً وما بالحُرِّ أنت ولا العتيق⁽⁵⁾
ومنع هذا إذا كان القسم بفعل القول فقد أُلزم أن يكون الفعل معلقاً في نحو أقول لو فَعَلْتُ لفعلتُ، ولا يجوز أن تقع «أن» مكان «لو» في حين أنه أجاز: عملتُ لئن جاء زيد لفعلتُ، كذا كما تقدم⁽⁶⁾.

النمط الثاني: القسم بالمصدر النائب عن فعله.

نشير إلى أننا لم نقف على ما يعني هذا النمط في القسم، سوى ما جاء به الفراء

(1) الفراء 44/2، وانظر المصدر نفسه 207/2.

(2) انظر الفراء 207/2.

(3) انظر الفراء 207/2.

(4) انظر الفراء 46/1 - 47، 236/1، 169/3.

(5) انظر الفراء 192/3، وانظر إعراب القرآن للنحاس 139/2، والإنصاف في مسائل الخلاف 1/200، ومعني اللبيب 50، والقضايا النحوية في تفسير القرطبي 118.

(6) انظر الفراء 192/3.

في جواز أن يفيد المصدر المنصوب القسم، سواء أكان مُعرّفاً بالألف واللام، أم كان مجرداً منهما. وقد نص على هذا في قراءة نصب «الحق» في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ [سورة ص: 84] حيث قال: «وعن نصب «الحقّ والحقّ» فعلى قولك: «حقاً لآتيك» والألف واللام طرحهما سواء، وهو بمنزلة «حمداً لله والحمد لله»⁽¹⁾.

ونضمّ إلى هذا إجازته نصب «يمين الله» في قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
وأشار إلى أن النصب في «اليمين» أكثر⁽²⁾ وليس لنا أن نُنصب المصدر المتقدم سواء أكان في الآية أم في قول امرئ القيس بالفعل «قال» على الرغم من أنه قد تقدم جواز القسم بالفعل الذي يتضمّن معنى القول، وإنما المصدر ناب عن فعله الذي يفيد القسم دلّ عليه جوابه في الآية، وهو ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ﴾ [سورة ص: 85] وفي قول امرئ القيس هو «أبرح...».

النمط الثالث: القسم بالجملة الإسمية.

لقد وقع القسم في القرآن بالجملة الإسمية في قوله تعالى: ﴿لَعَنَّاكَ إِنَّمَّ لَيْسَ فَالْسَّيِّئِلِ عَن تَفْصُوحٍ سَكَرْتُمْ بِعَمَهُونَ﴾ [سورة الحجر: 72]. ولم يعالج الفراء هذه الآية. وإنما انصرف إلى آيات أخرى أجاز فيها أن تتضمّن القسم نذكر منها قوله تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [سورة النور: 5] فقد أجاز في نصب «أربع» أن يكون «بالله إنه لمن الصادقين» خبراً للشهادة. وبصير المعنى: شهادة أحدهم بالله إنه لمن الصادقين، ونص على أنه قسم، وضم إلى هذا أساليب صرّح أنها تفيد هذا المعنى في قوله: «كما تقول: فشهادتي أن لا إله إلا الله، وشهادتي إن الله لواحد وكل يمين فهي تُرفع بجوابها»⁽³⁾.

وما يمكن الإشارة إليه هو أن القسم وجوابه قد جاء في جملة واحدة في حين أن ما تقدم من أساليب كان فيها القسم في جملة. والجواب في جملة أخرى.

(1) الفراء 413/2، وانظر إعراب القرآن للنحاس 806/2، وانظر القراءة في السبعة في القراءات 557.

(2) لقد نص الفراء على أن كل مصدر جاء بمعنى «فعل» و«يقول» النصب فيه جائز نحو الحمد لله على معني بحمد الله انظر 52/2.

(3) الفراء 247/2. وانظر القراءة في السبعة في القراءات 452 - 455.

ولو عدنا إلى الآية التي تضمنت القسم، لوجدنا أن ما يفيد القسم هو مصدر مضاف، وهو مبتدأ خبره جملة، تصدرت بما يجاب به القسم ومنه ما مثله الفراء في نحو: شهادة عبد الله لتقولن. وأجازه في المصدر المعرف في نحو: الحق لأقومن، والمصدر النكرة الموصوف في نحو عزيمة صادقة لأقومن، وفي المصدر النكرة غير المخصصة في نحو خلف لأقولن⁽¹⁾ وجاز في الأخير من دون وصف أو إضافة لأنه يتضمن معنى القسم صراحة.

وفسر الفراء جواز هذا كله بأن يتضمن معنى القول لجواز أن يقع القسم في نحو: قولي لأقومن. وقولي إنك لقائم⁽²⁾.

ونشير إلى أن الفراء كان يؤكد هذا المعنى فيما تقدم بدخول اللام على خبر المبتدأ علماً بأن دخول اللام على الخبر غير مشهور كشهرة في دخولها على المبتدأ⁽³⁾. وهذا الوضع دفع الفراء إلى أن يعلل وجود هذه اللام في قوله: «لأنه في تأويل: عزيمة صادقة أن آتيك»⁽⁴⁾.

وتأويله هذا لا يُفسر بأنه أعمل اللام المفتوحة إعمال «أن» المصدرية، وإنما أراد منه أن يوضح ما تؤديه اللام من ربط بين القسم، الذي هو مبتدأ، وجواب القسم الذي هو خبر المبتدأ، لأنه من دون «أن» أو اللام لا يصلح أن يكون الفعل «آتيك» خبراً لما تقدم. لأن المبتدأ ليس باسم عين أو ما ينزل منزلة مما يصح الأخبار عنه مجرداً منهما.

وحاول الفراء أن يقرب هذا المعنى من تمكين اللام ما بعدها أن يكون خبراً لما قبلها، بجواز دخولها على الجملة الفعلية لتمكينها من أن تكون فاعلاً لفعل متقدم، كما هو في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَنْجُثِمَهُ﴾ [سورة يوسف: 35]،

(1) انظر الفراء 412/2.

(2) انظر الفراء 247/2، ونشير إلى أن ما تقدم مما يفيد معنى القسم ضمنه الفراء معنى القول، وهذا يوجب كسر همزة «إن» علماً بأنه أجاز فتحها إذا كانت جواباً للقسم ولم يقترب خبرها باللام، ولذا نجده في مورد صرح فيه بالقول كسر همزة «إن» وأدخل اللام في خبرها، كما أنه منع أن تقع «أن» المفتوحة الهمزة المخففة النون في مثل هذه الأفعال انظر 192/3.

(3) من الشواهد على دخولها على المبتدأ قوله تعالى: ﴿ليوسف وأخوه﴾ [يوسف: 8]، وقد صرح الأخفش بأنها تفيد القسم. انظر معانيه 209.

(4) الفراء 413/2.

حيث قال: «ألا ترى أنه لا بُدُّ لقوله «بدا لهم» من مرفوع مضمر، فهو في المعنى يكون رفعاً ونصباً، والعرب تشد بيت امرئ القيس:

فقلت يمينُ الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

والنصب في «يمين» أكثر والرفع على ما أنبأكَ به من ضمير «أن»⁽¹⁾... وكان الفراء يريد أن يقول إن معنى الآية هو: بدا لهم أن يسجنوه، واللام أغنت عن ذكر «أن» وإن لم توجد إحداهما وجب تقدير «أن» كما هو في قول امرئ القيس. ويكون «يمين» مبتدأ، خبره «أبرح» على معنى «أن أبرح» وليست «أن» المقدره في المعنى عاملة في الفعل لفظاً وإنما الفعل مرفوع. والذي دعا إلى هذا التقدير في المعنى هو عدم صحة أن يكون «أبرح» خبراً لليمين، ولذا نجد الفراء أكد أن النصب هنا أكثر من الرفع.

ويمكن القول فيما تقدم بأنه لا يصح أن يكون المبتدأ اسم عين، أو ما ينزل منزلته، وإنما هو في المصدر الذي يفيد معنى القسم أو القول، ونذكر أنه جاء القسم في غير المصدر إذا تضمن القسم الحصر في نحو ﴿إِنْ كُنَّ نَفْسٌ مَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [سورة الطارق: 4]، وقد تقدم القسم في مثل هذا بـ«إن» و«إن»، وجاز في لفظ الجلالة أن يكون هو المبتدأ كما سيأتي. وهناك ضرب آخر من القسم بالجملة الإسمية، وذلك بأن يكون القسم مركباً من المبتدأ والخبر وجوابه في جملة أخرى، وقد نص عليه الفراء في قول الشاعر:

فإن عليَّ الله إن يحملونني على خطة إلا نطقت أسيرها

فقد أجاز بالقاء «إن» أن يتضمن الكلام معنى القسم، ويكون المعنى عليَّ الله ما يحملونني على خطة إلا نطقت أسيرها، وفيه «إن» تفيد معنى النفي قال: «قلو ألقيت «إن» لقلت: عليَّ الله لأضربنك أي: عليَّ هذه اليمين. ويكون «عليَّ الله أن أضربك». فترفع «الله» بالجواب ورفعه بـ«عليَّ» أحب إلي»⁽²⁾.

يشير النص إلى أن «عليَّ الله» وهو الأحب إلى الفراء - مبتدأ وخبره «إن» يحملونني... بمنزلة «لأضربنك» وهو جواب القسم وأجاز في الوجه الأول من الإعراب

(1) الفراء 2/413، وقال بهذا سيبويه والمبرد. انظر الكتاب 3/504، المتقضب 2/325، المفصل 348، شرح المفصل لابن يعيش 2/20.

(2) الفراء 2/413.

أن يكون «الله» مبتدأ. ما بعده خبر، وهو مما قدمناه، غير أنه رَجَّح الوجه الثاني لغموض معنى القسم في غير المصدر ولصعوبة تأويله.

أما جوازه في لفظ الجلالة في الشاهد المتقدم، فإنه حاصل لأن ما تقدمه من معنى مكَّنه أن يفيد معنى القسم، ففي نحو علي الله لأفعلن، إذا كان لفظ الجلالة مبتدأ خبره «لأفعلن» فإن الذي منحه هذا المعنى الجار والمجرور المتقدم، بدليل أننا لا نستطيع أن نقول: الله لأفعلن وهذا يشعر أن الجار والمجرور يفيدان معنى القسم في لفظ الجلالة، ونشير إلى أن الفراء لم يشر إلى علاقة «علي» بما بعده حين إعراب لفظ الجلالة مبتدأ خبره ما بعده.

النمط الرابع: «القسم بالحرف»

إن القسم بالحرف واقع في القرآن الكريم. وهو يختلف عن الأنماط المتقدمة بأن الحرف الذي يفيد هذا المعنى لا يتعلق بعامل متقدم، وقد حصره الفراء باللام المفتوحة، ونستطيع أن نضم إليها «إن» المكسورة الهمزة، المشددة النون والمخففة أيضاً، شرط أن يقترن الخبر باللام وهو جملة⁽¹⁾.

وهذه اللام تستصدر الكلام، وتوصل بأداة الشرط الجازمة كـ«إن ومن وما» وإنها تفصل بين الاسم الموصول وصلته. والموصوف وصفته إذا كانتا جملتين، وقد تجمع اللامات، فتفيد الأولى القسم، والثانية تقع في جوابه، وإذا ما وصلت بأداة الشرط فلها أثر في زمن فعل الشرط وجوابه وإعرابهما. وهناك قاسم مشترك بين لام القسم. ولام الجواب هو أنهما إذا تقدمهما عامل يعلقان الفعل عن العمل. ويتضح هذا كله من خلال ما جاء به الفراء من شواهد قرآنية، وأخرى شعرية، ونشير إلى أنه حاول أن يفصل بين اللامين من خلال وقوعهما في الجملة، فقد نص على أن لام القسم، قد اكتسبت هذا المعنى لتقدمها على محلها الذي كانت عليه، أوضح ذلك في تفسير اللام في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [سورة البقرة: 102] والكلام هنا عن اللام في «لَمَنِ» حيث قال: «إنما هي لام اليمين، كان موضعها في آخر

(1) ذهب بعض النحاة إلى أن الهمزة في «الله» تفيد القسم، كما قيل ذلك في «أئمن» و«أيم»، وهي بدل عندهم من الباء، انظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن 54، والحروف للمزني 49، ووصف المياني للمالقي 53.

الكلام فلما صارت في أوله صارت كاليمين فلقيت بما يُلقَى به اليمين⁽¹⁾.

ونشير إلى أننا سنترك الكلام على أثر هذه اللام إذا وصلت بالجملة الشرطية إلى مبحث اجتماع القسم والجواب.

أما أن تفصل هذه اللام بين الاسم الموصول، وصلته إذا كانت جملة فقد ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَلَّا لَمَّا يُؤْفِقِيهِمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [سورة هود: 111]، فقد أجاز على قراءة تخفيف «لَمَّا» أن تفيد اللام في «لِيُؤْفِقِيهِمْ» القسم، وقد فصلت بين الاسم الموصول «ما» وصلته «لِيُؤْفِقِيهِمْ» قال «...» وجعل اللام في «لِيُؤْفِقِيهِمْ» لا ما دخلت على نية يمين فيها، فيما بين «ما» وصلتها، كما تقول هذا مَنْ «ليذهبن» وعندني ما لغيره خير منه، ومثله «إِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُطِئَنَّ»⁽²⁾. هذا وإنه نص في مورد آخر على أن اللام في «لِيُطِئَنَّ» من صلة «مَنْ» وهي شبيهة باليمين، وأنها تدخل على صلة «مَنْ» و«ما» و«الذي»⁽³⁾.

وأما أن تفصل هذه اللام بين الموصوف إذا كان نكرة، وصفته إذا كانت جملة، فقد أجازها الفراء في نحو أرى رجلاً ليفعلن، وهو عنده أسهل من أن تفصل بين الاسم الموصول وصلته، لإمكان الوقوف على الموصوف، ولا يمكن ذلك في الاسم الموصول⁽⁴⁾، بل يلزم الوقف على صلته لم في الصلة من رفع الإبهام عن الاسم الموصول، ونرى أن جملة الصلة هي الأصل فيما قصد الإخبار عنه، والاسم الموصول في غرضه بمنزلة «أَنْ» المصدرية الناصبة في أنها توصل ما قبلها بما بعدها من حيث الإعراب والمعنى، وجاء ذلك لتعذر ما وصلت به أن يكون في وضع يُمنح هذا الإعراب والمعنى من دون «أَنْ»⁽⁵⁾.

وتعليل ما أجازها الفراء من فصل في كل ما تقدم هو أن هذا النمط من اجتماع القسم والشرط، والقسم والاسم الموصول، والقسم والموصوف يفتقر إلى جملة تكون

(1) الفراء 1/66، ونشير إلى أن سيبويه نص على أن هناك لأمأ تفيد اليمين، انظر الكتاب 4/217.

(2) الفراء 1/65 - 66، وذهب إلى هذا الأخفش، فقد نص على أن اللام في «لِيُؤْفِقِيهِمْ» تفيد القسم، انظر معانيه 359، وانظر القراءة في السبعة في القراءات 339.

(3) انظر الفراء 1/275. وانظر معاني القرآن للأخفش 242. فقد نص على أن اللام لليمين.

(4) انظر الفراء 1/275.

(5) وكذا القول في «أَنْ» و«أَنْ» الموصولتين بالجملة الاسمية والفعلية.

جواباً للقسم، أو صلة للاسم الموصول، أو صفة للاسم الموصوف، وهذه المعاني كلها تتحقق في جملة واحدة إذا كانت من حيث المعنى جواباً للقسم، وصلة للاسم الموصول، وصفة للموصوف. وإن كانت معاني الجملة المفتقر إليها وأغراضها متعددة امتنع اجتماع القسم والشرط، أو القسم والاسم الموصول، أو القسم والاسم الموصوف المفتقر إلى الصفة، وهي جملة ووجب الفصل بينها للغرض الذي نبأنا عنه. كأن يكون جواب القسم متحققاً بالمجيء، وجملة الصلة بالذهاب، والصفة بالمساعدة، فإن مثل ذلك يوجب الفصل، ولا يتحقق ما يفتقرن إليه في جملة واحدة.

وظاهرة القسم بالحرف عند الفراء لم تقتصر على ما تقدم في اللام، وإنما نستطيع أن نضم إليها ما كان خبره جملة متصدرة باللام، وقد وقفنا على هذا في «إن» المخففة من الثقيلة المكسورة الهمزة الداخلة على الجملة الإسمية، وفيها خبر المبتدأ جملة متصدرة باللام في نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْ تَقِي لَأُعَلِّبَنَّكَ حَافِظًا﴾ [سورة الطارق: 4] فقد صرح أن «لأما» إذا قرئت مخففة، فاللام فيها واقعة جواباً، وهو بهذا التصريح لم ينص على أن الآية تفيد القسم، وإنما استفدنا هذا المعنى من تصريحه بأن اللام جواب لـ«إن»، وما صلة زائدة⁽¹⁾، وقوله هذا يجعل جملة «عليها حافظاً» خبراً للمبتدأ، والآية تفيد الحصر، ونشير إلى أن الحصر والقسم ضربان من التوكيد.

وكذا القول في «إن» المكسورة الهمزة المشددة النون، فقد ذهب في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَأَلِيُوقِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ﴾ [سورة هود: 111]. بتخفيف «لأما» إلى أن اللام جواب لـ«إن» و«ما» اسم موصول، ولم يصرح بمعنى القسم علماً بأنه صرح بأن اللام في «أليوقينهم» تفيد هذا المعنى⁽²⁾.

وما دفعه إلى أن يصرح بأن اللام جواب هو أنها وصلت بالجملة، وهذا يشير إلى أن كل لام وصلت بالجملة، وقد تعلق بكلام متقدم بهذه اللام جواب لما تقدم.

أما لام «لقد» فلم يفسرها بأنها تفيد القسم، وإنما هي، و«قد» عنده كالحرف الواحد، ولذا أجاز تكرارها في قول الشاعر:

(1) انظر الفراء 254/3 - 255.

(2) انظر الفراء 28/2 - 29. ونشير إلى أن الأخفش ذكر في «إن كلُّ إلَّا كَذَّبَ الرِّسْلُ» [سورة

ص 14]. أن قوماً يزعمون أنها موضع قسم انظر معانيه 453.

فَلَمَّا قَامَ يُصَلِّيَ أَصَابَهُ عَجْرَةٌ وَأَصْبَنَّا مِنْ زَمَانٍ رَقَبًا
 لَلَّذِي كَانُوا لَدَى أَرْجَائِنَا لِيَصْنَعِينَ لِبَاسٍ وَثَقَى⁽¹⁾
 إِنَّ مَا هُوَ وَاضِحٌ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ هُوَ أَنَّ اللَّامَ فِي «لَقَدْ» قَدْ وَقَعَتْ فِي جَوَابِ الْقِسْمِ
 وَالْأُولَى زَائِدَةٌ⁽²⁾.

جواب القسم:

لقد مثل جواب القسم في موارد أساساً يحتكم به إلى بيان أن النص يفيد القسم
 وهذا القول يشير إلى أهمية الوقوف على ما جاء به القراء في جواب القسم، ومعالجة ما
 تضمنه من قضايا، بعضها في الأدوات التي يجاب بها القسم، وبعضها الآخر في جملة
 جواب القسم

الأدوات التي يجاب بها القسم:

هناك أدوات اشتهرت في أنها تصدر جواب القسم، ونشير إلى أن بعضها عاملة،
 وبعضها الآخر غير عاملة وهي بذلك تختلف فيما تفيد من معنى.

واهتم القراء في بيان هذه الأدوات، غير أن الكلام عنها جاء متفرقاً نذكر قوله في
 بعضها، من خلال بيان أن جواب القسم، لا يخلو منها. حيث قال: «ولم نجد العرب
 تدع القسم بغير لام، يستقبل بها أو «لا» أو «إن» أو «ما»⁽³⁾».

ويريد بـ«إن» هنا النافية، وبـ«لا» الناهية، والنافية وأجاز المعنى الأخير في قوله
 تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [سورة البقرة: 83] ونشير إلى
 أننا قدمنا الكلام عن هذه الآية.

وهناك أدوات لم يتضمنها النص، فذكر منها «إن» بكسر الهمزة إذا اقترن خبرها
 باللام. وبفتحها، إذا لم يقترن، والمفتوحة الهمزة المخففة النون⁽⁴⁾.

(1) انظر القراء 67/1 - 69.

(2) لقد نص الأخص في أكثر من مورد على جواز أن تكون اللام الأولى للتوكيد والثانية للقسم في غير

هذا المورد. انظر معانيه 249، 295، 359.

(3) القراء 254/3 وانظر المصدر نفسه 66/1، والمقتضب 2/333.

(4) انظر القراء 66/1، 31/2، 247/2، 258/2 - 259، 247/2، 95/2، 247/2، 95/3، 191/3.

وهناك أدوات لم تكتب لها الشهرة في أن تكون جواباً للقسم، وهي «إلا» و«لما» و«كم» الخبرية.

أما «إلا» و«لما» فقد نص الفراء على أن العرب قالت بهما، ولم يعرف لها من وجه. قال: «وأما من جعل «لما» بمنزلة «إلا» فإنه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب: بالله لما قمت عنا وإلا قمت عنا»⁽¹⁾.

ونرى أن هذا النمط قريب من قولهم: نشدتك الله لما فعلت، وأقسمت عليك لما فعلت. وقد قيل فيهما: إنهما يفيدان معنى الاستعطف، والاستشفاع بالله تعالى وهما من أساليب الحصر⁽²⁾. ووجه التقارب بينهما يدفعنا إلى القول بأن المثاليين الأخيرين يفيدان القسم على رأي الفراء المتقدم، علماً بأنه لم يتطرق إليهما.

ومجيء «كم» الخبرية جواباً للقسم نص عليه الفراء صراحة في قوله تعالى: ﴿صَوِّرَ وَالْفَرَّانِ ذِي الذِّكْرِ ۝١﴾ بِأَلَّذِينَ كَفَرُوا فِي عَزَّةٍ وَشِقَاقٍ ۝٢﴾ كَزَّ أَهْلَكُنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾ [سورة ص: 1 - 3]. قال: «ويقال: إن قوله: «والقرآن» يمين اعترضها»⁽³⁾ كلام دون موقع جوابها، فصار جوابها للمعترض، ولها، وكأنه أراد: والقرآن ذي الذكر لكم أهلكتنا، فلما اعترض قوله «بل الذين كفروا في عزة وشقاق» صارت «كم» جواباً للعزة. واليمين»⁽⁴⁾.

ويشير النص إلى أن الفراء على الرغم من أنه صرح بـ«كم» جواباً للقسم، فإنه أضمر اللام في تفسيره المتقدم. كما أنه أعرب «بل الذين كفروا» عطفاً على القسم المتقدم «والقرآن» وكل منهما يفتقر إلى جواب، فاكتفي بـ«كم أهلكتنا» جواباً لهما.

كما يطلعنا النص المتقدم على أن الفراء قد قدر لأمأ داخله على «كم» ثم صرح بأن «كم» هي الجواب وبذا تكون «كم» قد أغنت عن ذكر اللام، فتصدت جواب القسم، وهذا يعني أنها إن لم تتضمن المعنى المذكور، لا يصح أن تكون كذلك.

نحن في تعليل ما تقدم نشير إلى أن الفراء كان ينزل بعض الأدوات إذا ما اجتمعت

(1) الفراء 2/ 92، وانظر ما جاء في هامش «8».

(2) نشير إلى أن الفراء قد نص على أن «لما» بمنزلة «إلا» في الاستثناء. وذلك إذا أفادت الحصر انظر 2/ 277، وبحثنا الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي 46.

(3) في النص «اعترض كلام» والصواب ما أثبتناه.

(4) الفراء 2/ 497.

منزلة الحرف الواحد، كما هو في «لقد» و«إلا»⁽¹⁾ وهذا يفيدنا أن «كم» و«لكم» بمنزلة الحرف الواحد. فاستغنى عن اللام بـ«كم»، وهذا التعليل لا يقال في كل ما ذهب إليه الفراء بأنه يفيد القسم، فقد اجتمعت في جوابه أداتان نحو «علمتُ أنَّ ما فيك خير، وشهادتي أن لا إله إلا الله»⁽²⁾ وهو جائز على تفسير أنَّ الأولى التي تصدر بها جواب القسم ناسخة عاملة واسمها ضمير الشأن محذوف، وأنَّ الأداة الثانية، وما دخلت عليه وهو جملة خبر للأولى، وليس هناك تكرار، وزيادة لاختلاف الأداتين.

وإن تكررت الأداة نفسها فقد ذهب الفراء إلى أن الأولى زائدة، وقد نص عليه في تكرار اللام في «لقد» في قول الشاعر:

فَلَمَّ نَ قَوْمٌ أَصَابُوا غِرَّةً وَأَضْبُنَا مِنْ زَمَانٍ رَقَقَا
لَلْقَدِّ كَانُوا لَدَى أَزْمَانِنَا لِصَنِيْعِينَ لِباسٍ وَتَقَى
والكلام على هذا الشاهد قد تقدم.

ومن قضايا الأدوات التي تدعو إلى الوقوف عليها هي أن الفراء قد نص على جواز أن تقع «أن» المفتوحة الهمزة المصدرية الناصبة مكان اللام، والعكس كذلك على أن يراعى ما يجري في تأثير «أن» في الفعل، ونشير إلى أنه لم ينص على جواز ذلك في غيرهما، وقد تقدمت الشواهد عليه⁽³⁾.

قضايا في جواب القسم:

لا أسعى تحت هذا العنوان أن أعيد ما تقدم ذكره في جواب القسم من خلال ما جاء في الأنماط التي تضمنته، وقد وضع لنا أنها تكون جملة إسمية وفعلية، وهي في ذلك متصدرة بما يجاب به القسم.

وهناك أنماط، جواب القسم فيها تضمنته صلة الموصول، والصفة وهو ما ذهب إليه الفراء في بعض الأمثلة المتقدمة في نمط القسم بالحرف، منها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَلِمًا لَّمَّا يُؤْتِيهِمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [سورة هود: 111] و«أرى رجلاً ليفعلن» وقد وصفا بأنهما جملة⁽⁴⁾.

(1) انظر الفراء 2/377، وكذا القول في «كما» انظر 1/68 وانظر الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي.

(2) انظر الفراء 2/207، 2/247، 3/84.

(3) انظر الفراء 2/31، 2/258، 2/412.

(4) انظر الفراء 1/65 - 66، 1/275.

ومما جاء في جواب القسم ما ذهب إليه في جواز أن يكون المصدر المؤول من «أن» والفعل جواباً للقسم. وهما في موضع مفعول به في نحو: «وعدتُك أن آتيك» إذ إنه يرى فيما تقدم أنه يفيد معنى القسم، وقد تقدم الكلام عن هذا.

ومن قضايا جواب القسم أن الفراء استبعد أن يكون جواب القسم غير متصدر بما يجاب به القسم، وإن كان ذلك حاصلًا في التفسير، فإنه في الإعراب محذوف وقد نص عليه في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ [سورة البروج: 1] وجوابه في قوله تعالى: ﴿قِيلَ أَصْحَابُ الْأَعْدُوِّ﴾ [سورة البروج: 4] قال: «يقال في التفسير: إن جواب القسم في قوله: «قِيلَ» كما جاء جواب «والشمس وضحاها» في قوله «قد أفلح» هذا في التفسير، ولم نجد العرب تدع القسم بغير لام يستقبل بها، أو «لا» أو «إن» أو «ما» فإن يكن كذلك، فكأنه مما ترك فيه الجواب، ثم استؤنف موضع الجواب بالخبر»⁽¹⁾.

ومن قضايا جواب القسم جواز أن تكون صلة الموصول، المعطوف على القسم، دالة على جواب القسم المحذوف، وهذا ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ (١) وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا (٢) وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّهَا (٣) وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا (٤) وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا (٥) وَالْأَرْضِ وَمَا حَمَلَهَا (٦) وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (٧) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (٨) قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَكَّبَهَا [سورة الشمس: 1 - 9]، فقوله: «قد أفلح» عنده من صلة «ما» الموصولة في قوله «وما سواها» وهو كذلك؛ لأن الفلاح للنفس، وليس للشمس كذلك، وأجاز في «قد أفلح» تكون دالة على جواب القسم المحذوف، قال: «ومثله والشمس وضحاها» اعترض دون الجواب قوله «ونفس وما سواها فألهمها» فصارت «قد أفلح» تابعة لقوله «فألهمها». وكفى من جواب القسم، وكأنه كان: والشمس وضحاها «لقد أفلح»⁽²⁾.

ومن قضايا جواب القسم جواز أن يكون جواب القسم الثاني جواباً للقسم الأول، والعطف قد جاء بـ«بل» والجواب قد استقبل بـ«كم»، وقد أثبت الفراء هذا في قوله تعالى: ﴿صَ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ (١) بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقِي (٢) كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾ [سورة ص: 1 - 3]. فـ«كم أهلكننا» عنده جواب للقسم «بل الذين كفروا» ولما حذف جواب الأول، صار جواب الثاني جواباً للأول، وعند توضيحه لهذا المعنى قدر اللام في «لكم أهلكننا» وما تقديره إنها لإلبيان أن «كم» صلحت أن تكون جواباً للقسم، دليلنا

(1) الفراء 2/397، 3/253.

(2) الفراء 2/397، وانظر معاني القرآن للأخفش 539.

في ذلك أنه نصّ على أن «كم» جواب للقسم⁽¹⁾. ونحن نخالف الفراء في هذا الرأي، ونرى أن «بل الذين...» جواب للقسم وفيه «بل» بمنزلة اللام، أو «إن» في الجواب، ويكون المعنى: والقرآن ذي الذكر إن الذين كفروا في عزة وشقاق⁽²⁾. والقسم يفيد بيان حقيقة ما عليه الكفار من عزة ظاهرة. وشقاق مبطن.

ومن قضايا جواب القسم أنه إذا كان فعل القسم واقعاً على مستحلفٍ جاز أن يكون فعل جواب القسم للمتكلم، أو المخاطب، أو الغائب، نحو استحلفتُ عبد الله، لأقومنّ، ولتقومنّ وليقومنّ، على تقدير: اخلِفْ لأقومنّ.

وإذا كان هو الحالف، وليس هناك مُستحلفٌ، جاز أن يكون فعل الجواب للمتكلم، والغائب، ولا يصح في المخاطب: نحو: حلف عبد الله لأقومنّ، وليقومنّ، ولا يجوز للمخاطب، لأنه لا يصح أن يكون مخاطباً نفسه.

وجعل من هذا قوله تعالى: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾ [سورة النمل: 49]، وقال فيها ثلاثة أوجه: «لَنُبَيِّتَنَّهُ» و«لُبَيِّتَنَّهُ»، و«لَنُبَيِّتَنَّهُ»، بالتاء والياء والنون، إذا جعلت «تقاسموا» على وجه «فعلوا»، فإذا جعلتها في موضع جزم، قلت: تقاسموا «لَنُبَيِّتَنَّهُ»، ولم يجزم بالياء، ألا ترى أنك تقول للرجل: اخلِفْ لَتَقُومَنَّ. أو اخلِفْ لأقومنّ كما تقول «قُلْ لأقومنّ»، ولا يجوز أن تقول للرجل: اخلِفْ لَيَقُولَنَّ، فيصير كأنه لآخر فهذا ما في اليمين⁽³⁾.

اجتماع القسم والشرط:

ليس هناك ما يمنع اجتماع القسم والشرط، وقد عالج الفراء هذه المسألة، وضم إليها اجتماع القسم والاسم الموصول، واجتماع القسم والاسم الموصوف إذا كان نكرة موصوفة. ويجمعها ظاهرة واحدة، هي أن كلاً منها يفتقر إلى جملة، تكون في القسم والشرط جواباً لهما. وللاسم الموصول صلته. وللأسم الموصوف صفة. وافتقار الأخيرين إلى ما تقدم جعل الفراء يُنزل الاسم الموصول والاسم الموصوف منزلة القسم

(1) انظر الفراء 397/2، وقد تقدم الكلام عن جواز أن يكون الاسم الموصول المقسم به. انظر 51/2.

(2) ويؤيد قولنا هذا ما ذكره الأخفش عن لم يسهم بأن «بل» بمعنى «أن» انظر معانيه 20 - 21.

(3) الفراء 54/1، وانظر إعراب القرآن 527/2، والقراءات السبع 483.

والشرط. أما اجتماع القسم والشرط، فقد نص عليه الفراء في أكثر من موضع، وكان اهتمامه منصباً على ما يتأثر به فعل الشرط، والجواب إذا ما اجتماعاً، ويتحلل القسم باللام أو بالفعل، والشرط محصور بما يجزم من أدواته هذا وإن اجتماع القسم، والشرط يغني القسم عن فعله، وإن جوابهما يتمثل في جملة تصدر بأداة يجاب بها القسم، وهي عند الفراء جواب للقسم.

وحاول الفراء أن يوضح هذا كله من خلال آيات وشواهد شعرية. نذكر منها ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمُوا لَكِنِ اشْتَرَاهُ مَا لَكُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [سورة البقرة: 102] فاللام في «لَمَنْ» تفيد القسم و«مَنْ» شرطية جازمة. وأشار إلى أن أكثر ما يكون عليه فعل الشرط فيما تقدم ماضياً قال: «مَنْ» في موضع رفع وهي جزء؛ لأن العرب إذا أحدثت على الجزء هذه اللام، صيروا فعله على جهة «فَعَلَّ» ولا يكادون يجعلونه على «يفعل» كراهة أن يحدث على الجزء حادث، وهو مجزوم، ألا ترى أنهم يقولون: سَلَّ عَمَّا شِئْتُ، ولا تقول «لا آتيك ما عشت» ولا يقولون ما تعش، لأن «ما» في تأويل جزء، وقد وقع ما قبلها عليها، فصرفوا الفعل إلى «فَعَلَّ»، لأن الجزم لا يَسْتَبِين في «فَعَلَّ» فصيروا حدوث اللام، وإن كانت لا تُعَرَّب شيئاً. كالذي يُعَرَّب، ثم صيروا جواب الجزء بما تُلقَى به اليمين - يريد تسقبل به، إما بلام، وإما بـ«لا»، وإما بـ«إن» وإما بـ«ما»⁽¹⁾.

وفي هذا أشار إلى كتابة همزة «إن» الشرطية إذا اتصلت بها لام القسم، بأنها تكتب على الياء «لِئِنْ» ليقترق بينها وبين «أَنْ» المفتوحة الهمزة، لأنها تكتب هكذا «لَأَنَّ» ونشير إلى أنه وصف «لِئِنْ» كاليمين⁽²⁾.

ونستطيع أن نعلل ما جاء به الفراء في النص المتقدم في استخدام الفعل الماضي - فَعَلَّ - بعد «لِئِنْ» أكثر من الفعل المضارع «يَفْعَلُ» بأنه يهدف إلى صرف السامع من الشرط إلى القسم، لأن «إِنْ» شرطية جازمة، ومجيء الفعل المضارع بعدها يتأثر بأن يكون مجزوماً وهذا لا يعطي معنى للقسم، وذكر شواهد من القرآن الكريم جاء الفعل فيها بعد «لئن» ماضياً. نذكر منها قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [سورة الحشر: 12] وقوله تعالى: ﴿لَمَّا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابِي وَحَكَمْتِي﴾ [سورة آل عمران: 81]،

(1) الفراء 65/1 - 66.

(2) انظر الفراء 66/1.

وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلِّنَنَّ الْأَدْبَرَ﴾ [سورة الحشر: 12]. وهو بهذا كله أخذ يؤكد أن اللام تفيد القسم⁽¹⁾.

وقد يأتي فعل الشرط مضارعاً مجزوماً بـ«إن» الشرطية، ونص عليه الفراء في أبيات من الشعر، وأشار إلى أن العرب إذا أجابته بـ«لا» رفعوا فعل جواب القسم، وبذا تكون «لا» نافية غير جازمة، وأجاز جزمه لفظاً، وهو في المعنى مرفوع في نحو «لئن تقم لا يقم»، ومنه قول الأعشى:

لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركة لا تُلقِننا من دماء القوم نثقل
قال فيه: «فجزم «لا تلقنا» والوجه الرفع، ولكنه لما جاء بعد حرف ينوي به الجزم صُيرَ جزماً جواباً للمجزوم وهو في المعنى رفع»⁽²⁾.

وهنا أنماط أخرى ذكرها، منها جواز أن يكون فعل الشرط ماضياً، والجواب مضارع مجزوم غير متصدر بما يجاب به القسم، وجعل منه قول الشاعر:

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أضم في نهار القيظ للشمس باديا
وأركب جماراً بين سرج وفزوة وأعر من الخاتام صغرى شماليا
وظاهر الكلام أن هذا الشاهد يختلف عما تقدم في أن فعل الشرط جاء ماضياً، لم يخضع لأداة الشرط، غير أنهما يلتقيان في أن جوابهما مجزوم، وهذا يشعر أن لأداة الشرط أثراً. فقد افتقدته أداة القسم، مما دفع الفراء أن يصف اللام بأنها كالملغاة، وفسر الجواب بأنه للشرط. وليس للقسم، فقال «فألقي جواب اليمين من الفعل. وكان الوجه في الكلام أن يقول كذا. فاللام في «لئن» ملغاة، ولكنها كثرت في الكلام حتى صارت بمنزلة «إن»⁽³⁾.

ويضم إلى تقدم مجيء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، وجوابه فعل مضارع مرفوع، قد دخلت عليه اللام، فذكر منه قول الشاعر:

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع⁽⁴⁾

(1) انظر الفراء 66/1، والمصدر نفسه 130/2، وأفاد هذا المعنى الأخفش، انظر معانيه 498.

(2) الفراء 68/1.

(3) الفراء 67/1 وانظر المصدر نفسه 130/2 - 131.

(4) انظر الفراء 66/1، والمصدر نفسه 31/2.

ويأتي الجواب متصديراً بأداة ليست مما تصلح أن يتصدر بها جواب القسم، نذكر
منه قول الشاعر:

فلا يدعني قومي صريحاً لحرةٍ لئن كنت مقتولاً ويسلم عامرُ

وهذا عند الفراء لا يختلف عما تقدم بأن اللام ملغاة، ولو أعدنا النظر في البيت،
لوجدنا أن الجواب قد تقدم على القسم، والمعنى «لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر فلا
يدعني قومي»، وجملة «يسلم عامر» حال لتاء الفاعل.

وإن كان القسم واقعاً بالفعل، يَرّ الفراء فيه أن حق الجواب لا يتأثر، وإن جاء
مجزوماً بأداة جزم، فإنه في المعنى ليس كذلك، كما هو في قول الشاعر:

حلفت له إن تُذليج الليل لا يزلُ أمامك بيتٌ في بيوتي سائزُ

«والمعنى: حلفت له لا يزال أمامك بيتٌ فلما جاء بعد المجزوم. صير جواباً
للجزم»⁽¹⁾ ويمكن القول فيما تقدم أن فعل الشرط والجواب أكثر ما يكونان ماضيين
وتكون جملة الجواب جواباً للقسم، وإن جاء أحدهما مجزوماً كانت جملة الجواب في
اللفظ جواباً للشرط، وفي المعنى جواباً للقسم، وهذا كله خاضع لما يطرأ على الفعل من
أثر أعرابي بأداة الشرط، إذ لا يمكن تفسير الجزم في فعل الشرط والجواب من دون أن
نحكم على هذين الفعلين بأنهما متعلقان بأداة الشرط الجازمة، هذا وإن الفراء يرى أن
جواب الشرط هو في المعنى جواب للقسم.

وإذا ما جاء فعل الشرط وفعل الجواب ماضيين، فإن الجواب محكوم للقسم،
وهذا كله يشير إلى أن الفراء يذهب إلى أن الجواب للمتقدم، سواء أكان في ظاهر اللفظ
جواباً للشرط، أم لم يكن كذلك.

أما اجتماع القسم والاسم الموصول والقسم والاسم الموصوف، فقد تقدم الكلام
عنهما في القسم بالحرف، وهما يختلفان عن اجتماع القسم والشرط، وذلك أن الجملة
التي هي صلة الموصول مفسرة لجواب القسم، وكذلك القول في الجملة التي هي صفة
للاسم النكرة.

(1) الفراء 2/69.

الحذف في القسم:

لقد عُذ الحذف ضرباً من الإيجاز، وهو أسلوب عرفته اللغة العربية، ولا يكاد باب في النحو يخلو منه، كما هو في القسم، إذ يتحقق الحذف في الفعل الذي يفيد القسم صراحة، ويكون واجباً إذا تعدى بالواو، والتاء، وقل الحذف إذا تعدى الفعل بالباء. وهو حاصل في جواب القسم أيضاً، وقد تقدمت الشواهد على مثل ذلك.

وقد يحذف الفعل والأداة التي يتعدى بها، ويبقى المقسم به مجروراً، وقد أجاز الفراء مثل هذا الحذف، وذكر أنه محكي عن العرب. ويظهر أنه محصور بالواو، وأثبته الفراء في القرآن بجواز خفض «الحق» في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ [سورة ص: 84] قال: «ولو خفض «الحق»، الأول خافض، يجعله الله تعالى، يعني في الإعراب، فيقسم به كان صواباً، والعرب تلقي الواو من القسم، ويخفضونه، سمعناهم يقولون: الله لَتَفْعَلَنَّ، فيقول المجيب: الله لأفعلن، لأن المعنى مستعمل. والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير، يريد: بخير؛ فلما كثرت في الكلام حذف»⁽¹⁾.

ويشير النص إلى أن الحذف جائز لكثرة الاستعمال، ويقصد من هذا المعنى أنه إذا لم يكن القصد قد عُرف لم يجز الحذف.

وقد يحذف الفعل الذي يفيد القسم والمقسم به معاً، ويدل عليهما جملة جواب القسم. وذهب في هذا الفراء في قوله تعالى: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً عَذْقًا﴾ [سورة الجن: 16]. فقد أجاز أن تكون «أن لو استقاموا» مستأنفة، ومنقطعة عما قبلها إن كسرت همزة «إن» فيما تقدم من آيات، وتكون وأن لو استقاموا جواباً لقسم محذوف. قال: «وأما الذين كسروا كلها، فهم في ذلك يقولون: «وأن لو استقاموا» فكأنهم أضمرُوا يميناً مع «لو» وقطعوا عن النسق على أول الكلام. فقالوا: «والله أن لو استقاموا» والعرب تدخل «أن» في هذا الموضوع مع اليمين وتحذفها»⁽²⁾.

ولتوضيح ما أجاز أن يفيد القسم في الآية هو فتح همزة «أن» وأنها مستأنفة في أول الكلام، وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت معمولاً لعامل محذوف، أو أنها في تأويل مبتدأ.

(1) الفراء 2/413، وانظر المصدر نفسه 1/319.

(2) الفراء 3/192.

وهذان القولان لَمْ يَجْرِهِمَا الْفَرَاءُ فِي «أَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا» إِذْ أَضْمَرَ الْقِسْمَ، لِتَكُونَ «أَنْ» وَمَا وَصَلَتْ بِهِ جَوَاباً لَهُ.

وهناك رغبة في التحقيق من دلالة الواو في «وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا». فَالْفَرَاءُ حِينَ قَدَرَ الْقِسْمَ جَاءَ بِالْوَاوِ. وَفَسَّرَ الْقِسْمَ بِأَنَّهُ جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ وَمَنْقُطَةٌ، وَهَذَا يَدْفَعُ إِلَى الظَّنِّ بِأَنَّ الْوَاوَ فِي الْآيَةِ تَفِيدُ الْقِسْمَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ وَوَأُ أُخْرَى. وَظَاهِرُ الْحَالِ لَيْسَ كَذَلِكَ لِعَدَمِ جَوَازِ ذِكْرِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَحَذْفِ الْمَجْرُورِ.

وَمِنْ قَضَايَا الْحَذْفِ فِي الْقِسْمِ جَوَازُ حَذْفِ الْأَدَاةِ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْقِسْمُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهَا دَلِيلٌ، وَأَجَازُهُ الْفَرَاءُ فِي «لَا» وَ«أَنْ» وَمَنْعُهُ فِي اللَّامِ.

وَمِنْ الشُّوَاهِدِ عَلَى حَذْفِ «لَا» قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ [سُورَةُ يُوسُفَ: 85] عَلَى تَقْدِيرِ لَا تَزَالُ تَذَكَّرُ يُوسُفَ⁽¹⁾. وَالِدَالُ عَلَيْهَا هُوَ أَنْ «تَفْتَنُوا» مَلَاظِمٌ لِلنَّفْيِ. وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا لَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي⁽²⁾
وَإِضْمَارُ «أَنْ» نَصَّ عَلَيْهِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَتَقْعُدُنَّ مَقْعَدَ الْقَصِي مَنِي ذِي الْقَاذِرَةِ الْمَقْلِي
أَوْ تَحْلَفِي بِرَبِّكَ الْعَلِي أَنِي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبِي

فَالْفِعْلُ «تَحْلَفِي» مَنْصُوبٌ بِ«أَنْ» الْمَضْمُورَةِ، وَمَا جَاءَ بِهِ الْفَرَاءُ مِنْ تَقْدِيرِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ «أَوْ أَنْ تَحْلَفِي» وَتَكُونُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى «لَتَقْعُدُنَّ» وَجَازَ ذَلِكَ لِجَوَازِ أَنْ تَقَعَ اللَّامُ مَوْقِعَ «أَنْ» فِي جَوَابِ الْقِسْمِ.

وَيُضْعَفُ هَذَا أَنَّهُ - وَإِنْ صَرَحَ بِتَقْدِيرِ «أَنْ» - قَدْ نَصَّ عَلَى أَنْ «أَوْ تَحْلَفِي» مَنْقُطَعٌ عَمَّا قَبْلَهُ، وَيَفِيدُ مَعْنَى «وَالِأُ تَحْلَفِي» أَوْ «حَتَّى تَحْلَفِي» وَلَيْسَ هُنَاكَ عَطْفٌ، وَيُؤَكِّدُ هَذَا الْمَعْنَى مَا جَاءَ بِهِ مِنْ شُوَاهِدٍ. وَبِذَا يَكُونُ الْمَعْنَى لِتَقْعُدُنَّ مَقْعَدَ الْقَصِي وَإِلَّا تَحْلَفِي أَوْ حَتَّى تَحْلَفِي. وَجَوَابُ الْقِسْمِ يَكْمُنُ فِي «أَنِي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبِي» أَمَّا مَنْعُهُ إِضْمَارِ اللَّامِ فِي جَوَابِ الْقِسْمِ. فَقَدْ أُثْبِتَهُ مِنْ خِلَالِ الْكَلَامِ عَنِ الْمَقَالِ التَّالِي: «وَاللَّهُ لَأَنْتِكَ» فَلَا يَقَالُ:

(1) انظر الفراء 54/2.

(2) انظر الفراء 192/3، وانظر الكتاب 105/3، وإعراب القرآن 100/2.

«والله آتيك»⁽¹⁾ في حين أجاز ذلك في تفسير «كم» جواباً للقسم، وقد تقدم الكلام عن هذا⁽²⁾. ونخلص منه أنه أجاز حذف اللام إذا حلت أداة مكانها.

وحذف جواب القسم قد نص عليه الفراء من خلال بيان أن العرب تترك الجواب إذا عرف المعنى، حيث قال: «وربما تركت العرب جواب الشيء المعروف وإن ترك الجواب»⁽³⁾ ونص عليه في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة النازعات: 1]، قال: «ويسأل السائل أين جواب القسم في النازعات؟ فهو مما ترك جوابه لمعرفة السامعين المعنى، وكأنه لو ظهر كان لثبعتن، ولتحاسنن، ويدل على ذلك قولهم. إذا كُنَّا عظاماً نخرة ألا ترى أنه كالجواب لقوله: لتبعتن. إذ قالوا: إذا كُنَّا عظاماً نخرة، نبعث»⁽⁴⁾

الخاتمة

إن ثمرة البحث تكمن بما استطاع أن يقدم لنا الفراء من تصور للقسم من خلال حسه اللغوي، القائم على الشواهد القرآنية والشعرية، محتجاً بما يذهب إليه العرب من تضمين لمعانٍ، وحذف وإيجاز. وهو في هذا كله لم يحتكم إلى قاعدة نحوية أو فكرة سابقة. وإنما اعتمد ما يراه من معنى في النص، فجاء القسم عنده في الجملة الإسمية، والجملة الفعلية، سواء أكان فعلها صريحاً في القسم أم مُتضمناً توكيداً فسرهُ الفراء بأنه يفيد معنى القسم.

أما القسم بالحرف فقد أثبتهُ في اللام المفتوحة، والملازمة للشرط، وأوضح ما يمكن أن يكون عليه فعل الشرط. وألزم فعل الجواب ما يتقدمه من أداة، وهذا دفعه إلى أن يفسره جواباً للقسم في موارد، وجواباً للشرط في موارد أخرى. يضاف إلى هذا ما تضمنه البحث من قضايا نحوية أغنت البحث بما اجتهد به هذا العالم الجليل.

المصدر: الفراء، المصنف، ج 1، ص 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000.

- (1) انظر الفراء 2/70.
- (2) انظر الفراء 3/253.
- (3) انظر الفراء 2/397.
- (4) الفراء 2/7-8.
- (5) الفراء 3/231 لقد ذكر الأخفش أكثر من قول في جواب القسم انظر معانيه 535.

المبحث الرابع

الاسم الموصول وصلته

يمثل موضوع الاسم الموصول وصلته استمراراً للنهج الذي اتخذته على نفسي في دراسة كتاب الفراء للوقوف على الأسلوب الذي عالج به الفراء القضايا النحوية، وقد وجدت أنه يشكل موضوعاً، يستحق الدراسة لما فيه من قضايا تهتمُّ الدرس النحوي، وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث، عالجت في الأول ما جاء في الاسم الموصول نفسه، وفي الثاني القضايا التي جاءت في هذا الاسم كحذفه وتوكيده وإفادته معنى الجزاء، أما المبحث الثالث فعالجت فيه صلة الموصول، سواء أكانت جملة أم غير ذلك، وما جاء فيها من قضايا.

القسم الأول:

الأسماء الموصولة.

هناك قضايا في الاسم الموصول الذي دخلته الألف واللام، وأخرى تعلقت بـ«من» و«ما» وأخرى جاءت في «أي». **الذي للذات، الذين:**

أسماء موصولة تناول الفراء قضايا في تأصيلها وإعرابها واستخدامها مما تدعو إلى الوقوف عليها.

أما «الذي» فالفراء ينطلق من أن أصله «ذي» ثم زيدت عليه الألف واللام على أنهما غير مفارقتين له، وكذا القول في «الذين» ونضم إليهما «اللذين» وإن لم يذكره، وهذا القول أوقفنا عليه من خلال ما جاء به في أن زيادة الألف واللام في الأسماء المبنية لا

(1) منها هذا البحث، وبحسنا ضمير الفصل بين البصريين والكوفيين، والاستثناء في التراث النحوي والبلاغي والقضايا النحوية في تفسير القرطبي.

يؤثر على إعرابها، كما هو الحال في «الآن» و«الأمس» إذ قال: «كما رأيتم فعلوا في «الذي» و«الذين» فتركوهما على مذهب الأداة والألف واللام لهما غير مفارقتين»⁽¹⁾.

ونشير إلى أنه يريد بقوله «فتركوهما على مذهب الأداة» أنهما مبيان، ولذا لم يشر إلى «الذين»؛ لأنه معرب؛ وهذا يعني أنه أخرجه من هذا الحكم، هذا وإننا سنقف على أن أصل «الذين» عنده هو «الذي» ومن المناسب أيضاً أن أذكر أنه قرئ شذوذاً ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة: 7]، مجرداً من الألف واللام⁽²⁾.

والمشهور في «الذي» أنه اسم موصول للمفرد العاقل وغيره، وأجاز الفراء استخدامه موصولاً لجماعة العقلاء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [سورة الزمر: 33]. قال: «الذي غير مؤقت، فكأنه في مذهب جماع في المعنى، وفي قراءة عبد الله «والذي جاءوا بالصُّدُقِ وَصَدَّقُوا بِهِ» فهذا دليل أن «الذي» في تأويل جمع»⁽³⁾.

وقد يظن أن الذي أجاز هذا المعنى عند الفراء هو قراءة عبد الله بن مسعود فقد يكون هذا صحيحاً «غير أن الذي يعتمد الفراء في هذا الاستخدام هو أن يكون الإخبار بالذي عن العقلاء، ليس غير، ولذا منعه في قوله تعالى: ﴿تَدْوُرُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْتَنَّى عَلَيْهِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ﴾ [سورة الأحزاب: 19]، لأنه على الرغم من وجود الضمير «هم» في «بنورهم»، فإن يرى أن تشبيههم بما هم عليه ليس بالضرورة أن يمثلوا بالجماعة، لأن

(1) الفراء 467/1، وذكر ابن الأباري أن الكوفيين يذهبون إلى أصل «ذا» و«الذي» الذال، وجدها، وذهب البصريون والأخفش إلى أن الأصل «الذي»، انظر الإنصاف، مسألة 50، وذكر مكي بن أبي طالب أن أصل «الذي» لذ «كقاص» ثم زيدت الألف واللام، فظهرت الباء ثم ضعفت إحدى اللامين، وظهرت اللام المحذوفة في الثنية، انظر مشكل إعراب القرآن 13/1، وانظر في هذا شرح الرضي 28/2، 37.

(2) انظر شرح ابن عقيل 159/1.

(3) الفراء 419/2، وذهب إلى هذا المعنى في الآية الأخفش، انظر معانيه 345 وهو قول الزجاج أيضاً انظر معانيه 58/1، ونشير إلى أن بعض النحاة ذهبوا إلى هذا المعنى في قوله تعالى «وخضتم كالذي خاضوا» انظر الفرطبي 212/1، ومنهم من ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً﴾... ذهب الله بنورهم، وذكر أبي الشجري أن من العرب من يأتي بلفظ الواحد عن الجمع، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد
فالضمير «هم» يعود على «الذي» انظر فيه 307/2 وانظر هذا المعنى ابن يعيش 156/3.

التمثيل كان لفعلهم، وليس لهم، ولذا نجده يقول فيها: (فإنما ضرب المثل - والله أعلم - للفعل، لا لأعيان الرجال، وإنما هو مثل للنفاق، فقال: مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا، ولم يقل: الذين استوقدوا...⁽¹⁾). ويريد بالفعل المصدر.

هذا، وإن الفراء أجاز في هذا الاسم أن يُنزله منزله اسم الفاعل الذي يفيد الجمع، أثبتته في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [سورة الأنعام: 154]، إذ قال: (تماماً على المحسن، ويكون المحسن في مذهب جمع)⁽²⁾.

وأجاز فيه أيضاً أن يكون بمنزلة «ما» المصدرية في الآية المتقدمة، قال: (إن شئت جعلت «الذي» على معنى «ما» تريد: تماماً على ما أحسن موسى، فيكون المعنى: تماماً على إحصائه)⁽³⁾.

والفرق بين المعنيين هو أن الأول يقصد به المحسنين أنفسهم، أما الثاني، فقد قصره على فعل موسى عليه السلام والقول في هذا كله إن الفراء قد اعتمد على المعنى ولم ينطلق من قاعدة نحوية.

أما «اللدان» فقد تعرض الفراء إلى تشديد النون فيه من خلال بيان جواز تخفيف النون في قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُمْ بُرْهَنَاتِنَا﴾ [سورة القصص: 32] قال: (اجتمع القراء على تخفيف النون من «ذالك» وكثير من العرب يقول: فذانك، وهذان قائمان، اللذان يأتيانها منكُم، فيشددون النون)⁽⁴⁾.

وأجاز أن يعرب بالألف رفعاً، ونصباً وجرأً، وقد استفدنا هذا الحكم من خلال إجازته ذلك في «هذان»⁽⁵⁾ وهي لغة عرفتها بعض القبائل العربية، إذ تعرب المشئ بالألف

(1) الفراء 15/1، وذهب الأخفش إلى أنها مفردة، انظر معانيه 345، وهو قول الزجاج، انظر معانيه 1/58، والبيان في غريب إعراب القرآن 1/59، وأجاز فيها العكبري معنى الجمع، انظر التبيان في إعراب القرآن 1/232.

(2) الفراء 1/365.

(3) الفراء 1/365.

(4) الفراء 2/306 وانظر القراءة في السبعة 493.

(5) الفراء 2/183.

رفعاً، ونصباً وجراً⁽¹⁾. سواء أكان الاسم موصولاً أم غير ذلك.

أما ما جاء في «الذين» فقد اقتصر على بيان أصله وإعرابه، حيث قال: (كما قالت العرب «الذي»، ثم زادوا نوناً تدل على الجماع، فقالوا: «الذين» في رفعهم، ونصبهم، وخفضهم، كما تركوا «هذان» في رفعه، ونصبه، وخفضه وكنانة يقولون: اللذون)⁽²⁾. فقد أعربوه بإعراب جمع المذكر السالم.

التي، واللاتي: ذكر الفراء أنهما يتقارضان، إذ جاز لكل منهما أن يستخدم مكان الآخر غير أنه قلل من استخدام «التي» للنساء، قال: (والعرب تقول في جمع النساء «اللاتي» أكثر مما يقولون «التي» ويقولون في جمع الأموال، وسائر الأشياء سوى النساء «التي» أكثر مما يقولون فيه «اللاتي»⁽³⁾).

وفي «التي» أجاز أن تستخدم للأولاد، والأموال، وتثنيتها، أو يكتفي بها من الأموال عن الأولاد، ذكر ذلك كله في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرَّبُكُمْ عِنْدَنَا ذُلًّا﴾ [سورة سبأ: 37]، قال: (إن شئت جعلت «التي» جامعة للأموال، والأولاد، لأن الأولاد يقع عليها «التي» قلما أن كانا جمعاً، صلح للتي أن تقع عليهما ولو قال: «بالتين» كان وجهاً صواباً... لو وجهت «التي» إلى الأموال، واكتفيت بها من ذكر الأولاد، صلح ذلك)⁽⁴⁾ والواضح من النص أن الفراء أنزل الأولاد منزلة غير العاقل.

وهناك مورد قد يظن فيه أن الفراء قد أجاز أن تستخدم «التي» لجماعة الذكور العقلاء هو قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ وَمَنْ يَأْتِكُمْ بِالْحَقِّ فَقَبِّلْهُ﴾ [سورة محمد: 13]، إذ قال: «يريد: التي أخرجك أهلها إلى المدينة، ولو كان من قريتك التي أخرجوك، كان وجهاً، كما قال: فجاءها بأسنا بيتاً أو هم قائلون»... فقال: «قائلون» وفي أول الكلمة «فجاءها»⁽⁵⁾.

ولتوضيح هذا نقول: إن هناك محذوقاً مضافاً إلى القرية، فلما حذف أعربت القرية

(1) انظر مصادر اللغة 128، فقد حصر من تكلم بهذه اللغة من القبائل العربية.

(2) الفراء 2/184.

(3) الفراء 1/257.

(4) الفراء 2/363، وانظر هذا المعنى في «التي» إعراب القرآن 2/676، القرطبي 5/31.

(5) الفراء 3/59.

بإعرابه، ولما كانت جملة «يخرجونك» صلة لـ«التي» ظهر أن الواو تعود على القرية،
والحقيقة ليست كذلك، لأن الواو تعود على المضاف المحذوف، والضمير العائد على
«التي» محذوف أيضاً وتقديرها: قوم قريتك التي أخرجوك منها.

مَنْ وَمَا:

اسمان غير مؤقتين، يدلان على الواحد، أو أكثر كما يستخدمان للعاقل وغيره.

أما مَنْ «فله استخدامات، منها أنه يكون اسماً موصولاً للمفرد العاقل، ولجماعة
العقلاء، كما جاز أن يدل عليهما معاً من دون تكراره، هذا ما ذهب إليه الفراء في قوله
تعالى: ﴿مَنْ ثَقَلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة الأعراف: 8]، إذ دلت «مَنْ»
على الواحد، وقد اتضح هذا من خلال صلتها «موازينه» وانتقلت إلى الجمع عند الإخبار
عنها في «أولئك هم المفلحون»⁽¹⁾.

ومجيء «مَنْ» لغير العاقل مشروط عند الفراء بقريته يتضمنها النص تجيز له هذا
المعنى، وهي أن تكرر حيث ترد مرة للعاقل، وأخرى لغير العاقل، وأثبت هذا في قوله
تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [سورة النحل: 17]، فأعاد الأولى على الخالق، وهو
الذي مكن الثانية أن تعود على غير الخالق، ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَنْبِئُهُمْ مَنْ يَنْبِئُهُ عَلَىٰ بَطْنِهِ
وَيَنْبِئُهُمْ مَنْ يَنْبِئُهُ عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَيَنْبِئُهُمْ مَنْ يَنْبِئُهُ عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾⁽²⁾ [سورة النور: 45].

ونشير إلى أنه أجاز ذلك إذا لم تكرر، فقد أثبتته عن من لم يسمهم في أحد وجهين
ذكرهما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِيهَا مَعِيشًا وَمَنْ لَشئْمٌ لَّهُمْ يَرْزُقِينَ﴾ [سورة الحجر:
20] إذ أجاز أن تكون «مَنْ» للبهائم، وما سوى الناس، ويكون بهذا قد ضم البهائم
والإبل إلى العبيد⁽³⁾.

أما «مَا» فاسم موصول لغير العاقل، وأجاز استخدامها للعاقل أيضاً، وأجاز في غير
العاقل أن يعود عليها ضمير الجماعة في قوله تعالى: ﴿أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾

(1) انظر الفراء 373/1، والمصدر نفسه 372/2، 59/3.

(2) انظر الفراء 98/2.

(3) انظر الفراء 86/2، والوجه الآخر للعبيد والإماء، وانظر المصدر نفسه 113/3. والتبيان في إعراب
القرآن 779/2.

[سورة الأعراف: 191]، فالضمير «هم» يعود على «ما»، وهي لغير العاقل، لأن المراد بـ«هم يُخلقون» الآلهة⁽¹⁾.

وقد يوحد الضمير في مثل هذا، ثم يجمع على المعنى، ونص على هذا الفراء في قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [سورة النحل: 73]، فقد وُحِدَ الضمير في «يملك» وجمع في «يستطيعون»⁽²⁾.

واستخدام «ما» للعاقل أثبتة الفراء في آيات قرآنية، وذكر عن العرب أنهم لا يكادون يجعلون «ما» للعاقل، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لِيُوقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ﴾ [سورة هود: 111]، قال فيها: «وقرأت القراء بتشديد: لما وتخفيفها وتشديد «إِنَّ» وتخفيفها، فمن قال: «وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا» جعل «ما» اسماً للناس»⁽³⁾ بتخفيف «لما».

وقد يعني بـ«ما» لفظ الجلالة، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَتْرَكْتُمُونِ﴾ [سورة إبراهيم: 22]، فقد فسرها بقوله: (هذا قول إبليس).

قال لهم: إني كنت كفرت بما اشتركتمون، يعني بالله عز وجل⁽⁴⁾، واستخدامها لهذا المعنى كثير في القرآن، وقد نص عليه⁽⁵⁾.

وقد يجتمع المعنيان في النص الواحد بتكرارها، شأنها في ذلك شأن «من» قد نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا يَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [سورة الكافرون: 1 - 3]، فالأولى قصد بها غير العاقل، والثانية عني بها لفظ الجلالة⁽⁶⁾.

أما «ما» في قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [سورة النساء: 3]، فله فيها قولان: أحدهما أنه ذهب فيها إلى أن «ما» للعاقل، وقد قال به أكثر من مورد⁽⁷⁾.

(1) انظر الفراء 400/1.

(2) انظر الفراء 110/2.

(3) الفراء 28/2، وانظر المصدر نفسه 263/3، وانظر القراءة في السبعة 339 - 340.

(4) الفراء 76/2، وأجاز مكِّي أن تكون «ما» مصدرية، انظر المشكل 506/2.

(5) انظر الفراء 263/3 - 264 والمصدر نفسه 370/3.

(6) انظر الفراء 416/2.

(7) انظر الفراء 28/2، وانظر في «ما» القضايا النحوية في تفسير القرطبي 57 - 61.

وأجاز في القول الآخر أن تكون «ما» مصدرية مؤولة مع الفعل الداخلة عليه بالمصدر الصريح، قال: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ﴾، ولم يقل: ﴿مَنْ طَابَ﴾، وذلك أنه ذهب إلى الفعل، كما قال: «أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» يريد أو ملك أيمانكم، ولو قيل في هذين «مَنْ»، كان صواباً، ولكن الوجه ما جاء به الكتاب، وأنت تقول في الكلام: خُذْ مِنْ عِبِيدِي مَا شِئْتَ إِذَا أَرَادَ - مشيتك، فإن قلت: مَنْ شِئْتَ، فمعناه: خذ الذي تشاء⁽¹⁾.

والواضح من النص أن المرجح عنده، هو أن تكون: «ما» مصدرية.

ونشير إلى أن ما جاز في «ما» امتنع في «مَنْ» كما نص في مكان آخر على أن «ما» لا تصلح في كل مورد صلحت فيه «مَنْ» كما هو في «إنما» إذا دخلت على فعل قد عمل في معرفة عاقل نحو، إنما ضربت أخاك، ف«ما» ملغاة، وإذا قلنا: إنما ضربت أخوك، فتكون اسماً لـ «إن»، وتفيد معنى العاقل، وقد منع الرفع في مثل هذا، قال: (فإذا رايت «إنما» في آخرها اسم من الناس، وأشباههم مما يقع عليه «مَنْ»، فلا تجعل «ما» فيه على جهة «الذي» لأن العرب لا تكاد تجعل «ما» للناس، من ذلك، إنما ضربت أخاك، ولا تقل: أخوك، لأن «ما» لا تكون للناس)⁽²⁾، وبهذا يكون قد منع استخدام «ما» للعاقل في هذا ليس غير.

وقد يجتمع المعنيان في «ما» من دون تكرارها، واشترط في إجازة ذلك أن يقترن صلتها بـ «مِنْ» الجارة وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [سورة النحل: 49]⁽³⁾.

وتعليل ذلك هو أن «ما» غير مؤقتة، أو مقصورة على جنس بعينه، وهذا يكسبها الإبهام، ورفع يتم بـ «مَنْ» وهذا الشرط يتحقق أيضاً، إذا أفادت «ما» الموصولة معنى الجزاء، وهو ما سيتضح من خلال بيان أن الاسم الموصول قد يفيد معنى الجزاء.

(1) انظر الفراء 1/ 253 - 254، والمصدر نفسه 3/ 263، ونشير إلى أن «ما» للعاقل كثير الورد، ولكن كثير الخلاف في آية النكاح، فقد جاء فيها ستة أوجه من الإعراب، انظر القرطبي 12/ 5 - 13 وانظر المصدر نفسه 3/ 263 - 264، وأجاز في موطن آخر أن تكون مصدرية أو زائدة، انظر المصدر نفسه 2/ 653، 2/ 374، 3/ 264، وذهب الطبري إلى أنها بمعنى: «وانكحوا نكحاً» ونسب ابن يعيش إلى ابن السكيت أنها بمعنى «اللاتي» انظر شرح المفصل 3/ 245.

(2) الفراء 1/ 102، وانظر قوله في «وقال إنما اتخذتموه من دون الله أوثاناً» 2/ 316.

(3) انظر الفراء 2/ 103.

بقي هنا أسلوب ضمه القرآن في «مَا»، أحاول أن أوضح موقف الفراء منه، وهو في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [سورة ص: 24]، والغموض في «قليل ما هم» وفيه قال الفراء: (ويكون أن تجعل «ما» اسماً، وتجعل «هم» صلة لـ«ما»، ويكون المعنى: وقليل ما تجذبتهم، فتوجه «ما»، والاسم إلى المصدر، ألا ترى أنك تقول: قد كنتُ أراك أعقلُ مما أنتُ، فجعلتُ «أنتُ» صلة لـ«ما» والمعنى، كنتُ أرى عقلك أكثر مما هو، ولو لم ترد المصدر، لم تجعل «ما» للناس⁽¹⁾).

وليس هناك من شك أن «ما» اسم موصول، وقد أنزله منزلة المصدر المؤول، وليس هذا غريباً، لأنه قال به في «الذي» والمشكل هنا هو تفسير صلتها بـ«هم»، وما استفدته من النص المتقدم، هو أن «هم» في محل نصب مفعول به بفعل محذوف تقديره: تجذبتهم، ويؤكد هذا ما جاء به من أمثلة تفيد هذا المعنى، منها: قد كنت أراه غير ما هو، والمعنى عنده هو: كنت أراه على غير ما رأيت منه، أي: على غير رؤيتي منه، وشرط هذا أن تكون «ما» للعاقل.

أي:

لأني معان، منها أنها تكون اسماً موصولاً⁽²⁾، ولم أقف على شيء يذكر فيها عند الفراء سوى ما جاء به في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِيًّا﴾ [سورة مريم: 69].

فقد أثبت جواز نصبها ورفعها، ولكل معناه، إذ ذهب في الأول إلى أنها مفعول به للفعل «لننزعن» ولم يصرح بمعناها، وليس من شك أنها اسم موصول، وبذا يكون الفعل «لننزعن» قد اكتفى بالجار والمجرور.

أما رفعها فله فيها ثلاثة أوجه، أحدها أنها مرفوعة بما بعدها، ويريد بها أنها مبتدأ، وهذا الإعراب يجعلها اسم استفهام لتعلق الفعل «لننزعن» عن العمل بها والدليل إلى هذا المعنى ما استشهد به من آيات فيها «أي» اسم استفهام، منها قوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُونَكَ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ءَلَوْ سِيقَلَتِ بِأَيْتُمُ أَقْرَبُ﴾ [سورة الإسراء: 57]، وقوله تعالى: ﴿يَلْقَوْنَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيْمَ﴾ [سورة آل عمران: 44].

(1) الفراء 2/400 وله قول آخر هو ان «ما» زائدة.

(2) تشير إلى أن الفراء حاول أن يفسر تعلق الفصل في «أي» إذا كانت استفهامية، انظر 1/46 - 48 والمصدر نفسه 1/46، 47، 1/352.

والوجه الثاني قال فيه: (فإن قوله تعالى: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة﴾ لننزعن من الذين تشايعوا على هذا ينظرون بالتشايح أيهم أشد، وأخيث وأيهم أشد على الرحمن عتياً)⁽¹⁾.

إن ما تضمنه النص لا يشير إلى ما تفيد «أي»⁽²⁾، سوى ما مثله الفراء في تفسير دلالتها ومنه أستطيع أن أقول إن الفراء أعرب «أي» بإعراب الضمير في «تشايعوا» وهذا يعني أنها تفيد الاسم الموصول، وليس هناك معنى آخر، يمكن أن تفسر فيه «أي»، وخاصة إذا عرفنا أن الاسم الموصول يؤتى بها في حال أن المخبر عنه قد عرف بحدث كما هو في قولنا: جاء الذي ساعدته، إذ المقصود بالإخبار عنه هو ما وقعت عليه المساعدة، ولما كان لا يصلح أن يستند الإخبار إلى مثل هذا الوصف جيء بالاسم الموصول للوصول إلى هذا المعنى، شأنه شأن الجملة المصدرية بحرف موصول في نحو: وددت أن تذهب، غير أن الفرق بينهما أن الأول يفيد الوصول إلى الموصول بالجملة، والثاني يقصد به الوصول إلى فعله، وهذا يفسر أيضاً جواز مجيء الألف واللام اسماً موصولاً في نحو: جاء القائم.

والوجه الثالث في الرفع، فقد صرح الفراء أنه غير المقصود في الآية، حيث قال فيه: (وفيه وجه ثالث من الرفع أن تجعل ﴿ثم لننزعن من كل شيعة﴾ بالنداء، أي لنادين أيهم أشد على الرحمن عتياً، وليس هذا الوجه يريدون)⁽³⁾.

وهناك مورد أعرب فيه الفراء «أي»، لأن الفعل الذي تقدمها يصح أن يعمل في «أي» قال: (ولو قلت: اضرب أيهم ذهب، لكان نصباً؛ لأن الضرب لا يحتمل أن يضم فيه النظر، كما احتمله العلم والسؤال والبلوى)⁽⁴⁾.

فالنص يشير إلى أن الفراء أجاز إضمار الفعل في الأفعال التي تدل على العلم،

(1) الفراء 48/1، وهذا القول نسبة النحاس لبعض الكوفيين، وزاد عليه أنهم ذهبوا إلى أنها تفيد الشرط، انظر إعراب القرآن 2/322 - 323، ونسب مكّي ما ذكرناه عن الفراء إلى المبرد، انظر المشكل 12/2 وانظر ما جاء في الآية الكتاب 2/398، وما بعدها، شرح الكافية 2/58، شرح المفصل 3/145 - 146، والقضايا النحوية 61 - 64.

(2) لم يحاول محقق الكتاب تشكيل «أي» من أجل تحديد دلالتها.

(3) الفراء 48/1.

(4) الفراء 3/170.

والسؤال والبلوى، ومنعه في الضرب لعدم إمكان إضمار فعل بعده. (1)، وهذا يقطع بأن «أَي» هنا اسم موصول، وإذا ما تقدمها فعل مما أورده فهي أقرب إلى الاستفهام.

القسم الثاني:

قضايا في الاسم الموصول.

هناك قضايا نحوية في الاسم الموصول، أفردت لها هذا العنوان، لتعددتها وتنوعها وكان أبرزها حذف الاسم الموصول، إضافة إلى غيرها مما سنقف عليه.

أولاً: حذف الاسم الموصول.

إنه ليس غريباً الحذف، والغريب هو أن يحذف الاسم الموصول وإبقاء صلته، وقد نسب إلى الفراء والكوفيين جواز ذلك.

وحقيقة هذه المسألة الخلافية تتضح من خلال تفسير ما جاء به الفراء في بعض النصوص القرآنية، وهي في نمطين، أحدهما نص فيه الفراء على إضمار «مَنْ» و«مَا» والآخر فسر فيه النص بجملة تضمنت الاسم الموصول «الذي» يتضح الفرق بينهما من خلال الوقوف على ما ورد فيهما.

أما ما جاء في «مَنْ» و«مَا»، فقد نص على إضمارهما من دون أن يصرح بأنهما اسمان موصولان، من ذلك ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [سورة النساء: 46]، حيث قال فيها: (إن شئت جعلتها متصلة بقوله «ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب... مستأنفة، ويكون المعنى: من الذين هادوا مَنْ يحرفون الكلم، وذلك من كلام العرب أن يضمروا «مَنْ» في مبتدأ الكلام فيقولون: منا يقول ذلك، ومنا لا يقوله، وذلك أن «مِنْ» بعض لما هي منه، فلذلك أدت عن المعنى المتروك، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ إِلَّا لَمْ يَقُمْ مَعَهُمْ﴾ [سورة الصافات: 164] وقال: ﴿وَإِنْ يَنْكُرْ لَكُمْ إِلاَّ وَرِدْهَا﴾ [سورة مريم: 71]، وقال ذو الرمة:

فظلّوا ومنهم دمه سابق له
وأخر يُثنى دمه العين بالهمل

يريد: منهم من دمه سابق، ولا يجوز إضمار «مَنْ» في شيء من الصفات إلا على المعنى الذي نبأتك به، وقد قال الشاعر في «في»، ولست اشتبهها، قال:

(1) انظر في هذا الفراء 1/46 - 47، 1/197، 1/236، 3/169.

لو قلتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَأْتِ بِفَضْلِهَا فِي حَسَبِ وَمَيْسَمٍ
ويروى أيضاً «تيشم» لغة، وإنما جاز ذلك في «في» لأنك تجد معنى: «مَنْ» أنه
بعض ما أُضيفت إليه⁽¹⁾.

يشير النص إلى أن القراء قد أضمر «مَنْ» غير أن هذا مشروط عنده، ولمعرفة هذا،
هو أننا لو تأملنا النص، لانتضح لنا جملة أمور منها:

الأول: أنه اشترط في تقدير «مَنْ» وجود «مِنْ» التي تفيد التبعية، وضعف ذلك
في «في» التي تضمنت دلالة «مِنْ»⁽²⁾ وشرطه هذا لـ«مِنْ» كي تدل على محذوف، لأننا لو
أخذنا قوله «مِنْ الَّذِينَ هَادُوا»، لكان المعنى: مِنْ الْيَهُودِ، وركبناها مع «يُحَرِّفُونَ»،
لأصبحت: مِنْ الْيَهُودِ يُحَرِّفُونَ، وهذا يتطلب تقدير «مَنْ» كي تصبح الدلالة: مِنْ الْيَهُودِ
مَنْ يُحَرِّفُونَ، وعلى هذا فإن شرط وجود «مِنْ» الجارة يلزم هذا التقدير، لأننا لو جردنا
«مِنْ» لم نحتاج إلى تقدير. إذ العبارة، تكون: الْيَهُودِ يُحَرِّفُونَ وهذا التحليل يشير إلى أن
«مَنْ» المقدر نكرة أكثر من كونها اسماً موصولاً، لعدم الوقوف على مَنْ حَرْفٍ.

الثاني: أن تقديره لـ«مَنْ» لا يدل على أنه يريد بها الاسم الموصول، بل إنه يريد بها
التي تفيد النكرة، دليل ذلك قوله: ولا يجوز إضمار «مَنْ» في شيء من الصفات إلا على
المعنى الذي نبأتك به.

الثالث: ولو جاز أن القراء يريد بـ«مَنْ» هنا اسماً موصولاً، لأخذ عليه تجويزه
حذف الاسم الموصول وعائده في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَنْكُرْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [سورة مريم:
71]، لأنه يتناقض مع ما سنقف عليه في منعه أن تكون الصلة اسم فاعل، تدخل عليه،
الألف، واللام في نحو «قائم»⁽³⁾.

الرابع: أنه لم يستخدم مصطلح «صلة»، وإن استخدم في مكان آخر، فله عند
القراء أكثر من معنى⁽⁴⁾.

الخامس: أن القراء لم ينفرد في تقدير «مَنْ» في هذا، وإنما قال به الأخفش⁽⁵⁾.

(1) الفراء 1/271 والمصدر نفسه 1/384، 2/264، 2/323. وانظر في هذا الإنصاف 721 - 722.

(2) أود أن أشير إلى أن القراء لم يشترط تقدير من «الجارّة» في «ما» كما سيأتي.

(3) سيأتي الكلام عن هذا في بحث «صلة الموصول».

(4) انظر استخدامات مصطلح «صلة» عند الفراء 1/95، 1/245، 2/264، 2/266، 2/315، 2/323،

400/2.

(5) انظر معاني القرآن للأخفش 163.

وغيره⁽¹⁾. وذهبوا إلى أنها نكرة محذوفة، وقدر سيبويه «واحدًا»⁽²⁾، والمبرد «أحدًا»⁽³⁾.

وهناك مورد ذهب فيه الفراء إلى تقدير «مَنْ» من دون أن يتضمن النص وجود «مِنْ» الجارة جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْشَأْنَاهُ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة العنكبوت: 22]، قال فيها: (فالمعنى - والله أعلم - ما أنتم بمعجزين في الأرض ولا مَنْ في السماء بمعجز، وهو من غامض العربية للضمير الذي لم يظهر في الثاني، ومثله قول حسان:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ
وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاهُ

أراد: وَمَنْ يَنْصُرُهُ وَيَمْدَحُهُ، فأضمر «مَنْ» وقد يقع في وهم السامع أن المدح والنصر لمن هذه الظاهرة، ومثله في الكلام: أَكْرَمَ مَنْ أُنَاكَ، وَأَتَى أَبَاكَ، وَأَكْرَمَ مَنْ أُنَاكَ، ولم يَأْتِ زِيدًا، تريد: وَمَنْ لَمْ يَأْتِ زِيدًا⁽⁴⁾.

وأرى أنها لا تختلف عن سابقتها بأنها تفيد النكرة، أما عدم اشتراطه «مِنْ» هنا، فلأنها تختلف عن سابقتها بأنها معطوفة على «وما أنتم» وقد كرر النفي بـ«لا»، وهذا يعطيها تأكيداً على أنها نكرة لاختصاص «لا» بدخولها على النكرات، يضاف إلى هذا أن الفراء قدر ولا مَنْ في السماء بمعجز فقد أفرد «معجز» وهذا يعطي «مَنْ» معنى «أحد»، ويكون التقدير: ولا أحد بمعجز في السماء.

أما قول حسان، فهو في تقدير: أحد يهجو رسول الله منكم، وأحد ينصره ويمدحه سواء، وقد اشتركا في خبر واحد هو «سوا» وكذا لاقول في الأمثلة التي ضربها الفراء، فإنه لاي صلح أن تعطف الجمل المتأخرة على المتقدمة لعدم انسجام المعنى مما دفعه إلى تقدير «مَنْ» التي تفيد معنى «أحد» وليست اسماً موصولاً.

(1) انظر البيان في غريب إعراب القرآن 1/256، والبيان للعكبري 1/362، 363، المغني 815 - 316.

(2) انظر الكتاب 2/345، 846.

(3) انظر المقتضب 2/135، ونشير إلى أن ابن فارس ذكر إضمار «مَنْ» من خلال كلامه عن إضمار الأسماء، انظر الصحابي في فقه اللغة 387، وذهب ابن جني في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ﴾ إلى أنه بمعنى «إلا من...» ومثله في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ إنه بمعنى «إلا من...» انظر اللمع 274، وما جاء به ابن جني ذكره الزجاج من قبل، انظر معانيه 2/142.

(4) الفراء 2/315، وانظر هذا في المقتضب 2/135، المغني 815 القرطبي 13/337.

والحذف لم يقتصر على «مَنْ» كما ذكرنا، وإنما هو في «مَا» أيضاً، فقد نص الفراء على إضمارها في أكثر من مورد، ولم يذكر في أحدها أنها اسم موصول، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نَمْرًا وَمَلَكًا كَبِيرًا﴾ [سورة الإنسان: 22]، فقد ذكر إضمار «مَا» عن لم يسمهم حيث قال: (يقال: إذا رأيت ما ثم رأيت نعيماً، وصلح إضمار «مَا» كما قيل «لقد تقطع بينكم» والمعنى: ما بينكم، والله أعلم)⁽¹⁾.

فالمواضح أنه لم يصرح بأن «ما» هنا اسم موصول، ولذا جاز أن تفسر بأنها تفيد النكرة أي: إذا رأيت شيئاً «هناك رأيت نعيماً، وملكاً، كبيراً» إذ أكد الرؤيا البصرية بالنعيم والملك، ويستدل على هذا المعنى: بما جاء به في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [سورة الأنعام: 94]، قال: (قرأ حمزة ومجاهد «بينكم» يريد: «وصلكم» وفي قراءة عبد الله «لقد تقطع ما بينكم، وهو وجه الكلام، إذا جعل الفعل ليين، ترك نصباً»)⁽²⁾.

فالنص يشير إلى أن الفراء جعل قراءة عبد الله تفسيراً للمعنى الأول، وعندها يكون المعنى: لقد تقطع وصلكم بينكم.

ونخلص مما تقدم إلى أن الفراء لم يصرح فيما تقدم من تقدير لـ«مَنْ» و«مَا» بأنهما اسمان موصولان، كما أنه لم ينفرد في هذا التقدير، إذ قال به غيره من النحاة، ونصوا بأنهما نكرتان موصوفتان.

أما النمط الآخر من هذه المسألة، فهي أن الفراء قد صرح بتقدير الاسم الموصول «الذي» من خلال بيان ما عليه النص من دلالة، وقد وقفنا على هذا في موردين، لم يختلفا في غرضهما، ولا في دلالتهما وهما قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [سورة البقرة: 175]، وقوله تعالى: ﴿قِيلَ لِلْإِنْسَانِ مَا أَقْرَبُ﴾ [سورة عبس: 17]، فقد ذكر في الآيتين وجهين من الإعراب، أحدهما أن «مَا» اسم استفهام، قال: (أحدهما معناه: فما الذي صبرهم على النار؟)⁽³⁾.

وهذا التفسير لا يستدل به على أن الفراء قد أجاز إضمار الاسم الموصول «الذي»،

(1) الفراء 3/ 218.

(2) الفراء 1/ 345، وانظر القراءة في السبعة 263، وانظر الشكل 1/ 278 - 279.

(3) الفراء 1/ 103، وانظر المصدر نفسه 3/ 237، والوجه الآخر في «ما» أنها تعجبية.

بدليل أنه ليس من صيغة الفعل، ولذا يقال فيما جاء به أنه أراد أن يقرب معنى النص من الاستفهام.

ثانياً: الاسم الموصول يفيد معنى الشرط.

أجاز الفراء في الاسم الموصول أن يفيد معنى الجزاء، وهو محكوم في هذا بما تضمنه القرآن من نصوص يفيد فيها الاسم الموصول هذا المعنى، وقد أثبت في نمطين. أحدهما: أن يتقدم الاسم الموصول الجملة، شأنه في ذلك شأن الجملة الشرطية. وأوجب فيه ما أوجبه في جملة الشرط، إذا تضمنت اسماً نكرة مرتبطاً بدلالة الاسم الموصول وذلك بأن يجر الاسم النكرة بـ«مِن» الجارة وقد أثبت ذلك من خلال تفسير وجود «مِن» الجارة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [سورة النحل: 49]، قال: (من دابة، لأن «ما» وإن كانت قد تكون على مذهب الذي فإنها غير مؤقتة. وإذا أبهمت غير مؤقتة أشبهت الجزاء والجزاء تدخل «مِن» فيما جاء من اسم بعده من النكرة، فيقال: مَنْ ضربه من رجل فاضربوه، ولا تسقط «مِن» في هذا الموضوع، وهو كثير في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [سورة النساء: 79]، ولم يقل في شيء منه يطرح «مِن» كراهية أن تشبه أن تكون حالاً لـ«مَنْ» و«ما»، فجعلوه بـ«مِن» ليدل على أنه تفسير لـ«مَّا»، و«مَنْ»: لأنهما غير مؤقتتين، فكان دخول «مِن» فيما بعدهما تفسيراً لمعناهما وكان دخول «مِن» أدل على ما لم يؤقت من «مَنْ» و«ما» فلذلك لم تلقيا. فدل مجيء أحدها هنا على أنه لم يرد أن يكون ما جاء من النكرات حالاً للأسماء التي قبلها، ودل على أنه مترجم عن معنى «مَنْ» «ما»⁽¹⁾.

فالنص يشير إلى أن ما أوجب دخول «مِن» ثلاثة أسباب وهي:

- 1- إن «ما» غير مخصصة، لأنها أشبهت الجزاء على الرغم من أنها بمنزلة «الذي»، نذكر في هذا أن «ما» قد تكون غير مؤقتة في غير الجزاء، وقد تقدم الكلام عن هذا.
- 2- تضمن جملة الصلة اسماً نكرة.
- 3- إخراج الاسم النكرة من كونه حالاً إلى كونه من صلة الموصول بجره بـ«مِن».

وبهذه الأسباب نجد أن دخول «من» يعطي الجملة الشرطية، وجملة الصلة معنى كانتا مفتقدين إليه، وهو أنهما اكتسبتا العموم بدخول «من» الجنسية، ولتوضيح هذا الاكتساب نضرب المثال التالي:

ما أعطيت درهماً، فهو لك .

نرى أنه لا يبيح إعطاء كل درهم له، إذ لا يفيد معنى: **إِنَّ كُلَّ مَا أُعْطِيْتَهُ مِنْ دَرَاهِمٍ فَهُوَ لَكَ**، وإذا أردنا أن نكسبه المعنى المتقدم، يجر الاسم النكرة «درهماً» بـ«من» الجارة.

وهناك قضية تتعلق بما تقدم، وهي أن الاسم الموصول إذا ما أفاد معنى الجزاء، فإنه يقترن خبره بالفاء، وجاز حذفها، وقد نص عليها الفراء في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ يُعْمَرُ فِيمَنَ اللَّهُ﴾ [سورة النحل: 53]، قال: (ولو جعلت ما بكم في معنى «الذي»، وجملة صلة «بكم»، و«ما» حينئذ في موضع رفع بقوله «فمن الله» . . . وكل اسم وصل مثل «من» و«ما» و«الذي» فقد يجوز دخول الفاء في خبره، لأنه مضارع للجزاء والجزاء قد يجاب بالفاء . . . وإن القيت الفاء، فصواب⁽¹⁾).

أما النمط الآخر الذي أجاز فيه الفراء أن يتضمن الاسم الموصول معنى الجزاء، فهو يختلف عن الأول بأن الاسم الموصول ليس له الصدارة في الكلام، كما هو معهود في الجملة الشرطية، وفي النمط المتقدم، وإنما يتوسط الجملة، ومثل له بقوله: (أحب من أحبك)⁽²⁾.

ونشير إلى أنه اشترط في جواز هذا المعنى في الاسم الموصول أن يكون غير مؤقت، بمعنى أنه نكرة غير مخصصة، بإفادتها العموم، ولذا نجده قد فسر الجملة بقوله: (أحب كل رجل أحبك)⁽³⁾، وقد تضمن هذا التفسير لفظة «كل» بدل الاسم الموصول، ليشعر أن «من» تفيد العموم.

ولما كان «من» يفيد معنى الجزاء، والفعل «أحب» يدل على الماضي، التفت الفراء

(1) الفراء 105/2، وانظر المصدر نفسه 78/1، 242/1، 306/1، 52/2 وذكر هذا سيبويه والأخفش، انظر الكتاب 139/1، 140، والمصدر نفسه 69/3 ومعاني القرآن 103.

(2) الفراء 243/1.

(3) الفراء 243/1، ونشير إلى أنه جعل من هذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ . . .﴾ 243/1.

إلى هذا وأشار إلى أن الفعل «أحب» يدل على المستقبل.

ثالثاً: الاسم الموصول مبتدأ:

لا غرابة في أن يكون الاسم الموصول مبتدأ غير أني من هذا العنوان أردت أن أدخل إلى قضيتين، اهتم بهما القراء.

إحدهما أن يقترن خبر الاسم الموصول بالألف واللام، ونص عليه في قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ بِالْأَلْفِ﴾ [سورة يونس: 81]، ثم راح يعلل دخولهما بقوله: وإنما قال: «السحر بالألف»، لأنه جواب لكلام، قد سبق، ألا ترى أنهم قالوا: لِمَا جَاءَهُمْ بِهِ موسى: أهذا سحر؟ فقال: بل ما جئتم به السحر، وكل حرف ذكره متكلم نكرة، فرددت عليها لفظها في جواب المتكلم، زدتها فيها ألفاً، ولأما، كقول الرجل: قد وجدت درهماً، فتقول أنت: فأين الدرهم؟⁽¹⁾.

يشير النص إلى أن دخول الألف واللام يفيدان التعريف، وقد استفاد ذلك من خلال طرح السؤال في نكرة، ثم يجاب عنها، فتكتسب التعريف بالجواب غير أن المثال الذي ضمه النص يختلف عن الآية، لأن ما جاء به موسى عليه السلام، وهو ما وصف بالسحر، يختلف عما جاء به السحرة، لأنه السحر عينه، والقراء لم يفرق بينهما.

وما أثبتته القراء لا يطرد في كل اسم موصول خبره معرف، من هذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ [سورة الرعد: 1].

أما القضية الثانية فهي جواز حذف خبر الاسم الموصول، وقد أثبتته القراء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [سورة الزمر: 3]، فقد أعرب «الذين» مبتدأ، خبره محذوف، يدل عليه معموله «ما نعبدهم» مستقياً ذلك من قراءة عبد الله بن مسعود، إذ قرأها: قالوا ما نعبدهم⁽²⁾.

(1) الفراء 475/1 ونذكر هنا أن مكي بن أبي طالب ذكر لها أوجهاً آخر، انظر المشكل 388/1 - 389.

(2) انظر الفراء 414/2، وهذا قوله أيضاً في قوله تعالى: ﴿ومن ينشأ في الحلية﴾ انظر 29/3 انظر الآية في المشكل 282/2، ونضم إلى هذا قوله تعالى: ﴿والذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل﴾ فقد ذكر فيها النحاس خمسة أوجه من الإعراب، منها أنها مبتدأ، خبرها محذوف، يدل عليه ما تضمنه القرآن من معنى انظر إعرابه 367/3. والمشكل 257/2.

رابعاً، ما ينزل منزلة الاسم الموصول.

أجاز الفراء أن ينزل الاسم المعرف بالألف واللام، واسم الإشارة منزلة الاسم الموصول في افتقارهما إلى جملة.

أما المعرف بالألف واللام، فقد ذكره في نمطين، كل يختلف عن الآخر. والنمط الأول يكون فيه الاسم المعرف بمنزلة الاسم النكرة في افتقارها إلى الصفة، وإن كان الاسم معروفاً، وأجاز هذا في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْبَةَ ثُمَّ لَمْ يُحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [سورة الجمعة: 5] قال فيها: «وإن شئت جعلت «يحمل» صلة للجمار كأنك قلت: كمثل حمار يحمل أسفاراً، لأن ما فيه الألف واللام قد يوصل، فيقال: لا أمر إلا بالرجل يقول ذلك، كقولك: بالذي يقول ذلك، لا يجوز في «زيد ولا عمرو أن يوصل، كما يوصل الحرف فيه الألف واللام»⁽¹⁾.

فالفراء أعرب جملة «يحمل» صفة للمعرف بالألف واللام. وذلك جائز عنده، لأنه اسم جنس يتفقر إلى الصفة كافتقار الاسم الموصول إلى صلته، فهو بمنزلة الاسم الموصول في احتياجه إلى الصلة، ونضم إلى هذا قوله تعالى: ﴿وَعَايَةَ لَهُمُ الْبَيْتَ لِنَسْلُخْ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [سورة يس: 37]، وقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلِيَّ السُّبَيْبِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي⁽²⁾

أما النمط الآخر فهو يختلف عن الأول اختلافاً جزئياً، وذلك أنه غير مؤقت، فهو بمنزلة «أي» و«من» في حين أن الأول بمنزلة النكرة، قال في هذا: (فإذا جعلت مكان أي أو من الذي أو ألفاً، ولاماً، نصبت بما يقع عليه، كما قال الله تبارك: ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكٰذِبِينَ﴾ [سورة العنكبوت: 3]، وجاز ذلك لأن في «الذي» وفي الألف واللام تأويل «من» و«أي» إذا كانا في معنى انفصال من الفعل)⁽³⁾.

ثم شرع يبين امتناع ذلك في العلم إلا إذا دل على معنى «أي» في نحو: إنما سألت لأعلم عبد الله من زيد، أي: لأعرف ذا من ذا⁽⁴⁾.

(1) الفراء 1/219، وانظر أيضاً 1/276، وهناك وجه آخر في «يحمل» هو أنها حال، ونشير إلى أنه نسب إلى الكوفيين خلاف ما أوقفنا عليه الفراء، انظر إعراب القرآن للنحاس 3/428، والمشكل 2/377.

(2) انظر شرح ابن عقيل 2/196.

(3) الفراء 1/234 - 235.

(4) انظر الفراء 1/235.

ونشير إلى نكتة تخص هذا الموضوع، وهي أن ليس كل ما يجعل مكانه اسم موصول، أراد به القراء أن يعامل معاملة الاسم الموصول، وإنما يهدف فيه إلى أنه يفتقر إلى الصفة كافتقار الاسم الموصول إلى صلته.

ويعرف هذا إذا كان ذلك الاسم نكرة غير معرف بالألف واللام كالذي أثبتته في قوله تعالى:

﴿أَبْتٌ لَنَا مَلِكًا قُذِرْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة: 246]، فقد قرئت بالياء والرفع، قال فيها: (وأما الرفع فإن تجعل «يقاتل» صلة للملك، فإنك قلت: ابعت لنا الذي يقاتل)⁽¹⁾.

ومما جاء به في اسم الإشارة في افتقاره إلى الصلة ما أثبتته في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يٰمُوسَى﴾ [سورة طه: 17]، قال: (وقوله «بيمينك» في مذهب صلة «لتلك»، لأن تلك وهذه توصلان، كما توصل «الذي» قال الشاعر:

عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَلِيكَ أَمَارَةٌ أُمِئْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيئُ
وعدس: زجر للبعل يريد: الذي تحملين طليق)⁽²⁾.

وهذا الافتقار محصور في: هذا وهذه، وتلك، لأنها مما يستخدم للمفرد والجمع وللعاقل وغيره مما يدعو إلى بيان المشار إليه إذا خفي على السامع، والقراء في هذا لم يتطرق إلى إعراب مثل هذه الصلة ولا ريب أن يعربها صفة.

خامساً: توكيد الاسم الموصول.

من القضايا التي عالجها القراء هي توكيد الاسم الموصول توكيداً لفظياً، وقد أثبت هذا الضرب من التوكيد من خلال بيان ما يمكن توكيده توكيداً لفظياً، فقد ذهب إلى

(1) القراء 157/1.

(2) القراء 177/2 وانظر المصدر نفسه 138/1، وذهب إلى هذا المعنى الزجاج، فقد أنزل «تلك» بمنزلة «التي» و«يمينك» صلتهما «انظر المشكل 65/2»، وذهب إلى هذا المعنى بعض النحاة منهم الزجاج في قوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ﴾ انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 141/1 والمصدر نفسه 475/1، وإعراب القرآن للنحاس 193/1، والمشكل 59/1، والبيان في غريب إعراب القرآن 104/1، والتهيان في إعراب القرآن للعكبري 86/1، والقرطبي 379/5، والقضايا النحوية في تفسير القرطبي 41.

جواز توكيد الاسم الموصول بشرط أن يختلف لفظه، ويتفق معناه، وجعل منه قول الشاعر:

من النفر السلاء الذين إذا هُمُ تهاب اللثام حَلَقَةَ البَاب قَعَقَعُوا
قال فيه (ألا ترى أنه قال: السلاء الذين، ومعناها: الذين، استجيز جمعها لاختلاف
لفظهما ولو اتفقا، لم يجز، لا يجوز: ماما قام زيد، ولا مررت بالذين الذين
يطوفون⁽¹⁾).

وإذا ما تكرر اللفظ نفسه من دون أن يتغير فيه شيء، فإنه ذهب إلى تفسير ذلك
باختلاف الداليتين، قال: وأما قول الشاعر:

كَمَا مَا امرؤٌ فِي مَعْشَرٍ غَيْرِ رَهْطِهِ ضَعِيفُ الكَلَامِ شَخْصُهُ متضائل
فإنما استجازوا الجمع بين «ما» وبين «ما»، لأن الأولى وصلت بالكاف، كأنها هي،
والكاف اسماً واحداً، ولم توصل الثانية، واستحسن الجمع بينهما، وهو في قول الله «كلا
لا وَزَّرَ»، كانت «لا» موصولة، وجاءت الأخرى مفردة، فحسن اقترانها، فإذا قال قائل:
ما ما قلتُ بحسن، جاز ذلك على غير عيب، لأنه يجعل «ما» الأولى جحداً، والثانية في
مذهب «الذي» وكذلك لو قال: مَنْ مَنَ عندك، جاز، لأنه جعل «من» الأول استفهاماً،
والثانية على مذهب «الذي» فإذا اختلف معنى الحرفين، جاز الجمع بينهما⁽²⁾.

فالموضح من النص أن الفراء أنزل «كما» منزلة الحرف الواحد، واعرِب «ما» الثانية
مؤكدَةٌ لها، وكذا في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَدَّ﴾ [سورة القيامة: 11]، فقد جعل «كلا»
بمنزلة الحرف الواحد وأكدها بـ «لا»، ولذا وصفها بأنها موصولة.

أما إذا تكرر اللفظ نفسه من دون تغيير أو زيادة عليه كما هو في نحو: ما ما قلت
بحسن، فقد فسر «ما» نافية، ومعناه: ما الذي قلته بحسن، وجعل «مَن» الأولى في مَنْ
مَنَ عندك؟ استفهامية، مبتدأ، و«مَن» الثانية اسماً، موصولاً، خيراً لـ «من».

سادساً: النعت بالاسم الموصول.

أجاز الفراء النعت بـ «الذي» ومنعه في «مَن»، لأن الأخير يكون معرفة ونكرة،
ومجهولة⁽³⁾، ولذا، لا يكون نعتاً، ومثل للأول بقول مَنْ قال: سررت بأخيك الذي قام،

(1) الفراء 1/176، وانظر المصدر نفسه 3/84 - 85.

(2) الفراء 1/176 - 177/1.

(3) أرى أنه أراد بالمجهولة هنا هي النكرة غير المقصودة.

ولا تقول: بأخيك من قام، ولما كانت لا تصح أن تكون نعتاً، منع نعتها أيضاً، وإذا جاء من ذلك شيء، فيعرب بدلاً، وجعل من هذا قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ لِلزَّكَاةِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَابُوا﴾ [سورة التوبة: 19 - 20]، فقد أعرب «الذين» بدلاً من «من» ومنع أن تكون صفة⁽¹⁾.

ويظهر أن هذا المنع ليس محصوراً بـ«من» لأنه ذكره بـ«ما» في قوله تعالى: ﴿أَفَعَلَّ مَا تُؤْمَرُ﴾ [سورة الصافات: 102]، فقد فسرها: أفعال الأمر الذي تؤمره، فجاءت «ما» صفة لموصوف محذوف. والذي حدا به إلى هذا هو أن الفعل «تؤمر» تعدى إلى المفعول الثاني بنفسه، بدليل أنه لم يذهب إلى تقدير محذوف، إذا كان متعدياً بحرف الجر، وهو ما جاء في قراءة عبد الله بن مسعود لها، إذ قرأها: إني أرى في المنام أفعال ما أمرت به⁽²⁾.

أما النعت به فقد أثبتته، وأجاز فيه أن يفصل عن المنعوت بالواو من دون أن يصرح بزيادتها جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿الْمَرْءُ يَلُوكُ أَيْدِيَهُ الْكَيْتِبُ وَالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ [سورة الرعد: 1] فقد أجاز أن يكون «الذي» في محل خفض على أنه نعت للكتاب مستدلاً لذلك بقول الشاعر:

إلى الملكِ القرم وابن الهمام
وليث الكتيبة في المزدحم
فابن صفة إلى الملك، وقد فصلت بالواو⁽³⁾.

سابعاً: نداء الاسم الموصول.

ذكر الفراء عمن لم يسمهم جواز نداء الاسم الموصول، وقد استحسنته في قوله

(1) انظر الفراء 427/1 - 428 ونشير إلى أن القرطبي ذكر النعت بـ«من» و«ما» ونسب بعضها إلى الأخفش انظر 212/1، 291/2، 192/5، 400/6.

(2) انظر الفراء 390/2، ونشير إلى أنه أجاز في قوله تعالى: ﴿أحل لكم ما وراه ذلك أن تبتغوا بأموالكم﴾ إن يكون المصدر المؤول «أن تبتغوا» بدلاً من «ما»، أو عطف بيان، أو صفة وقد أطلق عليه بالتفسير، انظر 261/1.

(3) انظر الفراء 58/2، وأجاز مكي الخفض، عطفاً على الكتاب انظر المشكل 440/1، وانظر البيت الشعري في الإنصاف 419/2، القرطبي 278/9 الخزانة 451/1. وزيادة الواو منعه سيبويه والبصريون، وأجازه الكوفيون بشروط ونسبه ابن يعيش إلى البغداديين، ونسبه القرطبي، وابن هشام إلى الأخفش. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة 64 وشرح المفصل 93/8، والقرطبي 4/93، والمغني 473.

تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَلْبُكَ عَائِقَةُ الْبَيْتِ﴾ [سورة الزمر: 9]، إذا ما خففت، وهي قراءة يحيى بن وثاب عن نافع، وحمزة وتفسيرها: يا من هو قانت، وذهب إلى أن النداء فيها يفيد الدعاء⁽¹⁾.

ونضم إلى هذا قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاً وَيَكْشِفُ أَسْوَأَ﴾ [سورة النمل: 62]. ولم يتطرق إلى إعرابها، ويمكن أن نضم إليه أيضاً ما جاء به الفراء في قوله تعالى: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنَ كُلِّ شِيْعَةٍ أُنْثَىٰ عَلَىٰ الرَّحْمٰنِ عِيْنًا﴾ [سورة مريم: 69]، فقد أجاز رفع «أي» على النداء، وقد ضعفه في الآية، لأنه غير المقصود⁽²⁾، ونقول إن أراد بـ «أي» اسماً موصولاً، فإنه يستفاد بهذا جواز نداءها. وإن لم يقصد بها ذلك، فلا خلاف في جواز نداءها من أجل الوصول بها إلى نداء المعرف في نحو: ﴿يا أيها الذين آمنوا...﴾.

ثامناً: ماذا، ومن ذا.

اختلف النحاة في إعراب «ماذا» و«من ذا» وللفراء رأي فيهما، يتضح من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ [سورة البقرة: 215]، فقد أجاز في «ما» الرفع، والنصب، والعامل في الأخير هو الفعل «ينفقون» وتقديره لها: يسألونك أي شيء ينفقون، ونجد أنه ذهب إلى أن «ما» استفهامية.

أما الرفع عنده، فمن وجهين، أحدهما أنها مرفوعة بـ «ذا» على أن «ذا» بمنزلة الاسم الموصول، ونص على هذا المعنى أيضاً في «من ذا».

والوجه الآخر أن تكون «ماذا» بمنزلة لاحرف الواحد الذي يفيد الاستفهام، وهو مرفوع بـ «ينفقون» وكذا القول في «من ذا»⁽³⁾.

(1) انظر الفراء 2/416، والقراءة في السعة 561.

(2) انظر ما تقدم في «أي».

ونذكر جواز نداء «شيء» في قول الشاعر:

من أجلك يا شيء تيمت قلبي أنت بخيالة بالسود عني

انظر الكتاب 2/197، الإنصاف 1/336، ابن يعيش 2/8، القرطبي 1/135، الخزانة 2/293.
(3) انظر الفراء 1/138، والمصدر نفسه 1/157، 3/132، وانظر في «ماذا» ومن ذا الكتاب 2/416-417، معاني الأخفش 123، معاني الزجاج 1/72، وانظر الآية في معاني الزجاج 1/70-71، المشكل 1/31-32، البيان في غريب إعراب القرآن 1/65-66 وذهب الرضي في «ذا» إلى أنه اسم إشارة، انظر شرح الكافية 2/58.

صلة الموصول.

العنوان الذي أثرته على جملة الصلة يوحي إلى أن ما يفتقر إليه الاسم الموصول لا يشترط فيه أن يكون جملة، أو شبه جملة، وإنما أجاز الفراء غير ذلك فيما سنقف عليه. هذا وإن ما جاء في صلة الموصول لا يمكن حصره في قضية، وإنما هو متفرق في قضايا متعددة رأيت معالجتها في نقاط منفصلة بعضها عن بعضها الآخر، لتتضح رؤية الفراء في معالجة هذا الموضوع، فهو ينطلق من أن الاسم الموصول يفتقر إلى صلة من دون أن يحدد طبيعتها أو ماهيتها، كأن تكون جملة، أو غير ذلك، وقد تقدمت الشواهد على الجملة وكان يطلق عليها في بعض الموارد بالفعل، منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتغُونَ إِلَهُ رَبِّهِمْ أَلْوَيْسَلَةً﴾، [سورة الإسراء: 57] قال (ف«يدعون» فعل للذين يعبدونهم و«يبتغون» فعل للجن به ارتفعوا)⁽¹⁾، أي: إن جملة يبتغون «خير لأولئك». وأجاز غير الجملة في الصلة، وهو في هذا لم يقف على شاهد في القرآن الكريم فقد اعتمد الشعر، وما اصطنعه من أمثلة محاكياً فيها اللغة العربية، ومن أبرز القضايا التي جاءت في الصلة هي:

أولاً: جواز أن يدل الفعل الماضي على المستقبل.

أجاز فيها أن يدل الفعل الماضي على المستقبل. شأنها شأن الجزاء، وهذا يتوقف على دلالة الاسم الموصول إذ أجاز ما تقدم في الفعل، إذا كان الاسم الموصول غير مؤقت، سواء أفاد معنى الجزاء، كما تقدم، أم لم يفد ذلك كما هو في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا﴾ ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [سورة المائدة: 33 - 34]، فقد ذهب في الفعل، «تابوا» إلى أنه بمعنى «يتوبون»، وكذا قوله في ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [سورة مريم: 60]، وجعل منه قول الشاعر:

فإنني لأنيبكم تشكراً ما مضى من الأمر واستجاب ما كان في غد
فالفعل «كان في غد» بمعنى «يكون»، وهو صلة «ما»، ودليله في ذلك «غد» ولو أراد به الماضي، لقال: في أمس⁽²⁾.

(1) الفراء 2/ 125.

(2) انظر الفراء 1/ 243 - 244.

وقد يكون الاسم الموصول غير مؤقت، ولا يدل فيه الفعل الماضي على المستقبل، وذلك يعود إلى المعنى، وقد أثبت الفراء هذا في قول الكميت:

ما ذاق بُؤْسَ معيشةٍ ونعيمها فيمَا قَضَى أَحَدًا إذا لم يَغشَقِ
فجملة «مضى أحد» جملة ل«ما» و«أحد» غير مؤقت، وهذا يمنح «ما» أن تكون غير مؤقتة، وعلل الفراء هذا بأن معنى البيت هو: (لم يذوقها فيما مضى، ولن يذوقها فيما يستقبل إذا كان لم يعشق)⁽¹⁾.

وما أجاز الفراء في الفعل الماضي مكن عطف الفعل المضارع عليه؛ لأنهما يدلان على زمن واحد، وهو الاستقبال، وأثبت هذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة الحج: 25]⁽²⁾، فالفعلان «كفروا» و«يصدون» من صلة «الذين» وهو اسم غير مؤقت.

ثانياً: حذف صدر الصلة.

لا يختلف الفراء عن غيره من النحاة في جواز حذف صدر الصلة غير أنه يخالفهم في بعض الأنماط، هذا وقد نُسب إلى الكوفيين قضايا تشير إلى مخالفتهم النحاة في هذا الموضوع، وما جاء به الفراء يثبت خلاف ذلك في بعضها لموافقته غيره من النحاة.

فقد أجاز حذف صدر الصلة إذا كان مبتدأ، وخبره ليس ما يعمل عمل الفعل المتعدي، وهذا غير مطرد عنده، لأنه محصور في أسلوب، يتضح من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَىٰ آلِيٍّ أَحْسَنَ﴾ [سورة الأنعام: 154] إذا قرئت رفعاً، قال: (ويكون «أحسن» مرفوعاً، تريد: على الذي هو أحسن)⁽³⁾.

ولم يشر النص إلى تعليل ذلك واستطعنا من خلال ما جاء به في إجازته النصب، على أنها اسم أن نعرف السبب في إجازة الرفع والحذف، وذلك أنه أنزل «أحسن» منزلة المعرفة التي لا يدخلها الألف واللام، كما هو في «خيرٌ منك» و«شرٌ منك»، وكذا في النكرة التي لا يدخلها الألف واللام نحو: مثلك، علماً أن الفراء أجاز في الأمثلة المتقدمة

(1) الفراء 1/ 244

(2) الفراء 1/ 243 - 244.

(3) الفراء 1/ 365، وانظر القراءة في القرطبي 7/ 142، وأجاز ما ذهب إليه الفراء في الآية رفعاً انظر الكتاب 2/ 107.

أن تكون صلة للاسم الموصول وأعرابها بإعرابه، وسيأتي الكلام عنها.

ومنع ما تقدم في «قائم» وبابه، ولم يعلل وجه المنع، ويمكن تفسيره من وجهين:

أحدهما: أن «قائم» اسم فاعل، لا يصلح أن يكون خبراً لاسم الاستفهام «من»، وذكر عن العرب أنهم لا يقولون: من قائم؟ ويقولون: من القائم، ومن يقوم، ومن قام⁽¹⁾ وتفسير هذا هو أن «من» غير مؤقّنة و«قائم» نكرة فلا يصلح أن يكون خبراً؛ لأنه لا ينزل منزلة الجملة الفعلية، ولذا أجازته في «من هو قائم». وأكد هذا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ﴾ [سورة هود: 93]. في حين أنه أجازته في «أحسن» لأنها تصلح أن تكون خبراً، والتقدير: هو أحسن من كذا، وأنها بمنزلة المعرف كما تقدم.

أما الوجه الثاني فإن «القائم» ليس مما ينزل منزلة المعرف بالألف واللام، لا مكان دخولهما عليه، وأنه ليس مما ينزل منزلة النكرة التي لا تدخلها الألف واللام، وهذا يشير إلى خلاف ما نسب إلى الكوفيين في إجازتهم أن تكون الصلة من «قائم»، وبابه.

وهناك آية نوضح مذهب الفراء فيها، لما جاء به فيها من أوجه إعراب، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا بُعُوضَةٌ﴾ [سورة البقرة: 26] فقد أجاز في «بعوضة» النصب، والرفع، وضم إليها قول حسان بن ثابت:

فَكَفَى بِنَا فَخْرًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا
وذكر في «غير» النصب، والرفع والجر.

أما نصب بعوضة فمن ثلاثة أوجه، أحدها أنها بدل من «مثلاً» وما زائدة، والآخر أن تكون «بعوضة» صلة لـ«ما» فتعرب بإعرابها، ولم يوضح في هذا الإعراب دلالة «ما» فإن كانت اسماً موصولاً، يكن قد أجاز فيها ما أجازته في «مررت بالذي أخيك»⁽²⁾ أو منصوبة بفعل محذوف وفي الأول يكون قد أجاز في الاسم الجامد «بعوضة» ما أجازته فيما لا يمكن تعريفه.

(1) انظر الفراء 26/2، ومنع هذا الخليل في «منطلق» انظر الكتاب 168/2، والمصدر نفسه 404/2، وانظر الآية في إعراب القرآن للنحاس 1/593، القرطبي 7/143، البحر المحيط 4/255 - 256.

أما «من» في الشاهد فقد أعرابها الخليل نكرة، ورفعهما سيبويه على أنها خبر لمبتدأ محذوف غير أنه ضعفه، انظر الكتاب 2/105، المصدر نفسه 1/107، وانظر الشاهد في مجالس ثعلب 1/273، وابن الشجري 2/169، وابن يعيش 4/12، والخزاعة 6/120.

(2) سيأتي الكلام عن إعراب صلة الموصول.

والوجه الثالث أنها منصوبة على نية حذف الظرف وتقديره لها: ما بين بعوضة إلى ما فوقها. وهذا أحب الأقوال إليه.

أما رفعها فجاء فيه قوله (والرفع في «بعوضة» ها هنا جائز، لأن الصلة تُرفع واسمها منصوب ومخفوض⁽¹⁾)، ويفسر هذا بأن «بعوضة» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير، التي هي بعوضة، وهذا الإعراب يشعرنا بأنه أجاز إضمار صدر الصلة في الاسم الجامد أيضاً. وبهذا التفسير لأوجه الإعراب في الآية يعرب قول حسان «على من غيرنا» ويختلف عنها بأنه لم يصرح بزيادة «من» فالرفع والنصب يعرب بإعراب «بعوضة» والجر يكون «غير» قد أعرب بإعراب «مررت بالذي أخيك»، وهو جائز عنده، لأن «غير» ليس مما يعرف بالألف واللام، وهو مغرق في التنكير ك«مثلك».

ثالثاً: إعراب صلة الموصول.

أعربت صلة الموصول بأنها لا محل لها من الإعراب، وموقف الفراء من هذا غير واضح إذا كانت الصلة جملة، وإذا كانت غير ذلك، فقد أجاز فيه أن يعرب بإعراب الاسم الموصول، وهو قول الكسائي أيضاً، وشرط ذلك أن يكون هذا المعرب بمنزلة المعرفة أو هو نكرة وألا يقبلا دخول الألف واللام، ذكر ذلك الفراء من خلال إجازته خفض «أحسن» في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [سورة الأنعام: 154]، قال: وتنصب «أحسن» ها هنا تنوي بها الخفض، لأن العرب تقول: مررت بالذي هو خير منك، وشرُّ منك، ولا يقولون: مررت بالذي قائم، لأن خيراً منك، كالمعرفة، إذ لم تدخل فيه الألف واللام، وكذلك يقولون: مررت بالذي أخيك، وبالذي مثلك، إذا جعلوا صلة «الذي» معرفة أو نكرة، لا يدخلها الألف واللام، جعلوها تابعة للذي، أنشدني الكسائي:

إِنَّ الزُّنْبِيرِي الَّذِي بِمَثَلِ الْحَلْمِ مَشَى بِأَسْلَابِكَ فَهِيَ أَهْلُ الْعَلَمِ⁽²⁾
ونشير إلى قضية أخرى، وهي أن الفراء قد أجاز في المعطوف على صلة الاسم الموصول القطع، والنصب على المدح، وقد أثبت في نصب «الصابرين» في قوله تعالى:

(1) الفراء 22/1.
(2) الفراء 365/1، وما ذهب إليه الفراء منعه النحاس، لأن التعت عنده جاء قبل أن يتم الكلام. وأظن أنه لم يستوعب كلام الفراء، انظر إعرابه 593/1، وانظر البحر المحيط 255/4، 256.

﴿وَلِكِنَّ الَّذِينَ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾... ﴿وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ﴾ [سورة البقرة: 177] فقد عطف «الموفون» على «آمن»، وهو يعمل عمل الفعل ونصب «الصابرين» على المدح⁽¹⁾.

وتفسير هذا هو أن «الصابرين» منصوب بفعل محذوف معطوف على «آمن» وليس مما جاء في «مررت بالذي أخيك».

رابعاً: حذف الصلة.

وهذه المسألة من القضايا البارزة في صلة الاسم الموصول التي احتواها كتاب الفراء، فقد أجاز حذف الصلة من دون أن يصرح بهذا، وأن يدل عليها ما يتعلق بها، أو ما يشتق من فعلها، وذلك محصور في الجملة الفعلية وهو في ضربين:

أحدهما: أنه محصور في أسلوب أوقفنا عليه الفراء في «ما» إذا جاء بعدها ضمير رفع منفصل وقد تقدم الكلام عن هذا الضرب في بيان أن «ما» في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَا هُمْ﴾ [سورة ص: 24]، اسم موصول، وكان تقديره لها هو: قليل ما تجدتهم، على أنه مؤول بالمصدر - الصريح.

أما الضرب الآخر فقد أجاز فيه أن يحذف الاسم الموصول وصلته على أن يدل عليه ما يشتق من فعله وقد أثبت هذا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [سورة البقرة: 41]، إذ قدرها: ولا تكونوا أول من يكفر به، ولم يترك هذا التقدير من دون أن يجد له تفسيراً، فقد أوضحه بقوله: (فوحده الكافر، وقبله جمع، وذلك من كلام العرب فصيح جيد في الاسم إذا كان مشتقاً من فعل، مثل الفاعل، والمفعول، يراد به: لا تكونوا أول من يكفر، فتحذف «من» ويقوم الفعل مقامها، فيؤدي الفعل عن مثل ما أدت «من» عنه من التأييد والجمع، وهو في لفظ التوحيد)⁽²⁾.

ولنا أن نقول في هذا هو أن ما جاء به الفراء في الضرب الثاني يهدف فيه إلى بيان ما عليه الآية من معنى، لأن «أول» مضاف إلى «كافر»، وليس هناك ما يتعلق بمحذوف، وهو يختلف عن الضرب الأول، لأن «هم» فيه متعلق بفعل محذوف، تقدم تقديره.

(1) انظر الفراء 105/1، وأعرب بهذا مكي انظر المشكل 82/1.

(2) الفراء 32/1 - 33، وذكر مكي هذا عن لم يسمهم انظر 43/1.

خامساً: حذف الضمير العائد.

ليس هناك ما يثار في حذف الضمير العائد على الاسم الموصول وقد حصره الفراء في «مَنْ» و«مَا» و«الذي»⁽¹⁾ وتعرض إلى حذفه إذا كان مجروراً من خلال الكلام عن حذف الضمير العائد على الاسم الموصوف من جملة الصفة وأشار فيه إلى مذهب الكسائي، حيث أثبت عنه منع حذف الضمير العائد على الاسم الموصول في قول من قال: أنت الذي تكلمت. ويريد: تكلمت فيه، لأن المعنى يحتمل أن يكون الكلام فيه، أو عنه، وذكر عن غيره من البصريين أنهم لا يجيزون حذف الضمير وحده في مثل هذا. ورد الفراء بأن ذلك جائز إذا كان حرف الجر قد تضمن معنى المجرور به، كقول من قال: أتيتك يوم الخميس، وفي يوم الخميس، ومنعه في «كلمتك»، وأنت تريد: «كلمت فيه»⁽²⁾.

فالفراء أجاز حذف حرف الجر، ونصب مجروره، إذا كان لا يتحدد به معنى الفعل، ومنعه إذا كان معنى الفعل يتوقف على حرف الجر نفسه، كما هو قول مَنْ قال: أنت الذي أنا راغب، لأنه يحتمل أن يكون راغباً فيه، أو عنه.

ولما كنا في حذف الضمير العائد نشير إلى ما يؤثره حذف الضمير على الإعراب، والمعنى كما هو في قوله تعالى: ﴿أَفَعَلَّ مَا تُؤْمَرُ﴾ [سورة الصافات: 102]، فقد أجاز الفراء أن تعرب «ما» صفة لموصوف محذوف، تقديره: افعل الأمر الذي تؤمره، وإذا ما ذكر الضمير مجروراً بحرف الجر، فقد أعرب «ما» مفعولاً به وتقديره هو: افعل ما تؤمر به، وأكد الثاني بقراءة عبد الله بن مسعود لها، وهي «إني أرى في المنام أفعل ما أمرت به»⁽³⁾.

والفرق بين الدالتين هو أن في الأولى الأمر محصور بواحد، وفي الثانية ليس محصوراً بواحد وإنما هو مطلق.

ومما جاء في الضمير العائد هو جواز عدم مطابقته الاسم الموصول، وقد أجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن قَرِيْبٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرِيْبِكَ إِلَيْكَ أَخْرَجْنَاكَ﴾ [سورة محمد: 13]، ف«التي» صفة للقربة، وأجاز فيها «من قريبتك التي أخرجوك»⁽⁴⁾ فالضمير الواو لم يطابق «التي» في التذكير والتأنيث، ولم يطابقه في الأفراد والجمع، وتفسير هذا هو أن

(1) انظر الفراء 377/2، واستقبح النحاس حذف الضمير على «ما» من أجل الفرق بين كونها اسماً وكونها استفهامية انظر إعرابه 153/1، وانظر الآية في المشكل 31/1 - 32، والبحر المحيط 123/1.

(2) انظر الفراء 32/1.

(3) الفراء 390/2.

هناك مضافاً محذوفاً والتقدير هو: من قوم قريتك التي أخرجوك منها، وهذا جائز إذا أمن اللبس.

سادساً: دخول اللام على الاسم الموصول وصلته.

لقد تضمن القرآن الكريم آيات دخلت اللام فيها على الاسم الموصول، وصلته من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبَدِّلَ﴾ [سورة النساء: 72]، وقد فرق الفراء بين اللامين إذا فسّر الأولى بمنزلة «إن» في إفادتها التوكيد، وذهب في الثانية الداخلة على الصلة إلى أنها تفيد القسم، قال فيها: (ودخلت اللام في «ليبدطن»، وهي صلة لـ«من» على إضمار شبيه باليمين، ما تقول في الكلام: هذا الذي ليقومن، وأرى رجلاً ليفعلن ما يريد⁽¹⁾).

إن ما تضمنه النص يشعر أن الفراء قد أجاز أن تكون جملة ليبدطن جواباً لقسم محذوف غير أنه صرح بأنها صلة للاسم الموصول، والتوفيق بين المعنيين نقول، إنه ذهب إلى إضمار القسم، وإن جملة «ليبدطن» صلة للاسم الموصول، ومفسرة لجواب القسم المحذوف.

سابعاً: حصر الصلة.

لقد عرفت اللغة العربية الحصر بـ«ما» و«إلا» و«إنما» وغيرها، وقد جاز حصر المبتدأ، والخير والفاعل والمفعول به والحال وغيرها⁽²⁾.

ويضاف إلى هذا ما ذهب إليه الفراء في تضمين الصلة الحصر إذا كانت جملة، وقد استفدنا هذا من خلال ما جاء به من تفسير في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْحَلِيَةِ﴾ [سورة الزخرف: 18]، فقد ذهب إلى أنها بمعنى: ومن لا ينشأ إلا في الحلية⁽³⁾، وهذا النمط يمكن أن يضاف إلى أساليب الحصر.

ونشير إلى أن هذا المعنى يجعل «من» مبتدأ خيره محذوف، ولم يقل به الفراء وقد يكون «من» معطوفاً على ما قبله.

(1) انظر الفراء 59/3.

(2) الفراء 1/275.

(3) انظر الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي 227 - 263.

(4) انظر الفراء 29/3.

المبحث الخامس

الإشتغال في القرآن

هذا المبحث محاولة أهدف فيها إلى معالجة موضوع لا يقل أهمية عن غيره من الموضوعات النحوية التي شغلت حيزاً في كتب النحو، فالمتتبع لها يجد النحاة قد عالجوا موضوع الإشتغال بشيء من التوضيح والتفصيل من خلال بيان ما وجب فيه النصب، أو الرفع، أو ترجيح. أحدهما على الآخر، أو ما تساوى فيه الوجهان وهو بهذا لم يغفلوا قضية العامل، وبيان أوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين فيها حتى نجد أن صاحب كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف قد أفرد مسألة لها وحصرت دراسة هذا الموضوع عند الفراء من خلال كتابه «معاني القرآن» لأنني وجدت أن الذين أسهبوا في شرح هذا الموضوع من النحو لم يحاولوا أن يلقوا الضوء على رؤية الكوفيين له، والكيفية التي تم من خلالها معالجته كما لا يخفى أن الفراء يمثل أحد أعمدة هذه المدرسة، وكتابه يمثل خلاصة لأراء المدرسة الكوفية لكثير من أبواب النحو، ويضاف إلى هذا أن معالجته لهذا الباب من النحو تختلف في موارد كثيرة عن غيره من النحاة، وذلك أنه كان يعرضه من خلال العلاقة الموجودة بين الاسم المنصوب، أو المرفوع، وما يحيطه من معنى سواء أتقدم الاسم أداة أم غير ذلك، وعلاقته بالجملة التي تضمن العائد على ذلك الاسم المتقدم. وسيوضح هذا أكثر من خلال المباحث الثلاثة التي جاء بها هذا البحث

النمط الأول: ما تساوى فيه الرفع والنصب.

لقد عالج الفراء هذا النمط من الإشتغال من خلال العلاقة التي تتم بين الاسم الذي تساوى فيه الرفع والنصب، وما تقدمه من كلام على أن يكون هناك فعل قد عمل في عائد ذلك الاسم المتقدم وأطلق الفراء على ما يتقدم الاسم سواء أكان أداة أم غيرها مما يصلح أن يتقدمه كلام، ذكر ذلك في بعض الموارد من دون أن يوضح القصد منه حيث

قال: «وإذا رأيت اسماً في أوله كلام، وفي آخره فعل، قد وقع على راجع ذكره، جاز في الاسم الرفع والنصب»⁽¹⁾.

واستخدامه كلاماً في هذا النص نغف عنه، لأننا نعلم أن النحاة أرادوا به اللفظ المفيد الذي يحسن السكوت عليه. في حين أن الفراء أراد به مطلق ما يتقدم الاسم سواء أكان جملة أو أداة، والمعنى الأخير أكثر استخداماً في هذا المبحث.

نص الفراء على جواز الرفع والنصب بعد الآداة من دون أن يستخدم مصطلح حرف أو أداة وإنما وصفه بقوله: «إذا رأيت ما قبل الفعل يحسن للفعل، والاسم، جعلت الرفع والنصب سواء، ولم يغلب واحد على صاحبه»⁽²⁾.

وهذا الإعراب يتحقق إذا تقدمت الآداة الاسم، وإذا ما تأخرت عنه ودخلت على الفعل كتقدم الاسم على أداة الشرط فلذلك وضع آخر نعرضه في حينه.

ولما كان الكلام هنا عن الآداة التي يصلح دخولها على الاسم، والفعل فإني أذكر بأن هناك خلافاً بين البصريين، والكوفيين في بعض هذه الأدوات كالاختلاف في «إن» و«إذا» الشرطيتين، علماً بأنهم متفقون على تقسيمها من حيث اختصاص بعضها بالأسماء، وبعضها الآخر بالأفعال ومنها ما هو مشترك، والفراء أشعرنا بهذا التقسيم من خلال بيان وجه الرفع، والنصب في بعض الشواهد القرآنية من دون أن يصرح به، وهذا يدعو إلى أن نعرض الأدوات التي أوقفنا عليها الفراء والتي تخص هذا البحث⁽³⁾.

وكان منها «الواو» التي نالت اهتمام الفراء، لأنها أكثر استخداماً في هذا الضرب من غيرها، ونحن نعلم ما للواو من دلالات، غير أن الفراء لم يحاول أن يوقفنا على ما يفيد من معنى في هذا النمط من الاشتغال سوى أنه وصفها بأنها شبيهة بالظرف، ولا أظن أنه أراد بهذا الوصف معنى للواو، لأننا لم نغف عليه في مصادر أخرى⁽⁴⁾، ولذا نقول إنه سعى إلى أن يقرب علاقة الواو بالاسم، أو الفعل الذي وضعت عليه، ومن خلال هذه العلاقة يعرف وجه الرفع أو النصب.

(1) الفراء 1/ 240 - 241.

(2) الفراء 1/ 241. وانظر الكتاب 1/ 90.

(3) انظر الفراء 1/ 240 - 241.

(4) انظر معاني الواو في مغني اللبيب 463 وما بعدها وذكر هذا المعنى أبو بكر الأنباري انظر شرح المعلمات 12.

ويتضح هذا الرأي الذي قدمناه في الواو من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدِي وَإِلَى الْأَرْضِ فَرَشْنَاهَا﴾ [سورة الذاريات: 47 - 48]، إذ قال في إعراب «السماء» و«الأرض» ما نصه: «يكون نصباً ورفعاً، فمن نصب جعل الواو كأنها ظرف للفعل، متصلة بالفعل ومن رفعها جعل الواو للاسم ورفعه بعائد ذكره»⁽¹⁾.

يشير الفراء إلى علاقة الواو بالجملة التي بعدها، وأثرها على رفع الاسم ونصبه فإذا ما نصب الاسم، فالواو داخلية على الفعل، والجملة فعلية، والاسم المنصوب مرتبط بتلك الجملة الفعلية بواسطة عائده الهاء الذي عمل فيه الفعل، وعلى هذا جعل الفراء الواو كالظرف للجملة الفعلية، وهو في هذا الإيضاح لم يشر إلى العامل في الاسم المنصوب في حين أنه نص بأن رفع الاسم يكون بما عاد عليه. وعلة عدم بيان وجه النصب أنه لم يفصل بين الاسم المنصوب، والجملة الفعلية، فهو من متعلقات هذه الجملة، ومرتبطة بدلائنها، لأن الفعل قد عمل في عائده، وهما في حكم النصب، ونشير إلى أن الفراء في هذا كله لا يتعامل مع النص من خلال نظرية العامل المعروفة في متون النحو، وإنما العامل عنده هو العلاقة بين الاسم وما يحيطه من معنى، وفي ضوء ذلك يتحدد رفع الاسم ونصبه، أما تعليله الرفع فلأن الواو عنده داخلية على ذلك الاسم المرفوع، والجملة اسمية، خبرها الجملة الفعلية.

والواو هنا لا تختلف عن سابقتها بأنها كالظرف، وإن لم يشر الفراء إلى هذا المعنى في هذا النص، فقد أثبتته في مورد آخر حيث قال: «والرفع أن تجعل الواو ظرفاً للاسم الذي هي معه»⁽²⁾ كما أنه نبه إلى أن مثل هذا كثير في القرآن⁽³⁾.

وأحاول أن ألقى الضوء على ما تفيده الواو من معنى قبل أن انتقل إلى أداة أخرى، فإنه ومن خلال الشواهد التي وقفت عليها أستطيع القول بأن الواو لا تقع إلا وهي مسبوقه بكلام، وليس لها أن تكون ابتدائية، وإنما هي استثنائية، أو عاطفة، والعطف قد يكون من باب عطف جملة على جملة، أو مفرد على مفرد، ولكل استخدامه.

وتتضح هذه الاستخدامات من خلال الشواهد القرآنية، نذكر منها قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدِي وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ (٤٧) ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمُهَيَّوُونَ﴾ (٤٨) [سورة الذاريات:

(1) الفراء 1/ 241، وذكر النحاس نصبها بفعل مضمر، انظر إعرابه 3/ 244.

(2) الفراء 2/ 95.

(3) انظر الفراء 2/ 95، والمصدر نفسه 3/ 235.

47 - 48] فالواو في «السماء» استثنائية، ولا يمكن القول بأنها عاطفة لعدم اتساق المعنى بما قبلها أما الواو في «والأرض» ففيها وجهان، أحدهما أنها استثنائية، والآخر أنها عاطفة وذلك بعطف جملة «الأرض فرشناها» على جملة «السماء بنيناها»، ولا يمكن في هذه الآية عطف «الأرض» وحدها على السماء، وإنما جاز عطف الجملة لتوافق الغرض الذي تبتئان عنه، وهو إعجاز الله في خلقهما خلال بيان الصورة التي تم عليها ذلك الخلق.

وامتناع عطف المفرد في الآيتين لما في الفعلين «بنيناها وفرشناها» من دلالة تحيل ذلك، وهذا لا يعني امتناع مثل هذا العطف في هذا الضرب، فقد نص الفراء على جوازه في قول: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ﴾ [سورة يس: 39]، قال: «الرفع أعجب إلي من النصب لأنه قال: «وآية لهم الليل» ثم جعل الشمس والقمر متبعين لليل، وهما في مذهبه آيات مثله»⁽¹⁾.

فالشمس والقمر لا يختلفان عن الليل في كونهما آيتين، لذا أجاز الفراء عطفهما على الليل، والذي مكن هذا العطف هو المعنى الذي يربط بين الليل والشمس، والقمر في كونهن آيات. وعلى هذا الإعراب تكون جملة «تَجْرِي لِمُسْتَقَرِّ لَهَا» من الآية (38) حالاً للشمس، وجملة «قَدَرْنَا مَنَازِلَ» حال للقمر. كما جاز أن يكون العطف من باب عطف الجملة على الجملة والذي مكن الواو هذا الاستخدام ما تقدمها من كلام.

ومن أدوات هذا المبحث الفاء، فقد أثبتنا الفراء من خلال تعليقه نصب الأنعام في قوله تعالى: ﴿وَالأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [سورة النحل: 5]، وقال: «نصبت الأنعام بـ«خلقها» لما كانت في «الأنعام» الواو، كذلك كل فعل عاد على اسم بذكره قبل الاسم واو أو فاء أو كلام يحتمل نقلة الفعل إلى ذلك الحرف الذي قبل الاسم. فيه وجهان الرفع والنصب، أما النصب فإن تجعل الواو ظرفاً للفعل، والرفع أن تجعل الواو ظرفاً للاسم الذي هو معه»⁽²⁾.

ونشير إلى ما جاء في النص نصبت «الأنعام بخلقها» لا يريد به أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل والضمير، وإنما أراد بما عاد عليه، وذكر الفعل؛ لأنه لا يتحقق النصب

(1) الفراء 2/378، وانظر المصدر نفسه 3/233 والرفع قراءة ابن كثير وناقع وإبي عمرو، انظر السبعة 540.

(2) الفراء 2/95، وانظر إعراب القرآن للنحاس 2/202. ونشير إلى أن سيبويه أجاز الرفع والنصب بعد الواو والفاء، ويلى، ولكن، وتم، وغيرها انظر الكتاب 1/91.

بالضمير إلا والفعل معه مذكوراً كما أن دلالة الفاء التي تحدث عنها الفراء مقرونة بدلالة الواو التي تقدم الكلام عنها، وهناك مورد جاز فيه أن يتقدم الاسم المنصوب الفاء، وقد اختلفت دلالتها، وسنقف عليه في حينه⁽¹⁾.

ومن أدوات هذا المبحث أيضاً همزة الاستفهام، قال فيها: «كما يجوز أزيد ضربته، وأزيداً ضربته»⁽²⁾ ونستطيع أن نعلل إجازة الفراء لهذا الحكم بعد همزة الاستفهام بأنها جاءت مستفهمة عن كلام تقدم الإخبار عنه.

ونضم إلى الأدوات المتقدمة «إذا» الشرطية الظرفية، فقد أجاز الفراء للاسم الذي بعدها ما تقدم من إعراب، وهي عنده مما يصلح دخولها على الأسماء والأفعال وقد نص عليه في قوله: «وإذا رأيت ما قبل الفعل يحسن للفعل والاسم، جعلت الرفع والنصب سواء، ولم يطلب واحد على صاحبه: مثل قول الشاعر:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالاً أُنِيَّتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَضَلِيكَ جَاوِزُ
فالرفع والنصب سواء»⁽³⁾.

وهذا يجعلنا نقول من خلال ما تقدم من أدوات بأن الفراء يجيز الرفع، والنصب بعد كل أداة صلح عنده دخولها على الأسماء والأفعال سواء أكان من هذا الباب كالأمثلة التي تقدمت، أم لم يكن من هذا الباب، وهو ما لم يعمل الفعل فيما عاد على الاسم المتقدم، فقد أجاز فيه الرفع والنصب أيضاً، والأخير نقف عليه في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [سورة براءة: 6] فقد أجاز رفع ونصب «أحد» ويظهر أنه قول الكسائي أيضاً⁽⁴⁾.

(1) انظر الفراء 423/1.

(2) الفراء 306/1، ونشير إلى أن سبويه اختار النصب بعد همزة. انظر الكتاب 151/1 والمقتضب للمبرد 299/2.

(3) الفراء 241/1 والرفع بعد إذا أجازته سبويه كإجازته النصب في قول الشاعر إذا ابن... والرفع عنده أجود انظر الكتاب 82/1 وفي رافعه اختلف النحاة، ونصبه المبرد بفعل محذوف تقديره «أبلغ» وهو قول ابن هشام انظر المقتضب 75/2، ومعنى اللبيب 355.

(4) انظر الفراء 242/1 - 243 والمصدر نفسه 422/1، وأجاز سبويه والمبرد نصب الاسم بعد إن الشرطية، وجعل منه قول الشاعر:

لَا تَجْزِعْ عِيَّيَ إِنْ مُنْسِئاً أَهْلَكَتَهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِشْ ذَلِكَ فَاجْزِعْ عِيَّيَ

ونصبه بفعل مضمرة انظر الكتاب 134/1 والمقتضب 78/2، إعراب القرآن للنحاس 5/2 شرح

ابن عقيل 521/1.

ونشير إلى أن الفَرَاء حاول أن يلتزم بكل ما تقدم غير أن بعض القراءات جعلته يجزى الرفع، والنصب في بعض الأدوات التي نص على أنها مختصة بالاسم، جاء هذا في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [سورة فصلت: 17] فـ«أما» عنده مختصة بالاسم، وهذا يوجب الرفع التزاماً بالقاعدة التي قدمها غير أن الآية قد قرئت بالنصب أيضاً، وهذا خروج عن القاعدة الأمر الذي دفعه أن يفسر هذا بقوله: «وكان الحسن يقرأ: وأما تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ بنصب، وهو وجه، والرفع أجود منه؛ لأن «أما» تطلب الأسماء، وتمتنع من الأفعال، فهي بمنزلة الصلة للاسم، ولو كانت «أما» أما حرفاً يلي الاسم إذا شئت والفعل إذا شئت كان الرفع، والنصب معتدلين»⁽¹⁾.

فالفَرَاء لم يخطئ قراءة الحسن على الرغم من ذهابه إلى أن «أما» مختصة بالأسماء فهي عنده مما يوجب رفع الاسم بعدها، كما أنه لم يحاول أن يخطئ من ذهب إلى جواز دخولها على الأسماء والأفعال، غير أنه ضعف هذا بقوله: «ولا تقول أما ضَرَبْتَ فعبدَ الله كما تقول: أما عبدَ الله فَضَرَبْتَ، ومن أجاز النصب، وهو يرى هذه العلة، فإنه يقول خلقه ما نصب الأسماء أن يسبقها لا أن تسبقه وكلُّ صواب»⁽²⁾، فالواضح من النص أن الفَرَاء قد أجاز النصب معتمداً على قول من قال به علماً بأنه منع أن يقال: أما ضَرَبْتَ فعبدَ الله، لأن «أما» مختصة بالأسماء وبذا منع أن يتقدم الاسم المنصوب عامله، لعله أن الناصب للاسم حقه أن يتقدمه، لا أن يتقدم عليه في هذا النمط.

وهنا نكتة يجدر الالتفات إليها، وهي أن الفاء الواقعة في جواب «أما» إذا كانت هي

(1) الفراء 14/3 ونشير إلى أن سيبويه ذكر هذه القراءة، ولم ينسبها لأحد، وأن له في الاسم بعد أما وإذا قولين. أحدهما أجاز فيه النصب، والآخر الرفع، واستشهد لجواز الوجهين لـ«أما» في قول الشاعر:

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مَرْ قَالَفَاهُم الْقَوْمُ رَوَيْ نِيَامَا
وله إذا في قول الشاعر:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلَعْتِهِ قَسَامٌ بِقَاسٍ بَيْتَنٌ وَضَلَّيْكَ جَاوِزُ

ونشير إلى أنه لم يُعْلَل وجه النصب بعد «أما»، كما أنه صرح بأن هذين الحرفين من حروف الابتداء. انظر الكتاب 82/1، والمصدر نفسه 95/1، وانظر المقتضب 27/3 وذكر ابن هشام أن «أما» ثابت عن العامل المحذوف. انظر معني اللبيب 82، وانظر القراءة في البحر المحيط لأبي حيان 401/7.

(2) الفراء 14/3 - 15.

التي تقع في جواب الشرط فإن ذلك يحتم على الفراء ألا يجيز النصب بعدها، أو قبلها، وهو مذهبه الذي قد وقفنا عليه في معرض رده على الكسائي، لأن الأخير أجاز أن يتقدم الاسم المنصوب جواب الشرط، ومذهب الفراء هذا ينطلق من قاعدة أن جواب الشرط إذا لم يكن بالفعل المجزوم، فبالفاء، والاسم مرفوع بعدها⁽¹⁾.

وإذا كانت هذه الفاء تختلف من التي تقع في جواب الشرط، فهذا يلزمنا أن نفرق بين فاء الجزاء التي تربط جملة الجواب بأداة الشرط وفعله، وبين الفاء التي تقع في جواب «أما» ونحن نقول باختلافهما، لأن كلاً منهما مرتبطة بأسلوب خاص بها.

نتناول هنا ما جاز فيه الرفع والنصب وقد تقدمه كلام وصلح للاسم أن يرتبط معه بدلالة ما، كأن يكون تابعاً له أو مبيناً لحالة ما، أو يكون منصوباً، أو مرفوعاً بما عاد عليه، وقد مكّنه من ذلك الاعراب ما تقدمه من كلام، وتكون المسألة أكثر وضوحاً من خلال بعض الشواهد القرآنية التي أوردها الفراء منها قوله تعالى: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِي كَفَرُوا﴾ [سورة الحج: 72] فقد أجاز فيها الرفع والنصب وعلل ذلك بقوله: «ترفع، لأنها معرفة فسرت الشر، وهو نكرة، كما تقول مررت بزوجين أبوك وأخوك، ولو نصبتها بما عاد من ذكرها، ونويت بها الاتصال بما قبلها كان، صواباً»⁽²⁾.

يريد أن يقول الفراء بهذا النص إن «النار» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي النار، والجملة من المبتدأ والخبر صفة للشر الذي تقدم ذكره في الآية وتعرب جملة «وعدها» حالاً للنار. وقد فسر هذا كله بما مثله.

أما وجه نصب «النار» عنده فعلى الاشتغال، ونصبها بما عاد عليها في «وعدها» وجملة «النار وعدها» صفة للشر، والذي مكن هذا الإعراب هو كونها تابعاً لما تقدم، وقد نبه إلى ذلك الفراء بقوله: «ونويت بها الاتصال بما قبلها» وعلى هذا لا يمكن النصب. أما القطع فجائز في الرفع فقط.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَحَاقَ بِقَالِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾ [سورة غافر: 45 - 46].

(1) انظر الفراء 2/378.

(2) الفراء 2/230 وأجاز الحفص على أن «النار» بدل من «نير» وهو قول الأخفش أيضاً انظر معانيه 416 وإعراب القرآن للنحاس 2/410.

فقد أجاز الفراء في «النار» الرفع، والنصب والأول على أنها بدل من «سوء العذاب» أما وجه النصب، فهو لا يختلف عما قدمناه من تعليل حيث قال «ولو نصب على أنها وقعت بين راجع من ذكرها، وبين كلام يتصل بما قبلها كان صواباً»⁽¹⁾، فالنار منصوبة بما عاد عليها في قوله «يعرضون عليها» والذي يمكن النصب هو أن جملة «النار يعرضون عليها» مرتبطة بما قبلها، فهي مفسرة لسوء العذاب أو تكون حالاً لآل فرعون.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ (29) ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [سورة الأعراف: 29 - 30]. فقد أجاز نصب «فريقاً» على البدل، معتمداً في هذا الإعراب قراءة أبي لآية، إذ قرأها: تعودون فريقين، كما أجاز نصب «فريقاً» الثانية بما عاد عليها في «عليهم»، واستدل على هذا الإعراب بشواهد من القرآن الكريم⁽²⁾، كما أنه ضم إلى هذا النمط قوله تعالى: ﴿يَعْتَنِي طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [سورة آل عمران: 154]⁽³⁾.

ومما أجاز فيه الرفع والنصب، لأنه يرتبط بما قبله من معنى قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [سورة فاطر: 10] وعلل النصب في «و» العمل الصالح بأمرين، أحدهما أن الآية تتضمن معنى المصاحبة، وجاء تقديره لها: يتقبل الله الكلام الطيب إذا كان معه عمل صالح، أي: إن تقبل الله الكلام الطيب مشروطاً بمصاحبة العمل الصالح. وهذا يشير إلى أن الكلام الطيب لا ينفع من دون أن يكون هناك عمل صالح، والوجه الآخر للنصب هو وجود الواو، بمعنى أنه منصوب بما عاد عليه⁽⁴⁾.

ويقاس جواز الرفع والنصب في «كل» إذا كانت بمنزلة التوكيد المعنوي عند الفراء، ويتضح هذا من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَالطَّيِّبُ صَفَّيْتِ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ [سورة النور: 41].

(1) الفراء 9/3 وأجاز الأخفش أن تكون «النار» بدلاً من «سوء العذاب» أو من «العذاب» نفسه، وذكر النحاس فيه ستة أوجه من الإعراب، انظر معاني القرآن للأخفش 462 إعراب القرآن للنحاس 3/13، مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب 266/2.

(2) انظر الفراء 376/1 ونصبه الأخفش بالفعل «حق» انظر معانيه 297، وانظر أيضاً مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب 1/113.

(3) انظر الفراء 1/240.

(4) انظر الفراء 2/367، ونشير إلى أنه قدر الآية يرفع اللفظ العمل الصالح، وهو بهذا لا يريد نصبه بفعل محذوف بدليل تصريحه بوجود الواو، وحذفه الضمير العائد عند تقديره، وتقديم الفعل وتأخير المفعول...

قال فيها: «ترفع كلا بما عاد عليه من ذكره، وهي الهاء في «صلاته وتسيبته»، ولو أتت: كُلاً قَدْ عَلِمَ بالنصب على قولك: عَلِمَ اللهُ صَلَاةَ كُلِّ، وَتَسْبِيحَهُ، فتنصب لوقوع الفعل على راجع ذكرهم، أشدني بعض العرب.

كُلاً قَرَعْنَا فِي الْحُرُوبِ صَفَاتِهِ فُقِرَزْتُمْ وَأَطَلْتُمْ الْخِذْلَانَا

ولا يجوز: أن تقول: زیداً ضَرَبْتَهُ، وإنما جاز في «كل»، لأنها لا تأتي إلا وقبلها كلام، كأنها متصلة به، كما تقول: مررتُ بالقوم كلهم ورأيتُ القومَ كلاً، يقول ذلك، فلما كانت نعتاً مستقصى به، كانت مسبوقه بأسمائها، وليس ذلك لزيد، ولا لعبد الله ونحوهما، لأنها أسماء مبتدآت⁽¹⁾.

والقول في هذا إن الذي مكن نصب كل في الآية، وفي قول الشاعر هو أنها تفيد توكيد ما قبلها من المسميات، وإن تقدمت عليهن، فهي بحكم هذا المعنى، وهو التوكيد، وهذا التفسير هو الذي أجاز فيها الرفع وژالنصب، ومثل هذا لا يتحقق لغيرها مما يصح أن يبتدأ به كزيد وعبد الله⁽²⁾.

ومما استوى فيه الرفع، والنصب أيضاً هو إذا كان الفعل متعدياً بحرف الجر، سواء أتقدم كلام أم لم يتقدمه كلام كما هو في: «زيداً مررتُ به»، فقد أجاز الفراء في «زيداً» الرفع النصب، والذي يمكنه ذلك هو جواز تكرار حرف الجر، فيقال: بزید مررتُ به. وكان الفراء يريد القول بأن «زيداً مررتُ به» بحكم ما تقدمه كلام لجواز تكرار حرف الجر، واستشهد لهذا بقوله تعالى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [سورة الإنسان: 31]، فقد قرئت «وللظالمين أعَدَّ لَهُمْ...» وأشار إلى أن الواو كالظرف للفعل «أَعَدَّ»⁽³⁾ في الآية.

ولما كنا في هذا النمط أحب أن أضيف إلى هذا جواز نصب الاسم المعطوف على الجار والمجرور. وقد أثبتته الفراء في قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ﴾ [سورة

(1) الفراء 2/255، وانظر المصدر نفسه 2/120، 2/373، 2/378. وذكر النحاس هذين الوجهين، ولم يُفرق بينهما كما فعل الفراء، انظر إعرابه ص 446 وانظر أيضاً مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ص 123، القرطبي 12/278.

(2) ستقف على ضرب آخر «الكل» يرجح فيه الرفع على النصب.

(3) انظر الفراء 3/220 - 227 ونشير إلى أنه ذكر في هذا الموطن شواهد في تكرار حرف الجر.

النساء: 124] ففي أحد وجهين ذكرهما في نصب «رُسُلًا» أنه منصوب عطفاً على محل إلى نوح في قوله تعالى: ﴿كَمَّا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّنَّ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [سورة النساء: 123]، والوجه الآخر أنه منصوب بما عاد عليه، والجملة معطوفة على ما قبلها لوجود العلاقة بينهما، لأن الوحي حادث لهؤلاء الرسل الذين لم يقصصهم الله جلّت قدرته على النبي محمد ﷺ⁽¹⁾.

وهكذا تتضح الصور التي أجاز فيها الفراء الرفع، والنصب من دون أن يرجح أحدهما على الآخر، وهي تكاد تكون محصورة ببعض الأدوات التي صلح دخولها على الأسماء والأفعال وكذلك فيما يكون مرتبطاً بما قبله بمعنى، كأن يكون بدلاً، أو عطفاً، أو بمنزلة التوكيد والأخير محصور في «كل»، أو تكون الجملة، ومعها الاسم المتقدم حلاً، أو نعتاً لمعنى متقدم، ويضم إلى هذا كله الأفعال المتعدية بحرف الجر

النمط الثاني: ما وجب رفعه.

يعالج هذا المبحث ما وجب رفعه في باب الاشتغال، وهو لا يختلف عما تقدم في المبحث الأول في أن يعمل الفعل في عائد ذلك الاسم المتقدم غير أنه لا يشترط فيه أن تتقدم الاسم أداة أو كلام، فقد يكون ذلك حاصلًا، ويجب الرفع فيه، وأشير إلى أن هناك بعض الشواهد القرآنية التي يظن أنها وجب فيها الرفع قياساً بما قننه الفراء من قاعدة قد قرئت بالنصب، وحاول الفراء أن يفرق بينهما، وبين ما تدخل هذا المبحث، وذلك بأنها لم تنصب بما عاد عليها. وسينجلي الفرق وضوحاً من خلال عرضها.

لقد اعتمد الفراء فيما وجب فيه الرفع على ألا يتقدم الاسم أداة يصلح دخولها على الاسم والفعل، وألا يتقدمه كلام يمكنه الرفع والنصب، هذا ما استفدناه في المبحث الأول ومن هنا نجد أن الفراء قد أوجب الرفع في «زَيْدٌ ضَرْبَتُهُ» وإن جاء منصوباً، وهو ما أجازته بعض النحاة فقد أخرجه من هذا الباب ونص عليه في قوله: «ولا يجوز أن تقول «زَيْدٌ ضَرْبَتُهُ» وقد قال بعض النحويين: «زَيْدٌ ضَرْبَتُهُ» فنصبه بالفعل، كما تنصبه إذا كان قبله كلام، ولا يجوز ذلك إلا أن تنوي التكرير، كأنه نوى أن يقع بـ«يقع» الضرب على زيد قبل أن يقع على الهاء فلما تأخر الفعل، أخذ الهاء على التكرير»⁽²⁾.

(1) انظر الفراء 295/1.

(2) الفراء 255/2 ونشير إلى أنه ذكر جواز نصب زيد ورفع في «زَيْدٌ ضَرْبَتُهُ» من دون أن يتضمن كلامه تفسيراً لوجه النصب. انظر 306/1.

فقد فسر الفراء نصب «زيداً» كما هو واضح من النص بأن حق الفعل أن يتقدمه، ولما تأخر عنه جيء بالضمير على التكرار، وبمعنى أن الفعل قد عمل في ذلك الاسم المتقدم، وهو زيد، ولم ينتصب «زيداً» بما عاد عليه مثل ما هو في المبحث الأول، وهذا يجعلنا نقول بأن الفراء أعطى الضمير ما يُعطى لتاء التانيث إذا تقدم الفاعل على الفعل للدلالة على ماهية المتقدم فالضمير هنا كتاء التانيث لم يتمتع بالمحل الإعرابي، والجملة عنده فعلية، وهذا القول يرد به على من نسب إلى بعض الكوفيين بأنهم أعملوا الفعل في الاسم، وفيما عاد عليه⁽¹⁾.

ونعود فنقول: إن الفراء حاول أن يوضح العلة في عدم إمكان أن ينتصب الاسم بما عاد عليه في المثال المتقدم بقوله: «ومثله ما يوضحه قولك: يزيد مررتُ به، ويدخل على من قال: «زيداً ضربته»، على كلمة أن يقول: «زيداً مررتُ به وليس ذلك بشيء؛ لأنه ليس قبله شيء يكون طرفاً للفعل»⁽²⁾، فإنه منع أن يقاس «زيداً ضربته» بـ«زيداً مررتُ به»؛ لأن الأخير متعد بحرف الجر، ولذا جاز نصب «زيداً» على تقدير: يزيد مررتُ به، فكأن زيداً قد تقدمه شيء وليس هذا حاصلًا لـ«زيداً ضربته».

ومما أوجب الفراء رفعه هو إذا كانت الأداة الداخلة على الاسم لا يصلح دخولها على الفعل، أو لم تكن أداة عطف أو استئناف كما تقدم في المبحث الأول، وقد أثبت الفراء هذا من خلال ما جاء به في قول الشاعر:

إِنْ لَمْ أَشْفِ الثُّفُوسَ مِنْ حَيِّ بَكْرٍ وَعَدِيٍّ تَطَّأَهُ جُرْبُ الْجَمَالِ

«فَعَدِيٍّ» مرفوع ومنع نصبه على الرغم من تصدره بالواو، وعلل هذا المنع بقوله: «فلا تكاد العرب تنصب مثل عدي في معناه، لأن الواو لا يصلح نقلها إلى الفعل، ألا ترى أنك لا تقول: وتطأ عدياً جربُ الجمال، فإذا رأيت الواو تحسن في الاسم جعلت الرفع وجه الكلام»⁽³⁾.

فالفراء يشير إلى أن الذي منع النصب هو أن الواو لا يصلح دخولها على الفعل

(1) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة «12» وشرح ابن عقيل 1/ 519.

(2) الفراء 2/ 206، ولم يظهر من كلام سيبويه في «زيداً ضربته» ترجيح الرفع على النصب، وإنما ذهب إلى الرفع إذا ما أسند الفعل إلى «زيد» ونصبه بفعل مضمر يفسره ما بعده، انظر الكتاب 1/ 81، وذكر الأخفش أن النصب كثير عند العرب، انظر معانيه 489.

(3) الفراء 1/ 241.

«تطأ» وهذا التعليل لا نستطيع أن نخرج منه بنتيجة توضح منع دخول الواو على الفعل إلا أن نقول بأن الواو هي واو الحال، وإذا كانت كذلك، فلا يصح دخولها على الفعل المضارع المثبت إلا أن تقدر الجملة خبراً لمبتدأ محذوف، فهذا التوضيح يبين وجه منع دخول الواو على الفعل في قول الشاعر المتقدم ذكره.

ومن أنماط هذا المبحث أيضاً عند الفراء هو إذا كانت الجملة التي عملت في عائد ذلك الاسم المتقدم تابعة له، أو من صلته أو شرطية وأجاز نصب الاسم فيها إذا لم تكن كذلك، وهذا النمط يختلف عما تقدم فيما يستوي فيه الرفع والنصب، وسيتضح الفرق من خلال ما جاء به الفراء بوجوب رفع «كل شيء» في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [سورة القمر: 52].

قال: «فلا يكون إلا رفعاً؛ لأن المعنى - والله أعلم - كل فعلهم في الزبر مكتوب، فهو مرفوع به في» و«فعلوه» صلة لشيء، ولو كانت في صلة لَفَعَلُوهُ في مثل هذا من الكلام، جاز رفع «كل» ونصبها، كما تقول: وكل رجل ضربوه في الدار، فإن أردت «ضربوا كل رجل في الدار» رفعت، ونصبت، وإن أردت «كل من ضربوه هو في الدار» رفعت⁽¹⁾.

فالواضح من النص أن الفراء أعرب «كل» مبتدأ، خبره في «الزبر مكتوب»، فجعل الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف تقديره: «مكتوب» وأعرب «فعلوه» صلة لشيء، ويريد بها صفة لشيء، وهذا الإعراب يمنع نصب «كل» بما عاد عليه في «فعلوه»؛ لأن الصفة تابعة له، وليست مما يعمل به، هذا هو الذي أوجب رفع «كل»

أما إجازاته نصب «كل»، فيخرج عن هذا الضرب، والجملة فعلية، وقد خلت من الصفة والموصوف وليس هناك ما يرجع رفعه ونصبه، مثل ما تقدم في المبحث الأول، وإذا أردنا أن نوضح أثر هذا على المعنى، نقول: إن نصب كل يقيد العموم، وليس هناك تخصيص، ورفع يفيد ذلك، لأنه وصف بالجملة، والفراء أوضح هذا الفرق بما مثله في قوله: «كل رجل ضربوه في الدار»، فإذا نصب «كل» يكون قد تم ضرب الرجال المتواجدين كلهم في الدار، وإذا رفع «كل» فإنه يدل على أن الرجال الذين ضربهم

(1) الفراء 95/2 ونشير إلى أن سببويه أوجب الرفع إذا جاء الفعل الذي عمل في الضمير العائد في جملة هي صفة، أو صلة لاسم الموصول، انظر الكتاب 1/128، وقال بهذا الأخفش، انظر معانيه

متواجدون في الدار وهذا لا يمنع أن يكون هناك رجال آخرون لم يضرئهم في الدار. ونضم إلى هذا المبحث ما أضيف إلى الاسم الموصول نحو: «كُلُّ مَنْ ضَرَبُوهُ فِي الدَّارِ»؛ لأن «ضربوه» صلة الموصول، فلا يصح أن ينتصب الاسم بما عاد عليه في صلته، ومثله إذا كان الاسم نكرة، قد أضيف إلى اسم موصول، ومثَّلَ لَهُ الْفَرَّاءُ فِي قَوْلِهِ «رَجُلٌ مِّنْ ضَرَبُوهُ فِي الدَّارِ»⁽¹⁾. وهذه الأنماط لا تختلف عن الاسم الموصوف الذي وجب رفعه في تعليلها، لأنها مخصصة بالجملة التي تضم ما عاد على ذلك الاسم المرفوع.

ومما وجب رفعه أيضاً هو إذا كانت الجملة شرطية، وأداة الشرط اسم نحو: مَنْ يَسْرِقُ فَاقْطَعُوا يَدَهُ. وهذا لا غبار عليه، لأن لهذه الأداة الصدارة في الكلام، وهي محكومة في هذا الضرب بالرفع.

النمط الثالث: ما رُجِحَ رَفْعُهُ عَلَى نَصْبِهِ.

يمتاز هذا المبحث عن المبحث الأول في أن الاسم إذا ما نصب، فنصبه بفعل مضمر يفسره ما بعده، والذي منع نصبه بما عاد عليه هو تضمنه معنى الشرط بدخول فاء الشرط على الخبر. وهذا السبب هو الذي دفع الفراء إلى أن يرجح الرفع على النصب، وستقف على هذا من خلال ما جاء به من شواهد.

فقد رجح الرفع على النصب إذا كان الاسم غير مؤقت، ويريد به اسم الجنس، وقد دخلت الفاء على الفعل الذي عمل فيما عاد على ذلك الاسم المتقدم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة: 38]، والآية قرئت بالرفع، والنصب، وعلل الفراء الرفع فيها بأن هذه الأسماء، وما دخلت عليه تفيد معنى الجزاء، حيث قال: «فوجه الكلام فيه الرفع؛ لأنه غير مؤقت فرفع كما يرفع في الجزاء، كقولك: مَنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا يَدَهُ، وكذلك قوله: ﴿وَالشَّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [سورة الشعراء: 224] معناه والله أعلم: مَنْ قَالَ الشَّعْرَاءُ اتَّبَعَهُ الْغَاوُونَ، ولو نصبت قوله «والسارق والسارقة» بالفعل، كان صواباً»⁽²⁾.

فالرفع على أنه مبتدأ عمل فيه ما عاد عليه في قوله: فاقطعوا أيديهما، والجملة تفيد

(1) الفراء 96/2 وانظر الكتاب 128/1.

(2) الفراء 242/1 وانظر المصدر نفسه 306/1.

معنى الشرط. أما تفسير وجه النصب عنده، فلا يُظن من النص أنه نصبه بالفعل المذكور في «فاقطعوا»، وإنما يكون بفعل محذوف يفيد الأمر، يفسره ما بعده. (1) وهذا القول يزداد وضوحاً فيما أورده في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [سورة النور: 2].

فقد منع أن ينتصب «الزانية والزاني» بما عاد عليهما، وإنما هو بإضمار فعل قال: (رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله: «كل واحد منهما» ولا ينصب مثل هذا؛ لأن تأويله الجزاء، ومعناه، والله أعلم: مَنْ زَنَى فَأَفْعَلُوا بِهِ ذَلِكَ... وكذلك «السارقُ السارقة» و«اللدانُ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمَا» ولو أضمرت قبل كل ما ذكرناه فعلاً كالأمر، جاز نصبه، فقلت الزانية والزاني فاجلدوا(2).

ومن هذا النص تتضح نقطة الخلاف فيما جاء به الفراء عن غيره من النحاة (3) وذلك أن النصب عنده جاء بفعل مضمّر لوجود الفاء في حين أن غيره يذهب إلى أن النصب واقع بفعل، فهو عنده من هذا الباب الذي نحن بصدد دراسته.

ويشير النص أيضاً إلى أن ما تقدم لبيان هذا النمط ليس محصوراً في اسم الجنس أو بعض أسماء الشرط فحسب، وإنما هو واقع بالاسم الموصول الذي يقترن خبره بالفاء، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا﴾ [سورة النساء: 16] ونضم إلى هذا اسم الإشارة، وإن لم يصرح به الفراء هنا، فقد أجازته في قوله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذوقوه حَبِيبٌ وَعَسَاقٌ﴾ [سورة ص: 57].

وما أجازته من إعراب في الآية، لأنها تفيد معنى الشرط، وهي على تقدير: إن فَعَلُوا هَذَا فَلْيَذوقوه، ولذا أعرب «هذا» منصوباً بفعل محذوف، أو مبتدأ خبره «فليذوقوه»

(1) انظر الفراء 1. 242، وذهب سيبويه في هذا إلى الرفع واستقيح قديم الاسم في سائر الحروف ويوحى كلامه أن الرفع جاء لتضمن الاسم معنى الجنس، وأنه أجاز النصب في الأمر، والنهي، وهو قول الفراء أيضاً انظر الكتاب 1 - 144، معاني القرآن للفراء 2 - 424 إعراب القرآن للنحاس 1 - 495 البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري 1/ 227 - 228، والقرطبي 6/ 166 - 167. وانظر القراءة في البحر المحيط 3 - 476.

(2) الفراء 2/ 244 وانظر المصدر نفسه 1/ 306، 2/ 410، وقول الفراء في إضمار الفعل يتفق فيه مع سيبويه، انظر الكتاب 1/ 140 - 142، وانظر التباين في إعراب القرآن للعكبري 2/ 963، والقراءة في البحر المحيط 6/ 427.

(3) انظر ما تقدم من مصادر.

أو «حَوِينِمٌ وَعَسَاقٌ». ويؤكد قولي هذا أنه استشهد على بيان غرضها بقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [سورة المائدة: 38]⁽¹⁾.

وإذا كان الاسم المتقدم لا يتضمن معنى متقدماً، فقد ذهب الفراء إلى نصبه، حيث قال: (ولو أردت سارقاً بعينه، أو سارقة بعينها، كان النصب وجه الكلام)⁽²⁾. ولا يختلف تفسير العامل لهذا عما تقدم.

وقبل أن أنتقل إلى ضرب آخر من هذا المبحث أشير إلى أن الفاء الداخلة على الفعل «فَأَقْطَعُوا» ليست مما يختص بالاسم، أو الفعل. وإنما هي الفاء التي تدخل على جواب الشرط.

فدخولها عليهما بيان، وهي بذلك ليست ما يشبه الظرف لأحدهما، مثل ما عهدناه في المبحث الأول، ونذكرُ بأنها هي التي منحت الكلام معنى الجزاء، وأنها تختلف عن المختصة بالفعل بأنه في الأخير جاز أن ينتصب الاسم المتقدم عليها بالفعل المذكور، كما هو في قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاغْبُذْ﴾ [سورة الزمر: 66]⁽³⁾.

ومن أنماط هذا المبحث، وهو الذي رجح رفعه على نصبه هو أن يتضمن الاسم معنى الواحد، والجمع. مذكراً كان، أم مؤنثاً، ويفيد معنى الجنس، وقد أثبتته الفراء في «كل»، وما أضيفت إليه، وأوضح أن مثل هذا يفيد الحصر والتوكيد سواء أكان الفعل قد عمل في عائدها، أم لم يعمل. وسيوضح هذا جلياً من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ لِّإِنسِنِ أَرْزَمْتَهُ طَيَّرُوْهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [سورة الإسراء: 13]، قال: (العرب في «كل» تختار الرفع، وقع الفعل على راجع الذكر أو لم يقع، وسمعت العرب تقول: وكلُّ شئٍ؛ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ بالرفع، وقد رجح ذكره وأنشدوني فيما لم يقع الفعل على راجع ذكره:

فَقَالُوا تَعْرِفُهَا السَّمَاوَاتُ مِنْ مِئْتِي وَمَا كُلُّ مَنْ يَغْشَى مِئْتِي أَنَا عَارِفٌ
أَلْفُنَا دِيَاراً لَمْ تَكُنْ مِنْ دِيَارِنَا وَمَنْ يَتَأَلَّفُ بِالْكَرَامَةِ يَأْلَفُ

(1) انظر الفراء 2/410، وانظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب 2/252.

(2) الفراء 1/306 وانظر الكتاب 1/144.

(3) انظر الفراء 2/424 وأجاز أيضاً رفع ونصب لفظ الجلالة بفعل مضمر، وذكر النحاس الأ خلاف بين البصريين والكوفيين بأن النصب بفعل مضمر، ونسب إلى الزجاج أن الفاء تفيد الجزاء انظر إعرابه 829/2.

فلم يقع عارف على «كلّ»، وذلك أن في «كلّ» تأويل: وَمَا مِنْ أَحَدٍ يَغْشَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ، ولو نصبت، لكان صواباً، وما سمعته إلا رفعاً، وقال الآخر:

قَدْ عَلِقْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلِيَّ ذُنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَضْعِ
رفعاً، وأنشدنيه بعض بني أسد نصباً⁽¹⁾.

و«كلّ» مرفوعة سواء أعمل الفعل في عائدها، كما هو في الآيتين أم لم يعمل في عائدها، كما هو في البيتين، والذي رجح الرفع هو أن «كلّ» تفيد والمضاف إليه نفي الجنس: لأنها بمنزلة: مَا مِنْ أَحَدٍ، وهذا بمنزلة: لا أحد، والأخير محله الرفع⁽²⁾. هذا كله مضافاً إليه معنى الحصر الذي تتضمنه النصوص المتقدمة تفسر ترجيح الرفع.

وقد يقال: إِنَّ الآيتين لم يتضمنا معنى النفي، فكيف جاز لنا أن نجعلهما بهذا الحكم؟ والجواب عن هذا السؤال هو أننا لو أمعنا النظر في الآية ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْمَنَتْهُ طَيْرُهُ فِي غُؤُوبِهِ﴾ [سورة الإسراء: 13] لعرفنا أنها تتضمن معنى الحصر والتوكيد، لأنها بمعنى: مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَلْمَنَتْهُ طَائِرُهُ فِي غُؤُوبِهِ، ولا يمكن اعتبار كل إنسان بمنزلة من أحد إلا وأن تكون مسبوقه بالنفي أو شبهه ف«كلّ إنسان» بمنزلة ما من إنسان. وإذا جاءت بعض أمثلة الفراء متضمنة للنفي، وبعضها لم يتضمن النفي فلان مثل هذا عنده سيان ويتضح هذا من ترجيحه الرفع لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة يس: 12] حيث قال: «والرفع وجه جيد، قد سمعت ذلك من العرب، لأن «كلّ» بمنزلة النكرة إذا صحبها الجحد، فالعرب تقول: هَلْ أَحَدٌ صَرَبْتَهُ، وفي «كلّ» مثل هذا التأويل. ألا ترى أن معناه: مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا قَدْ أَحْصَيْنَاهُ»⁽³⁾.

ويتضمن النص نكتة تدعو الالتفات إليها، وهي قوله «إذا صحبها الجحد» فهذا الشرط في النكرة، وليس في «كلّ».

قضايا متفرقة:

اسعى تحت هذا العنوان إلى أن أفق على بعض القضايا النحوية التي تخص هذا الباب، لأنها كما سيتضح من موضوعاتها لا تبتعد عن باب الاشتغال، منها جواز أن

(1) الفراء 242/1 ونصب النحاس «كلّ» بفعل مضمر، ولم يشير إلى معنى الحصر انظر إعرابه 235/2.

(2) انظر الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي 195.

(3) الفراء 2/373.

يعرب الاسم عطف بيان إذا ما نصب. فقد أجاز الفراء أن تعرب جهنم في قوله تعالى: ﴿وَأَحْلُوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبُورِ ۗ جَهَنَّمَ يَصَلُّونَهَا﴾ [سورة إبراهيم: 28 - 29]، نصباً على أنها تفسير لدار البوار. ويقصد بالتفسير هو عطف البيان؛ لأن جهنم في الآية تفيد توضيح متبوعها، وأجاز رفعها على الابتداء، أو بما عاد عليها⁽¹⁾.

ومنها جواز أن ينصب الاسم عطفاً على ما قبله، وليس له أن ينتصب بما عاد عليه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [سورة الإسراء: 105 - 106]. فقد نصب «قرآناً» عطفاً على «مبشراً» وأجاز ذلك الإعراب؛ لأن قرآناً يتضمن معنى رحمة أي: وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَرَحْمَةً⁽²⁾.

وهناك مورد اتفق فيه الفراء مع غيره من النحاة بجواز نصب الاسم المتقدم بفعل محذوف، وهو يختلف عما قدمناه بأنه لم يقترب بالفاء جاء هذا في أحد وجهين ذكرهما في نصب «لوطاً» في قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا ءَاتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [سورة الأنبياء: 74] قال: (نصب «لوط» من الهاء التي رجعت عليه من «آتيناه» والنصب الآخر على إضمار «وَأَذْكُر لُوطًا»، أو «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا» أو ما يذكر في أول السورة وإن لم يذكر، فإن الضمير إنما هو من الرسالة أو من الذكر)⁽³⁾.

ومن أبرز هذه القضايا هو جواز أن يتقدم الاسم المنصوب أداة الشرط، فقد أجاز الفراء ذلك، والاسم منصوب بما عاد عليه، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَقَوْمٌ نُوِّجَ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ﴾ [سورة الفرقان: 37] فقوم منصوب بما عاد عليه في «أغرقناهم»، وهو جواب الشرط⁽⁴⁾.

(1) انظر الفراء 132/2 - 133 وإعراب النحاس «جهنم» بدلاً من «دار البوار» انظر إعرابه 183/2.

(2) انظر الفراء 77/2 وأجاز الرفع على الابتداء، أو بما عاد عليه، كما أجاز البديل في قراءة الخفض لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ نَارٍ وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج 72]. انظر 277/2 والمصدر نفسه 230/2. وهذا المعنى لم يوقفنا عليه النحاس علماً بأنه ذكر تفسيرات أخرى، انظر إعرابه 263/2. وأجاز مكي بن أبي طالب عطفه على نية حذف المضاف. تقديره «صاحب قرآن» انظر مشكل إعراب القرآن 35/2.

(3) الفراء 207/2 وهو يتفق في هذا مع سيبويه وغيره انظر الكتاب 90/1 إعراب القرآن للنحاس 377/2 البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأثيري 268/2، القرطبي 306/11.

(4) انظر الفراء 268/2 وأجاز عطفه أيضاً، ورد النحاس على ما ذهب إليه الفراء بأن «أغرقنا» ليس ما يتعدى إلى مفعولين، ويرد على النحاس بأن الفراء لم يصرح بهذا المعنى. انظر إعراب القرآن 2/468، ومشكل إعراب القرآن 132/2 - 133.

وهذا يشير إلى أن الفراء قد أجاز أن يتقدم معمول جواب الشرط على أداة الشرط. وتذكرُ هنا برده على الكسائي في جواز أن يتقدم معمول جواب الشرط على الجواب نفسه.

بعد أن وضحت مباحث هذا الباب هناك مسألة، وهي جواز أن ينتصب الاسم، وقد عمل الفعل باسم يعود على ذلك المتقدم، فقد أجاز الفراء هذا في قوله تعالى: ﴿كَلَّا تَبَدَّلَ اللَّهُ مَا بَدَّلْتُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْكُرُونَ﴾ [سورة الإسراء: 20]، إذ قال في نصب «كلا» وهؤلاء: (أوقعت عليهما تمذ، أي: تمذهم جميعاً)⁽¹⁾.

ومثل هذا لم يدخله النحاة في باب الاشتغال، ويظهر أن ليس هناك فرق بين الآية وما تقدم من حيث الغرض؛ لأن ما جاء في الآية بمنزلة ما قدمناه في «كل» من أنها بحكم التوكيد المعنوي.

وبذا يكون تصور الفراء ومعالجته لهذا الباب من النحو واضحاً، فقد قدم من القواعد التي كان تعتمد على علاقة الاسم المتقدم بما يحيطه من معنى تمكن من الوقوف على ضروب الاشتغال، وأنماطه، وما يتمتع به الاسم من إعراب. وأسلوبه هذا لا ينفصل عن معالجته لأبواب النحو الأخر، ولا سيما قضية العامل. فهي عند تمثل مدى علاقة ذلك الاسم بما يحيطه من معنى، إذ نجده ينتصب الاسم تارة بما عاد عليه، وشرطه فيه أن يتقدم ما يمكنه من هذه العلاقة كأداة مختصة بالفعل، أو مشتركة بين الفعل والاسم، كما ينصبه بما عاد عليه أيضاً شرط أن يكون متعلقاً بما قبله من معنى سواء أكان ذلك الارتباط الدلالي مختصاً به وحده، كأن يكون بدلاً أو معطوفاً، أو غير ذلك، أو يكون ارتباطه به وبالجملة التي بعده، فتعرب الجملة والاسم المنصوب بها حالاً، أو نعتاً، أو غير ذلك، ومثل هذا وقفنا عليه في رفع الاسم أيضاً.

أما نصب الاسم بفعل مضمر، فقد وقفنا عليه في موردين أحدهما إذا كان الاسم المنصوب معرفاً بالألف واللام التي لا تفيد الجنس، ومنه قراءة النصب لقوله ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة: 38]، وقد أخرجنا من هذا الباب.

والآخر إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين بنفسه، فقد أجاز إضمار فعل ناصب

(1) الفراء 2/120، ونص النحاس على أن «هو» بدل من «كل» انظر إعرابه 2/236.

للاسّم المتقدّم، كما أجاز نصبه بفعل متقدّم عليه أو بما عاد عليه.. منه قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ عَاقِبَتُهُمْ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [سورة الأنبياء: 74].

ونشير إلى أن الفراء في كلا الموردين أضمر فعلاً، يختلف في دلالة وغرضه عن الفعل المذكور، مما يشعر أنهما ليسا من هذا الباب. الأمر الذي دفع الفراء إلى هذا الإضمار.

المبحث السادس

الضمير عند الكوفيين

«القسم الأول»

الضمير العائد في القرآن

لقد اهتم النحاة بدراسة الضمير كاهتمامهم بالموضوعات النحوية الأخرى، حيث شغل حيزاً واسعاً في كتب النحو تناول فيه النحاة ماهية الضمير، وأقسامه، وعلّة بنائه إلى غير ذلك من القضايا التي تتعلق بالضمير نفسه غير أن هناك جانباً مهماً أهمله النحاة، وهو مسألة عود الضمير على ما قبله. فخلو هذه المصادر سوى بعض الإشارات جعل لهذا البحث أهمية، إذ تسعى فيه إلى بيان ما جاز أن يعود عليه الضمير، ومدى مطابقتها أو مخالفتها إياه من حيث كونه مذكراً أو مؤنثاً أو غير ذلك مما سيأتي بيانه.

ولا ريب أن هذا البحث لا يخص المهتمين بدراسة النحو فحسب، وإنما يهم المختصين بدراسة النص القرآني أيضاً، وذلك أنه اعتمد على الأساليب القرآنية التي من خلالها نسعى إلى الكشف عما يتضمنه من دلالات، وما يترتب عليها من أسباب، كالذي في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [سورة النساء: 159]، إذ جاز للضمير في «موته» أن يعود على الكتابي أو على عيسى عليه السلام، ولكل منهما تفسير يؤثر على المعتقد الديني. وكالذي في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [سورة براءة: 62]، إلى غير ذلك مما يستوجب الوقوف على معرفة ما جاز أن يعود عليه الضمير.

وقد انصب اهتمامنا في هذا البحث على بيان ما جاز أن يعود عليه الضمير دون

الخوض في الجوانب التفسيرية أو الوصفية للنص القرآني؛ لأن في ذلك أنصرافاً عن الهدف الذي نسعى من وراءه.

وكان كتاب «معاني القرآن» للفراء مصدراً لهذا البحث لأمرين: أحدهما هو أن هذا الكتاب يُعد من المصادر المتقدمة التي اهتمت بدراسة النص القرآني من الجانب الدلالي، والآخر هو أن الفراء يمثل أحد أركان المدرسة الكوفية. وهذا لا يعني أننا أهملنا أوجه الخلاف فيما جاز أن يعود عليه الضمير فيما سنقف عليه من شواهد، فقد أثبتته في هوامش البحث ليبقى المتن محصوراً على ما جاء به الفراء، ولوضوح الرؤية عند هذه المدرسة في هذه المسألة.

وقد عالجت الموضوع من خلال تقسيم الضمير نفسه إلى ضمير المفرد، وضمير المثني، وضمير الجماعة، وبيان ما جاز أن يعود عليه كل منها. وأتبع ذلك بخاتمة وهوامش البحث، وفهرست للمصادر والمراجع التي أفاد منها البحث.

مبحث ضمير المفرد:

حق هذا الضمير أن يعود على مذكرٍ كان أم مؤنثٍ، وهناك موارد في القرآن الكريم جاز لهذا الضمير فيها أن يعود على ما ليس هو له. وهذا ما سنقف عليه مقدمين في ذلك عوده على المفرد لفظاً ومعنى.

1 - عوده على المفرد لفظاً ومعنى:

وهذا الضرب من الضمير العائد، هو الأصل فيه، وقد أشار الفراء إليه في أكثر من موضع؛ منها قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾ [سورة الأنعام: 84]، فقد نص على أن الضمير في «ذريته» يعود على نوح (عليه السلام)، وقد تقدم ذكره، قال: «لا الهاء لنوح»⁽¹⁾.

﴿وَإِنْ جَاءُوا لِلسَّلَامِ فَأَجِّحْ لَهُمْ﴾ [سورة الأنفال: 61]، فالضمير في «لها» يعود على «السلام»⁽²⁾، وهو مؤنث عند أهل الحجاز⁽³⁾. وهذا أحد قولين ذكرهما في الآية.

(1) الفراء 1/342، وانظر المصدر نفسه 1/249، 1/291، 1/458، 2/85، 2/311.

(2) الفراء 1/416.

(3) انظر معاني القرآن للأخفش 325، وإعراب القرآن للنحاس 1/684.

2 - عوده على اسمين من جنس واحد أو على أحدهما اجتزاء:

ذكر الفراء جواز أن يعود ضمير المفرد المؤنث على اسمين ينضويان تحت جنس واحد، أو يعود على أحدهما اجتزاء، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقِدُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: 34] قال: «ولم ينقل: يتفقونهما، فإن شئت وجهت الذهب والفضة إلى الكنوز، فكان توحيدهما من ذلك، وإن شئت اكتفيت بذكر أحدهما من صاحبه»⁽¹⁾.

كما أجاز أن يعود الضمير على الذهب أو الفضة اجتزاء بالآخر، ونص على هذا في موارد أخرى⁽²⁾.

3 - عودة على اسمين ليسا من جنس واحد أو على أحدهما، متقدماً كان أو متأخراً:

لم يفرق بينهما، وهذا يشير إلى أنه أجاز له «أو» أن تكون بمعنى الواو، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تَحَكُّرًا أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [سورة الجمعة: 11]، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْتَسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرَوْهَا بَرِيئًا﴾ [سورة النساء: 112]. قال: «يقال: كيف قال «به»، وقد ذكر الخطيئة والإثم؟ وذلك جائز أن يكنى عن الفعلين، وأحدهما مؤنث بالتذكير والتوحيد، ولو كثر، لجاز الكناية عنه بالتوحيد، لأن الأفاعيل يقع عليها فعل الواحد، فذلك جائز، فإن شئت جعلت الهاء للإثم خاصة، كما قال: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تَحَكُّرًا أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [سورة الجمعة: 11]، فجعله للتجارة في تقديمها وتأخيرها،

(1) الفراء 434/1، وذكر الطبرسي وجوهاً أربعة، أحدها ما ذهب إليه الفراء، انظر مجمع البيان 52/10

(2) انظر الفراء 286/1، وانظر المصدر نفسه 445/1، 458/1، 193/2، 257/2، 258، 33/3، ونسب

النحاس إلى المبرد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا...﴾ إلى أن العطف جاء متأخراً حيث قدرها: وإذا رأوا تجارة انفضوا إليها، ثم عطف الثاني على الأول، فدخل فيما دخل فيه. انظر إعراب القرآن 3/431، ويريد بهذا أن الضمير لم يثن، لأن العطف جاء بعد أن استكملت الجملة دلالتها. وهو تفسير غير قائم على دليل. وذهب الأخفش إلى أن الضمير في «يحمى عليها» يعود على الآخر، وأضمر في الأول إيجازاً، وجعل منه قول الشاعر:

نحن بما عهدنا وأنت بما عهدت
نك راضٍ والرأي مختلف
انظر معاني القرآن للأخفش 330، وهذا المعنى في البيت ذهب إليه سيبويه والمبرد. انظر الكتاب 75/1، والمقتضب 3/114، والمصدر نفسه 73/4، وذكر الطبرسي أن الضمير في قوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا...﴾ يعود على التجارة؛ لأنها أهم لما كانت تصرفهم. انظر مجمع البيان 77/28.

ولو أتى بالتذكير، فجعلنا كالفعل الواحد لجاز⁽¹⁾.

واضح من النص أن الفراء يذهب إلى جواز أن يعود ضمير المفرد المذكر على متقدمين، أحدهما مؤنث، كما أجاز أن يعود ضمير المفرد المؤنث على متقدمين، أحدهما مذكر، وهذا يشير إلى أن الفراء لم يجعل الغلبة للمذكر سواء أتقدم المذكر على المؤنث أم تأخر، مستنداً في ذلك على قراءة عبد الله بن مسعود «وإذا رأوا لهواً أو تجارة انفضوا إليها»⁽²⁾.

وقوله «عن الفاعلين» يريد بهما وبما جاء بعدهما من جمع يفيد الكثرة أو غير ذلك من الأفاعيل المصادر، إذ جاز أن يعود عليها ضمير المفرد، وقوله هذا لا يعني أنه محصور في ما كان مصدراً، فقد ذكر جوازه في العاقل، كالذي في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [سورة طه: 117]، وفيها ضمير المفرد يعود على مثني أحدهما مؤنث. قال: «ولم يقل: فتشقى؛ لأن آدم هو المخاطب، وفي فعله اكتفاء من فعل المرأة، ومثله قوله في «ق» ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَيْدٌ﴾، [سورة ق: 17] اكتفى بالقعيد من صاحبه، لأن المعنى معروف»⁽³⁾.

ويضم إلى هذا ما أورده في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلِئَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَكَلَةً أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ [سورة النساء: 12]، قال «ولم يقل «لهما»، وهذا جائز، إذا جاء حرفان في معنى واحد به «أو»، أسندت التفسير إلى أيهما شئت، وإن شئت ذكرتهما فيه جميعاً، تقول في الكلام: من كان له أخ أو أخت فليصله، تذهب إلى الأخ، وفليصلها، تذهب إلى الأخت، وإن قلت «فليصلهما» فذلك جائز، وفي قراءة تنا «إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما»⁽⁴⁾.

(1) الفراء 1/ 286 - 287، وانظر المصدر نفسه 3/ 157، وانظر ما جاء في هامش 5.

(2) الفراء 1/ 287.

(3) الفراء 2/ 193، وانظر إعراب القرآن للنحاس 2/ 360، وانظر ما جاء في توجيه ذلك مجمع البيان 150/16.

(4) الفراء 1/ 257 - 258، وانظر المصدر نفسه 1/ 305، 1/ 445، وأجاز الأخفش الإخبار عن ذلك بالمفرد سواء أكان مذكراً أم غير ذلك. انظر معاني القرآن للأخفش 232، وجوز النحاس مثل هذا على نية حذف العامل في قوله تعالى: ﴿وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه﴾ انظر إعراب القرآن 2/ 646، وأجاز أبو البركات ابن الأنباري أن يعود الضمير على واحد، انظر البيان في غريب إعراب القرآن 1/ 245، وانظر الآية في القرطبي 5/ 78، والقضايا النحوية في تفسير القرطبي ص 16.

وحصره هذا الأسلوب في العطف بـ«أو» غير دقيق لأنه أجازته بالواو في قوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ اللَّهُ يُنَادِيهِمْ إِنَّهُ اللَّهُ جَمَلَ لَكُمُ الْبَيْلَ وَالنَّهَارَ لَتَشْكُرُوا فِيهِ﴾ [سورة القصص: 73] كما أجاز أن يثنى فيقال: «فيهما»⁽¹⁾.

ونشير هنا إلى أن الفراء جعل «أو» بمعنى الواو العاطفة دليلنا في ذلك هو أنه أجاز أن يعود الضمير على المعطوف والمعطوف عليه كما أجاز أن يعود عليهما ضمير المثني وهذا يعني اشتراكهما في الحكم وهو موضع خلاف بين النحاة⁽²⁾.

4 - عوده على أحد المتقدمين، وجيء بالآخر لتعظيم شأنه:

قد يعود ضمير المفرد على أحد اسمين متقدمين، قد اشتركا في حكم الفعل لفظاً بواو العطف. هذا ما نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [سورة التوبة: 62]، قال: «وَخَدَّ بِرِضْوِهِ»، ولم يقل: يرضوهما؛ لأن المعنى والله أعلم بمنزلة قولك: ما شاء الله، وشئت، إنما يقصد بالمشيئة قصد الثاني، وقوله ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ تعظيم لله مقدّم قبل الأفعال، كما تقول لعبدك: قد أعتقتك الله، وأعتقتك، وإن شئت أردت «يُرْضَوْهُمَا»، فاكثفت بواحد، كقوله:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف
ولم يقل: راضون⁽³⁾.

فالفعل الذي يشترك فيه العبد مع الخالق، إنما يذكر فيه على سبيل التعظيم، والضمير يعود على العبد، وهذا التفسير يجبرنا إلى القول بأن من العطف ما يؤتى به

(1) انظر الفراء 147/1.

(2) معجى «أو» بمعنى الواو موضع خلاف بين البصريين والكوفيين. والظاهر جوازه لما جاء من شواهد في هذا المعنى. انظر هذه المسألة في «الفراء 2/363، إعراب القرآن للنحاس 2/773، الأنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري مسألة «67» مغني اللبيب 89، القرطبي 1/15، شرح ابن عقيل 2/233، القضايا النحوية في تفسير القرطبي 402 - 403.

(3) الفراء 1/445. وانظر المصدر نفسه 2/257-258 ونسب النحاس في هذه الآية إلى سيبويه أنه قدرها «الله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه»، ونسب إلى المبرد تقديره: الله أحق أن يرضوه ورسوله، على التقديم والتأخير، وليس في الآية حذف، وهو قول الطبرسي. ويظهر مخالفة هذين القولين للفراء. انظر إعراب القرآن 2/28، ومجمع البيان 10/90. وانظر ما جاء في هذا مغني اللبيب 509.

لغرض التعظيم. والوجه الآخر الذي تضمنه النص فهو حوار أن يعود ضمير المفرد على المثني.

5 - عوده على أحد المتقدمين دون الآخر:

وهذا الضرب يختلف عما تقدم بأن ليس هناك ما يحمل معنى المصدر أو الجنس، أو التعظيم، وإنما الضمير فيه يعود على أحدهما دون الآخر دون أن تكون هناك قرينة لفظية تشير إلى من يعود عليه الضمير. أورد ذلك الفراء في قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ [سورة المائدة: 27]، فالكاف في ﴿لأقتلنك﴾ يعود على أحد الاسمين، ولا يصلح أن يعود عليهما جميعاً؛ لأنه من باب التهديد والوعيد الذي صدر من أحدهما للآخر⁽¹⁾.

ولو أمعنا النظر في الآية⁽²⁾ لوجدنا أن ليس فيها ما يوضح العائد عليه لفظاً بحيث يخصص الذي يعود عليه الضمير. والثفت الفراء إلى هذه القضية من خلال تناوله الآية نفسها، وأوضح من عاد عليه الضمير بقوله: «ولم يقل: قال الذي لم يتقبل منه ﴿لأقتلنك﴾؛ لأن المعنى يدل على أن الذي لم يتقبل منه هو القائل لحسده لأخيه: لأقتلنك، ومثله في الكلام أن تقول: إذا اجتمع السفية والحليم حَمِدَ، تنوي بالحمد الحليم، وإذا رأيت الظالم والمظلوم أعنت، وأنت تنوي: أعنت المظلوم، للمعنى الذي لا يُشكَلُ»⁽³⁾.

فالقرينة التي تضمنتها الآية والمحكي - وهي المعنى - هي التي تخصص من عاد عليه الضمير، لأن الذي تهدده هو الذي لم يتقبل منه كما أن الحمد لا يكون إلا للحليم، والإعانة لا تكون إلا للمظلوم، وليس للظالم. هذا ما عليه النص.

أما إذا كان المعنى مشكلاً غير واضح فيه عود الضمير، فذلك، لا يصح إلا بالقرينة اللفظية، وقد عالج الفراء هذه المسألة في قوله: «ولو قلت: مر بي رَجُلٌ وامرأة فأعنت، وأنت تريد أحدهما، لم يجز حتى يتبين، لأنهما ليس فيهما علامة تستدل بهما على موضع المعونة إلا أن تريد: فأعنتهما جميعاً»⁽⁴⁾ على نية إضمار ضمير المثني.

(1) انظر الفراء 305/1.

(2) قوله تعالى: ﴿فتقبل من أحدهما﴾.

(3) الفراء 305/1، وانظر هذا المعنى في مجمع البيان 72/6.

(4) انظر الفراء 235/1، والمصدر نفسه 372/1، 425/1، 332/2، وبهذا قال الزجاج. انظر مجمع =

ذكر الفراء جواز أن يعود ضمير المفرد على الجماعة، سواء أكان ذلك الجمع لمذكر عاقل أم غير عاقل، ومن الآخر قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَحَمَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَن لَّئِن لَّا عَزَّرَ اللَّهُ غَيْرَ اللَّهِ بِآيَاتِكُمْ بِوَدَّ﴾ [سورة الأنعام: 46]، فقد ذكر في أحد وجهين أوردتهما في الآية أن الضمير الهاء في ﴿به﴾ يعود على الحواس الثلاث، وعلل جواز ذلك بأن الأفاعيل إذا توحدت جاز أن يكنى عنها بضمير الواحد، وجعل منه قول الشاعر.

مِثْلُ الْفِرَاحِ نَتَقَّتْ حَوَاصِلُهُ

فالهاء في «حواصله» تعود على الفراح، وهي جمع غير عاقل.

ومما جاء في العاقل في غير القرآن، قول الراجز:

كَذَلِكَ ابْنَةُ الْأَعْيَارِ خَافِي بَسَدٍ مَالَةَ الرِّجَالِ وَأَضْلَالَ الرِّجَالَ أَقَاصِرُهُ

يريد: أقاصرههم. فعاد بضمير المفرد على الجمع⁽¹⁾. وقد تقدم من هذا فيما جاء في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ [سورة التوبة: 62]⁽²⁾.

7 - عوده على العدد إذا أفاد الكثرة:

ذكر الفراء جواز أن يعود ضمير المفرد على العدد إذا تجاوز العشرة للدلالة على الكثرة، كما أجاز أن يعود على ما هو أقل من العشرة، وأكثر من الثلاثة، وستتضح هذه المسألة أكثر عند عرضنا لما سيأتي في عود ضمير الجماعة على ما هو أقل من العشرة⁽³⁾.

= البيان 67/7. وذهب الأخفش إلى جواز أن يعود على الواحد، أو عليهما جميعاً، انظر معاني القرآن للأخفش 275.

(1) انظر الفراء 2/109، والمصدر نفسه 2/327، وانظر ما جاء في الآية إعراب القرآن 2/600.

(2) قدمنا جواز توحيد الضمير العائد على المصدر، وهنا نشير إلى جواز أن يوحد المصدر إذا كان لأكثر من واحد. وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَأَغْرَقُوا بِهِنَهُمُ﴾ [الملك: 11]، انظر الفراء 3/171، كما أجاز أن يتعدد المصدر، ويراد به الواحد، وجعل منه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [براءة: 17]، ويراد بها المسجد الحرام، وهو في هذا يشير إلى أن العرب قد تذهب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد. انظر 1/72، والمصدر نفسه 1/426، 3/167، وانظر إعراب القرآن للنحاس 3/472.

(3) الفراء 1/435.

وهذا يختلف عما تقدم بأن اللفظ الذي يعود عليه الضمير المفرد يحمل معنى الجنس أو الجمع، وأجازه إذا أضيف إليه بعض ما يعود عليه الضمير، ذكر ذلك فيما أورده في قوله تعالى: ﴿لَيْسَتُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [سورة الزخرف: 13] فالضمير الهاء في ﴿ظهوره﴾ يعود على معنى الجمع في الفلك والأنعام في الآية المتقدمة، وهما يحملان معنى الجمع، والجنس، وهو مثل الجيش والجنود والجميع. ومنع الفراء أن يفرد ﴿الظهر﴾ من الآية بسبب أن معناه ولفظه يدلان على الواحد⁽¹⁾، والذي أجاز هذا المعنى في الضمير هو إضافة الظهور الذي يدل على الجمع، ولا يمكن أن يتمثل في الواحد إليه، فأكسبه الدلالة على الجمع.

وهذا لا يعني أن الفراء اشترط لمثل هذا العائد هذه الإضافة، وإنما جاء ذلك في الآية لعدم إمكان أن يكون الظهر في أكثر من واحد، ولو كان اللفظ المضاف ليس مما يختص بما يعود عليه، لجاز إفراده، وقد نص على ذلك في قوله تعالى: ﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ﴾ [سورة الحجر: 5]، فالضمير الهاء يعود على الأمة، وهي تحمل معنى الجمع، ولم يشترط أن يكون المضاف جمعاً⁽²⁾، وجعل منها قوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولًا كَذَّبُوهُ﴾ [سورة المؤمنون: 44]، فالهاء يعود على الأمة، وأضيف إليه ﴿رسول﴾. وهو مفرد و﴿الأمة﴾ في الآيتين تحمل معنى الجمع بدليل أنه أخبر عنها بصيغة الجمع في قوله تعالى: ﴿يَسْتَأْخِرُونَ﴾، و﴿كذبوه﴾⁽³⁾.

وقد تثار قضية أخرى، وهي أنه قال ﴿ظهوره﴾ وهو ذكر الضمير، ولم يؤنثه، والفراء عالج هذه المسألة في آية أخرى في قوله تعالى: ﴿شَفِيفُكُ يَمًا فِي بَطُونِهِ﴾ [سورة النحل: 66] قال: «وأما قوله ﴿مما في بطونه﴾، ولم يقل: بطونها، فإنه قيل - والله أعلم - إنَّ النعم، والأنعام شيء واحد، وهما جمعان، فرجع التذكير إلى معنى النعم، إذ كان يؤدي عن الأنعام، أنشدني بعضهم:

إِذَا زَأَيْتَ أَنْجُمًا مِنَ الْأَسَدِ جَبِهَتْهُ أَوْ الْخِرَاءَ وَالْكَنْدُ
بَالَ سُهَيْلٍ فِي الْقَضِيحِ فَكَسَدَ وَطَابَ أَلْبَانُ اللَّقَاحِ وَبَرَدَ

(1) انظر الفراء 28/3.

(2) انظر الفراء 84/2.

(3) انظر الفراء 84/2.

فرجع إلى اللبني، لأن اللبني والألبان يكون في معنى واحد، وقال الكسائي ﴿نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ﴾ بطون ما ذكرناه، وهو صواب⁽¹⁾.

فالفَرَاءُ فسر جواز تذكير الضمير مراعاة للمعنى، وفسره الكسائي بأنه يعود على الذكر.

ويظهر مما جاء به الفَرَاءُ أنه قد فهم من قول الكسائي بأن الضمير يعود على الجميع، لأنه أورد شواهد قد تقدم ذكرها، وفيها يعود ضمير المفرد على الجمع، منها قول الشاعر:

مِثْلُ الْفَرَاخِ نَتَقَتْ حَوَاصِلَهُ⁽²⁾

9 - عوده على اسمين، أحدهما يحمل معنى الجمع:

ذكر الفَرَاءُ جواز ذلك في كلامه عن قوله تعالى: ﴿وَجَمَلِيَّ الْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَذُكَا﴾ [سورة الحاقة: 14]، قال: «ولو قيل في ذلك: وحملت الأرض والجبال فدكت، لكان صواباً، لأن الجبال والأرض كالشيء الواحد»⁽³⁾.

والذي حمل الفَرَاءُ على هذا القول هو أن الجبال جزء من الأرض، فممكن ذلك أن يعود عليهما ضمير الفرد، وهذا يعني عدم جوازه إن كان أحدهما ليس جزءاً من الآخر. أما لو كانا من جنس واحد فقد تقدم جوازه في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ﴾ [سورة براءة: 34].

10 - جواز أن يُعدل بالضمير العائد من المخاطب إلى المتكلم:

ذكر الفَرَاءُ جواز أن يعدل من الخطاب إلى المتكلم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَتْ عَدُوًّا لِحَبِيبِي فَإِنَّهُ زُلْزَلُهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [سورة البقرة: 97]، فالكاف يعود على النبي محمد ﷺ، وأجاز أن يقال في الموضع نفسه ﴿على قلبه﴾ على أنه يعود على النبي

(1) الفراء 2/ 108 - 109، وانظر الكتاب 3/ 230، إعراب القرآن 2/ 216، مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب 2/ 16، البيان في غريب إعراب القرآن 2/ 800، القرطبي 10/ 124.

(2) الفراء 2/ 109.

(3) الفراء 3/ 181. وذكر النحاس أنهما جمعان، وليس كما ذهب إليه الفراء، كما أجاز أن يعود عليها ضمير المفرد والجمع، فيقال: «دككن»، أو «دكت»، انظر إعراب القرآن 3/ 498.

11 - جواز أن يعود الضمير المخاطب على الغائب:

ذكر الفراء جواز ذلك في قراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى: ﴿وَهَذَا لَشُرَكَائِكُمْ﴾ [سورة الأنعام: 136]، إذ قرأها ﴿وهذا لشركائهم﴾، قال الفراء فيها: «وهو كما تقول في الكلام: قال عبد الله: إن له مالاً، وإن لي مالاً، وهو يريد نفسه، وقد قال الشاعر:

رَجُلَانِ مِنْ ضَبَّةٍ أَخْبِرَانَا إِذَا زَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانَا
ولو قال: «أخبرنا أنهما رأيا كان صواباً»⁽²⁾.

وهذا الضرب من الكلام يعرف في باب الحكاية، كالذي في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [سورة مريم: 30].

وهناك مسألة أخرى ترتبط في هذه، أوردها الفراء، غير أنها تختلف عما قبلها بأن الخطاب قد يراد به المخاطب نفسه، أو يُنزل الخطاب منزلة الغائب. ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾ [سورة القيامة: 20]، فقد قرئت ﴿بل تحبون العاجلة﴾، وهي قراءة ابن كثير وغيره⁽³⁾.

والفراء عالج هذه القراءة في قوله: «والقرآن يأتي على أن يخاطب المنزل عليهم أحياناً، وحيناً يُجعلون كالغيب، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينِ يَوْمِ يُرِيحُ طَيْبَةٌ﴾ [سورة يونس: 22]»⁽⁴⁾.

فالضمير في ﴿بِهِمْ﴾ يعود على كنتم، فرجع من الخطاب إلى الغيبة، ومما يرجع فيه من الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿وَسَقَنَهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ (٢١) إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُرْهًا ۗ وَكَانَ سَعْيُكُمْ تَشْكُورًا﴾ [سورة الإنسان: 21 - 22]

(1) انظر الفراء 63/1، أما الضمير في «أنزله» فإنه يعود عند الفراء على القرآن، ومن النحاة من ذهب إلى أنه يعود على جبريل عليه السلام، انظر البيان في غريب إعراب القرآن 111/1، والقرطبي 2/36.

(2) الفراء 1/356.

(3) انظر القراءة في السبعة في القراءات 621.

(4) الفراء 3/211 - 212، وانظر شرح القوائد السبع لأبي بكر بن الأنباري 300.

سنقف في هذا الضرب من العائد على أن الضمير يعود على ما لم يكن له ذكر في اللفظ، ويفسر العائد عليه من المعنى الذي تضمنه النص سواء أكان ذلك من فعل، أم غيره.

والفراء نص على تواجد مثل هذا النمط في القرآن الكريم، وجعل مه قوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلْنَاهُ نَقْعًا﴾ [سورة العاديات: 4]. قال: «يريد بالوادي، ولم يذكره قبل ذلك، وهو جائز؛ لأن الغبار لا يثار إلا من موضع، وإن لم يُذكر، وإذا عرف اسم الشيء كُنِيَ عنه، وإن لم يُجَرِّ له ذكر. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [سورة القدر: 1] يعني القرآن، وهو مستأنف سورة، وما استثناه في سورة إلا كذكره في آية قد جرى ذكره فيما قبلها كقوله: ﴿حَمِّمٌ ﴿١﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿٢﴾﴾ [سورة الدخان: 1 - 3] وقال الله تبارك وتعالى: ﴿فَكَالَ إِنِّ أَحَبَّتْ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [سورة ص: 32] يريد الشمس، ولم يجر لها ذكر»⁽¹⁾.

فالذي يتأمل النص يجد أن الفراء أجاز ذلك في أمرين، أحدهما أن العائد عليه الضمير قد ذكر في موضع آخر، كما هو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [سورة القدر: 1]، إذ جاز للهاء في ﴿أنزلناه﴾ أن يعود على «الكتاب» في قوله تعالى: ﴿حَمِّمٌ ﴿١﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [سورة الدخان: 1 - 2]، علماً بأن سورة القدر قد استؤنفت بـ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾.

والآخر الذي أجاز فيه ذلك هو ما يحمله المعنى من قرينة تمكن الضمير من أن يعود على ما لم يكن له ذكر، كما هو في قوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلْنَاهُ نَقْعًا﴾ [سورة العاديات: 4]، فذلك لا يحدث إلا في الوادي، لأن ما تحدته الخيل من آثار للغبار لا يحصل إلا في مثل ذلك الأماكن. وهناك شواهد قرآنية أخرى تضمنت هذا الأسلوب من عود الضمير، وقد تعرض لها الفراء في مواضعها⁽²⁾.

ولم ينحصر جواز عود الضمير على ما لم يكن له ذكر فيما تقدم، فهناك مورد ثالث جاز فيه هذا الضرب من العائد، وقد أشار إليه الفراء في موارد قرآنية، وأوضح بأن العائد عليه الضمير يعرف من معنى الفعل الذي تضمنته الآية، كالذي في قوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [سورة المائدة: 8]، قال فيها: «لو لم تكن ﴿هو﴾ في الكلام، كانت

(1) الفراء 3/285، وانظر شرح الفوائد السبع 22، والمصدر نفسه 182، والبيان في غريب إعراب القرآن 2/315، والبيان في إعراب القرآن للعكبري 2/1100، والقرطبي 15/195.

(2) انظر الفراء 2/239، والمصدر نفسه 3/89، 3/113.

﴿أقرب﴾ نصباً، يكنى عن الفعل في هذا الموضع بـ ﴿هو﴾، وبـ ﴿ذلك﴾، تصلحان جميعاً. قال في موضع آخر ﴿إِذَا تَجَبَّهْتَ الرُّسُولَ فَفَعَلْتُمَا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرٌ﴾ [سورة المجادلة: 12]، وفي الصف ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة الصف: 11]، فلو لم تكن ﴿هو﴾، ولا ﴿ذلك﴾ في الكلام، كانت نصباً؛ كقوله ﴿أَنْتُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة النساء: 171]⁽¹⁾.

فالفراء أعرب ﴿هو﴾ مبتدأ، وما بعده خبره، وهذا الضمير يعود على المعنى الذي يتضمنه الفعل، تقديره: العدل هو أقرب للتقوى.

وقول الفراء: إنه يعود على الفعل؛ لا يعني بذلك أنه يعود على الفعل نفسه، كما يظن، وإنما يعود على المصدر الذي يفهم من معنى الفعل. ويتضح تفسيره لهذا المعنى أكثر من خلال ما أورده في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾ [سورة المائدة: 45]، فمثل لعود الضمير في ﴿به﴾ على معنى المصدر في ﴿تصدق﴾ بقول مَنْ قَالَ: قدمت القافلة ففرحت به، أي: فرحتُ بقدومها⁽²⁾. فالضمير في ﴿به﴾ يعود على المصدر الذي يستقى من معنى الفعل.

وفي هذا الضرب من الضمير العائد جاز تذكيره أو تأنيته بحسب المقدر وقد أشار إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ [سورة فصلت: 35]، قال: يريد وما يلقى دفع السيئة بالحسنة إلا مَنْ هو صابر، أو ذو حظٍ عظيم، فأنثها لتأنيث الكلمة. ولو أراد الكلام، فذكره، كان صواباً⁽³⁾. فواضح من النص أن لفظة الكلمة التي عاد عليها الضمير لم ترد فيما تقدم من آيات، وإنما أراد بالكلمة هي دفع السيئة بالحسنة، كما أجاز تذكيره مراعاة للكلام، وهو لا يختلف في مدلوله عن الأول.

وهناك نكتة في هذه القضية، وهي أنه لا يشترط في الضمير أن يكون بارزاً، وإنما جاز الاستتار فيه، وقد أشار الفراء إلى هذا في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [سورة محمد: 17]، فالضمير المستتر الذي هو فاعل ﴿زادهم﴾ يعود على المعنى الذي تضمنه ﴿اهتدوا﴾⁽⁴⁾، أي: على المصدر المفهوم من معنى الفعل. والتقدير: زادهم الاهتداء هدى.

(1) الفراء 1/303.

(2) انظر الفراء 3/18، وانظر المصدر نفسه 2/311، وانظر أيضاً إعراب القرآن 3/41، ومجمع البيان 23/24.

(3) الفراء 1/312، وانظر المصدر نفسه 1/404، 1/416، ومجمع البيان 6/106.

(4) الفراء 3/61.

مبحث ضمير المثني:

إن ضمير المثني يعود على ما ثني من الأسماء، ولا يمنع بأن يعود على غير ذلك،. وهذا الضمير يختلف عن ضمير المفرد بأنه لا يكون مستتراً في أي حال من الأحوال كما أنه لا يعود على ما لم يكن له ذكر. فتلك خاصية امتاز بها ضمير المفرد. والقضايا التي سنقف عليها والتي وردت في ما عاد عليه هذا الضمير بعضها تتعلق بتركيب الجمل غير أننا سنتناولها من خلال ما عاد عليه، وستضح تلك الموارد من هذا العائد ونمطه.

1 - عوده على المثني لفظاً ومعنى:

وهذا الأصل فيما يعود عليه، وقد جعل منه الفراء أحد قولين ذكرهما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [سورة البقرة: 229]. فالضمير في ﴿عليهما﴾ يعود على الزوجين⁽¹⁾.

وهناك نكتة يجدر الإشارة إليها، وهي إذا ما أضيفت الجوارح إلى ضمير المثني، أو ضمير الجماعة يختار جمعها، على التثنية، وأجاز الفراء ذلك في غير الجوارح من الإنسان، وجعل من الأول قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة: 38]، قال: «وإنما قال: ﴿أيديهما﴾، لأن كل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافاً إلى اثنين فصاعداً جمع، فقيل: قد هشمتم رؤوسهما، وملاّت ظهورهما، وبطنونهما ضرباً. ومثله ﴿إِنْ تَوَلَّوْا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [سورة التحريم: 4]. وإنما اختير الجمع على التثنية؛ لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان: اليدين والرجلين والعينين. فلما جرى أكثره على هذا دُهِبَ بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب الاثنين⁽²⁾.

وأجاز الفراء تثنيته، وجعل منه قول أبي ذؤيب الهذلي:

فتخالسا نفسيهما بنوافذ كبنوافذ العبط التي لا ترفع

أما إضافة غير الجوارح قد نص على أنه مخالف لبعض النحويين، وجعل منه ما

(1) انظر الفراء 1/147، وانظر إعراب القرآن 1/266.

(2) الفراء 1/306 - 307، وانظر مجمع البيان 6/89 - 90، ونسب النحاس إلى الخليل قوله: «أرادوا أن يفرقوا بين ما في الإنسان منه واحد، وما فيه إثنان، فقال: أشبعت بطونها». انظر إعراب القرآن 1/496.

يقال للرجلين خليتما نساء كما، ويريد امرأتين وخرقتما قُمصيكما⁽¹⁾.

ونلمس مما تقدم من شواهد قرآنية وشعرية وغيرهما مما نذكره أن هذا الضرب من الإضافة لا يتم إلا إذا كان المضاف إليه ضميراً، وهذا هو الذي دعانا إلى أن نتوسع في هذا الضرب من الإضافة إلى ضمير المثنى

2 - عوده على اسمين أحدهما يحمل معنى الجمع:

ذكر فيما تقدم في ضمير المفرد جواز عودة على مثل هذا العائد، وهنا نذكر القول الآخر في مثل هذا الضرب، وهو جواز أن يعود ضمير المثنى عليه، وقد أورده الفراء فيما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَجُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا﴾ [سورة الحاقة: 14]. قال: «ولم يقل: فدككن، لأنه جعل الجبال كالواحد، وكما قال: ﴿أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا﴾ [سورة الأنبياء: 30] ولم يقل: كن رتقاً⁽²⁾.

واضح أن الفراء أنزل الجبال منزلة المفرد. ومفرده مذكر، فكان أولى أن يعود ضمير المذكر، لغلبة المذكر على المؤنث، وإن كانت هذه الغلبة غير ملزمة عنده.

ولنا أن نقول فيما أورده الفراء هو أن ﴿الجبال﴾ لم تنزل منزلة المفرد، كما ذهب إليه، وإنما هي على معنى الجمع، ومثل هذا جاز أن يعود عليه ضمير المفرد المؤنث؛ لأنه لما لا يعقل، ولما عطفت ﴿الجبال﴾ على الأرض ثني الضمير العائد عليهما. وكذا القول في غيره من الشواهد

3 - عوده على المفرد أو الجمع:

أجاز الفراء أن يعود ضمير المثنى على المفرد أو غيره في أسلوب عرفته اللغة العربية، وتضمنته القرآن في أكثر من موضع. ولم يكن هذا الضرب من عود الضمير عن الشعر بعيد، كما أن الفراء لم يبخل في التوسع به.

فمن خلال ما أورده نستطيع أن نحصر جواز ذلك في أسلوبين، أحدهما أنه أكثر ما يكون في الأمر أو المصاحبة. ويتضح هذا الضرب فيما جاء به في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِي مَهَمِّكُمْ كُلِّ مَكْفَرٍ عَبِيدٍ﴾ [سورة ق: 24]، قال: «العرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر به

(1) الفراء 1/307.

(2) الفراء 3/181، وانظر إعراب القرآن للنحاس 3/498، ومجمع البيان 29/43.

الاثنان، فيقولون للرجل: قوما عنا، وسمعت بعضهم: ويحك! إرحلاها، وأزجراها،
وأشد في بعضهم:

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْبِسَانَا بِئْسَ عِزٌّ بِأُصُولِهِ، وَاجْتَرَّ شَيْحَا
... قال وأنشدني أبو ثروان:

وإن تجزراني يَا أَبْنَ عَقَّانَ أَتَرْجِرُ وَإِنْ تَدْعَانِي أَحْمَ عِزُّضاً مُمْتَعَا
ونرى أن ذلك منهم أن الرجل أدنى أعوانه في إبله وغنمه أثنان، وكذلك الرقعة
أدنى ما يكونون ثلاثة، فجرى كلام الواحد على صاحبيه⁽¹⁾.

يتضح من النص أن الذي مكنَّ خطاب الواحد، أو الجماعة بالاثنتين الرقعة في
السفر، إذ إنها لا تكون أقل من ثلاثة، وأنه أدنى ما يكون للمرء من أعوان في رعاية
الإبل اثنان، ولذلك اعتاد العرب أن ينادوا، أو يخاطبوا الواحد بالاثنتين.

وذكر الفراء أيضاً أن أكثر خطاب الشعراء بالمتنى، سواء أكان بصيغة الأمر أم
بأسلوب آخر. وجعل من الأول قول امرئ القيس:

خَلِيلِي مُرًّا بِي عَلَيَّ أُمَّ جُنْدُبِ نَقَّضِي لُبَانَاتِ السُّؤَادِ الْمَعْدِبِ
فقد أراد بـ«خليلي مُرًّا» الواحد، واستدل عليه بما بعده، وهو:

أَلَمْ تَرَ أَنِّي كُنَّمَا جِئْتُ طَارِقاً وَجَدْتُ بِهَا طَيْباً، وَإِنْ لَمْ تَطِيبِ
فقوله: «ألم تر» أفهم بأن النداء كان للواحد. وجعل منه أيضاً قول الشاعر:

خَلِيلِي قُومًا فِي عَطَالَةٍ فَانظُرَا أَنَارًا تَرَى مِنْ نَحْوِ بَابَيْنِ أَوْ بَرَقَا
والدليل على أن المنادى مفرد قوله «ترى» وهي رواية أخرى بالنون⁽²⁾.

أما الأسلوب الآخر فهو عوده على أحد الاسمين المتقدمين دون الآخر، ولم يكن
على نحو الأمر أو المصاحبة. وإنما وسَّمه بأنه من سمة العربية دون أن يصفه أو يعرفه

(1) الفراء 78/3.

(2) الفراء 78/3 - 79، ونسب النحاس في هذا إلى الخليل والأخفش أن الألف للواحد، وهو من
فصيح العرب، ونسب إلى المازني والمبرد بأن أصل الفعل «التق» والثاني جيء به للتوكيد. ولذا
ثني الفعل؛ وهناك تفسيرات أخرى. انظر فيها إعراب القرآن 220/3، والبيان في غريب إعراب
القرآن 386/2، ومجمع البيان 109/26 - 110، والبيان في إعراب القرآن للمعكبري 1176/2،
القرطبي 16/17.

بشيء. وجعل من هذا القول الثاني الذي أورده في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [سورة البقرة: 229]، فذكر أن المراد بالزوج في الآية الرجل دون المرأة، والجناح على الزوج، وعلى هذا فالضمير ﴿عليهما﴾ يعود على الزوج⁽¹⁾..

وجعل من ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿نَسِيًا حُوتَهُمَا﴾ [سورة الكهف: 61]. والآية في كليم الله موسى عليه السلام، وصاحبه، إذ نسي الأخير الحوت، واستدل الفراء على ذلك بما بعد من قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي نَسِيْتُ الْحُوتَ﴾ [سورة الكهف: 63] فالضمير في ﴿نسيًا﴾ يعود على صاحب موسى عليه السلام، كما هو في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا الْمَأْكُوتُ وَالْمَرْتَاتُ﴾ [سورة الرحمن: 22]، فالضمير في ﴿منهما﴾ يعود على ما يخرج منه الملح لا العذب⁽²⁾.

4 - عوده على اسمين مفردين يحملان معنى الجنس:

ذكر الفراء جواز أن يعود ضمير المثنى على اسمين مفردين يحملان معنى الجنس، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة: 38]، فكل من لفظة ﴿السارق﴾، و ﴿السارقة﴾ يحملان معنى الجنس، وجاز للضمير في ﴿أيديهما﴾ أن يعود عليهما. كما أنه أجاز في هذين الاسمين أن يدل على الواحد، والجمع⁽³⁾. وهذا ما يشير إلى جواز عود ضمير المثنى عليهما.

مبحث ضمير الجماعة:

لا يختلف هذا الضمير في القضايا التي وردت فيه عما تقدم في ضمير المفرد وضمير المثنى، غير أنه يلتقي مع ضمير المثنى في أنه لا يكون مستتراً ولا يعود على ما

(1) الفراء 1/147، وانظر المصدر نفسه 1/333، وذكر الطبرسي في تفسير «عليهما» أنه لو وُحِدَ الضمير لأوهم أن المرأة عاصية، وذكر قولاً آخر، هو أن المرأة مقرونة بالزوج، فثنى الضمير، وإنما حقيقته أنه يعود على الزوج وحده. انظر مجمع البيان 2/234، وذكر النحاس قولين في الآية يتفان وقول الفراء انظر إعراب القرآن 1/266.

(2) الفراء 2/180، وانظر المصدر نفسه 2/154، 3/115، وانظر مجمع البيان 2/234، وخالف النحاس الفراء في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا...﴾، وذكر فيها أوجه كلها تجمع على أن الضمير يعود على الماء والملح، والخلاف هنا في تفسير الآية، وليس في الضمير العائد، لأنه سبق أن أجازاه كما قدمناه وقال بهذا المعنى الذي ذهب إليه النحاس ابن كثير، انظر إعراب القرآن 3/305، والمصدر نفسه 1/266، وتفسير ابن كثير 6/489.

(3) انظر الفراء 3/167، وانظر مجمع البيان 6/90.

ليس له ذكر. ومما يمتاز به أيضاً أن عوده على ما لم يوضع له - وهو الجمع - كثير.
ويفسر ذلك حملاً على المعنى وهذا ما سنقف عليه من خلال ما ورد من شواهد
قرآنية.

1 - عودة الضمير المذكر منه على المؤنث مراعاة للمعنى

أورد الفراء هذه المسألة في قوله تعالى: ﴿وَلَتَأْتِيَنَّ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا﴾
[سورة النساء: 102]، قال فيها: «ولم يقل: آخرون، ثم قال ﴿لَمْ يُصَلُّوا﴾ ولم يقل:
﴿فَلتصل﴾، ولو قيل ﴿فَلتصل﴾، كما قيل ﴿أخرى﴾، لجاز ذلك»⁽¹⁾.

فكلام الفراء يشير إلى جواز أن يعود الواو، وهو ضمير الجماعة على ﴿طائفة﴾؛
لأنها بمعنى الجمع، كما يظهر أيضاً أنه أجاز إفراده، مراعاة للفظ.

2 - عوده على المفرد لتعظيم شأنه:

جاز لضمير الجماعة أن يعود على المفرد لتعظيم شأنه، وقد نص على هذا الفراء
في أحد أوجه أوردها في تفسير ما عاد عليه الضمير «هم» في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ خَوَافٍ
مِّنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ﴾ [سورة يونس: 83]، قال: «.. كما يذهب بالواحد إلى الجمع؛ ألا
ترى أنك تخاطب الرجل، فتقول: ما أحسنتم، ولا أجملتم، وأنت تريده بعينه، ويقول
الرجل للفتيا يفتي بها: نحن نقول كذا وكذا، وهو يريد نفسه»⁽²⁾.

نخلص من النص إلى أن ضمير الجماعة جاز أن يعود على المفرد، ولذا أجاز
للضمير «هم» في ﴿ملئهم﴾ أن يعود على فرعون، إذ تقدم ذكره. وللفراء وجه آخر في
تفسير عود الضمير «هم» على فرعون، في أنه يختلف في غرضه عن هذا الذي أوردهنا،
سنقف عليه تحت «عودة على الاسم المفرد بتفسير».

3 - عوده على المثني مراعاة للمعنى أو للفظ معاً:

أجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ طَائِفَتًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَنُوا﴾ [سورة الحجرات:
9]، أن يعود ضمير الجماعة الواو على ألف الاثنين، وأجاز في غير القرآن تشنيته. قال:

(1) الفراء 1/285، وانظر المصدر نفسه 2/208، 3/42، وقال بهذا الطبرسي 5/213.

(2) الفراء 2/391، وانظر في هذا المعنى النحاس 2/82، والقرطبي 9/13.

«ولو قيل «اقتتلنا» في الكلام كان صواباً، وكذلك قوله «هَذَانِ حَصَمَانِ أَخَصَمُوا فِي رَبِّهِمَا» [سورة الحج: 19]، ولم يقل: اختصما»⁽¹⁾.

ويفهم من الآية الكريمة: «وإن طائفتان اقتتلوا» أن الضمير قد عاد على مثني يتضمن معنى الجمع، فإن الطائفة تتمثل بجماعة من الناس، غير أن قوله تعالى: «هَذَانِ حَصَمَانِ أَخَصَمُوا فِي رَبِّهِمَا» [سورة الحج: 19]، يختلف عن الأولى بأن الواو عاد على المثني الذي يتضمن معنى الجمع، وعلى هذا فإنه جاز لضمير الجماعة أن يعود على المثني لفظاً ومعنى⁽²⁾.

4 - عوده على اسمين لا يشتركان في الحكم مراعاة للمعنى:

وهذا لا يختلف عن الأول سوى أن ما عاد عليه الضمير اسمان لم يشتركا في الحكم، وهما مذكران نكرتان، يفيد أن معنى العموم، جاء ذلك في قوله تعالى: «أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ» [سورة السجدة: 18]، قال: «ولم يقل «يستويان»؛ لأنها عام، وإذا كان الاثنان غير مصمود لهما، ذهب مذهب الجمع، تقول في الكلام: ما جعل الله المسلم كالكافر، فلا تُسَوِّينَ بينهم، وبينهما، وكل صواب»⁽³⁾. وستقف على جواز عوده على أحد المتقدمين دون أن يشتركا في الحكم، ويتضح تعليقه لجواز هذا النمط من العائد بما أورده في قوله تعالى: «فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ» [سورة الأعراف: 30]، قال «وفي قراءة أبي» عليه الضلالة» فإذا ذكرت اسماً مذكراً لجمع، جاز جمع فعله، وتوحيده، كقوله تعالى: «وَأِنَّا لَجَمِيعٌ حَادِرُونَ» [سورة الشعراء: 56]، وقوله: «أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرُونَ» [سورة القمر: 44]، وكذلك إذا كان الاسم مؤنثاً، وهو الجمع، جعلت فعله كفعل الواحدة الأنثى، مثل الطائفة، والغضبة، والرفقة، وإن شئت جمعته، فذكرته على المعنى، كل ذلك قد أتى في القرآن⁽⁴⁾.

(1) انظر الفراء 285/1، وانظر ما جاء في الآية معاني القرآن للأخفش 347، ومشكل إعراب القرآن 1/390، والبيان في إعراب القرآن 2/683، القرطبي 8/369 - 370.

(2) الفراء 285/1، وانظر المصدر نفسه 1/333، وانظر الثيبان في إعراب القرآن 2/1170، والقرطبي 16/316، وعاب النحاس على ما ذهب إليه في الآية بعدم معرفته أسباب النزول. انظر إعراب القرآن 2/395.

(3) الفراء 2/332، وانظر المصدر نفسه 1/258.

(4) الفراء 1/285، ونسب النحاس هذا القول إلى الكسائي أيضاً انظر إعراب القرآن 1/609، والمصدر نفسه 3/297، ومجمع البيان 27/78.

وإنما جاز ذلك في الضمير العائد كما هو واضح من كلام الفراء لجواز أن يوحد الإخبار عنهم بالمفرد أو الجمع، مذكراً كان أم مؤنثاً.

ويوحى كلام الفراء أنه لا يجوز ما تقدم في ضمير الجماعة أن يعود على مفرد، مذكراً كان أم مؤنثاً، ودالاً على المثني. وهذا ليس كذلك، إذ نص عليه في قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أُنْتَكَبُوا إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْحَقِّ﴾ [سورة ص 31]، فالضمير الواو يعود على «الخصم» وهو مصدر يؤدي عن الواحد، والاثنين والجمع. وهنا أدى عن الاثنين واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَيْنَ﴾ [سورة ص 22]⁽¹⁾.

وأحب أن أشير هنا إلى نكتة فيما أورده الفراء هو ما تقدم من آيات قد اختلفت فيها ما عاد عليه الضمير ففي الآية الأولى والثانية كان الاسم مما لا يدل على معنى الفعل. وفي الآية الأخيرة مما يدل على معنى الفعل. فجاز فيه أن يدل على الواحد فأكثر، والذي جمعهم هو أن ما تقدم يدل على الجمع.

5 - عوده على أحد المتقدمين دون الآخر:

وهما لفظان يدلان على الجنس، أورد الفراء جوازه في قوله تعالى: ﴿وَيَمَعَّرَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ [سورة الأنعام: 130]، فالقارئ للآية ينصرف إلى أن الضمير في ﴿منكم﴾ يعود على الجن والإنس، علماً بأن الرسل لم تكن إلا من الإنس، وفي ذلك قال الفراء: «فيقول القائل: إنما الرسل من الإنس خاصة، فكيف قال للجن والإنس ﴿منكم﴾. قيل هذا كقوله: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَمِسَانِ﴾ [سورة الرحمن: 19]، ثم قال: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا الذُّلُومُ وَالْمَرَجَاتُ﴾ [سورة الرحمن: 22]، وإنما يخرج اللؤلؤ والمرجان من الملح دون العذّب، فكأنك قلت: يخرج من بعضهما ومن أحدهما»⁽²⁾.

ومن يُمعن النظر فيما ورد في النص يجد أن الفراء ذكر جوز ذلك عمّن لم يُسمهم، وقد تقدم جواز ذلك في ضمير المفرد، وقد عده الفراء من سعة العربية، والفرق

(1) انظر الفراء 1/391، وانظر إعراب القرآن 2/790، وذهب الطبرسي إلى أن الضمير يعود على المدعي والمدعى عليه، ومن تابعهما، انظر مجمع البيان 23/105.

(2) انظر الفراء 1/354، وانظر المصدر نفسه 1/147، وذهب النحاس إلى أن «منكم» يعود عليهما جميعاً لما فيه من معنى التكليف والمخاطبة انظر إعراب القرآن 1/580، وذكر ابن كثير أنه في بعض الروايات ورد ذكر رسل من الجن: وهو قول مرفوض. انظر تفسيره 4/102 - 103.

بينهما أن ما تقدم جاز أن يحتمل عود الضمير على الاثنين، كما جاز أن يعود على أحدهما، وفي هذا المورد لا يعود إلا على ما يخرج منه اللؤلؤ والمرجان
6 - عوده على الاسم المفرد بتفسير:

لقد تقدم جواز أن يعود ضمير الجماعة على الاسم المفرد لتعظيم شأنه وما نتناوله في هذا المورد هو أن الضمير يعود على اسم مفرد لا يحتمل معنى الجنس، ولا يراد به تعظيم شأنه، وإنما جاز ذلك فيه، لأنه إذا ما ورد ذكره فلا يحتمل أن يكون وردّه أو ذكره منفرداً وإن كان يفهم من النص ذلك، وإنما هناك من يحيط به عند قدومه.

وهذا الضرب من الضمير العائد يتضح فيما أورده الفراء من أقوال في تفسير الضمير العائد في قوله تعالى: ﴿فَمَا ءَمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَا لَهُمْ﴾ [سورة يونس: 83]، فالضمير «هم» في ﴿ملئهم﴾ عند الفراء يعود على فرعون. وفسر جواز ذلك بقوله: «وإنما قال: ﴿وملئهم﴾، وفرعون واحد؛ لأن الملك إذا ذكر بخوف أو بسفر أو قدوم، من سفر، ذهب الوهم إليه وإلى من معه؛ ألا ترى أنك تقول: قدم الخليفة، فكثر الناس، تريد بمن معه، وقدم فغلبت الأسعاز، لأنك تنوي بقدومه قدوم من معه»⁽¹⁾.

يريد أن يقول الفراء إن في الآية إيجازاً، وذلك أن ذكر فرعون وحده لا يعني أنه لم يكن مصحوباً بزمرته، بل هم معه، شأنه شأن الملك إذا ما قيل: قدم الملك، يعني أنه قدم هو وحاشيته. والذي مكن هذا المعنى في الآية هو القرينة، وهي الخوف فإنه يكون من فرعون وجنده.

وهناك توجيه آخر ذكره الفراء في الآية، وهو أن ثُمّت مضافاً محذوفاً في الآية. تقديره: آل فرعون، كقوله تعالى: ﴿وَسَبَلِ الْقَرْيَةِ﴾ [سورة يوسف: 82]، أي: أهل القرية⁽²⁾. وجعل من القول الأول قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّيُّ إِذَا طَلَقْتَهُرُ الْبِسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَلِّيَهُنَّ﴾ [سورة الطلاق: 1]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا بِعَثْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيْنَ وَأَدْعُوا مَن أَسْتَلْقَمَهُ مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِنَّمَا يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [سورة هود: 13 - 14]. فالأمر ﴿مثل﴾ للواحد ثم أعاد عليه ضمير الجماعة في ﴿لكم﴾⁽³⁾.

(1) الفراء 1/ 476 - 477، وانظر المصدر نفسه 5/2، وما جاء في هامش 46.

(2) انظر الفراء 1/ 477.

(3) انظر الفراء 1/ 477، والمصدر نفسه 5/2.

7 - عوده على اسمين لفظاً ومعنى:

جازا لضمير الجماعة أن يعود على اسمين لفظاً ومعنى من دون أن يحملاه معنى الجنس، وقد أجاز الفراء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [سورة الأنبياء: 78]، فالآية نزلت في حكم داود وسليمان عليهما السلام، والضمير «هم» في ﴿لِحُكْمِهِمْ﴾ يعود عليهما جميعاً⁽¹⁾. ولا ريب أن ذلك يفسر جوازه لتعظيم شأنهما.

وجعل منه الفراء أيضاً قوله تعالى: ﴿وَصَرَّفْنَاهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْفَالِقِينَ﴾ [سورة الصافات: 116]، والآية في إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام قال: فيها: «فجعلهما كالجمع، ثم ذكرهما بعد ذلك اثنين، وهذا من سعة العربية...»⁽²⁾ شأنه شأن عوده على المفرد، وقد تقدم ذكره.

8 - عوده على جمع غير عاقل:

لقد أشار الفراء إلى جواز أن يعود ضمير الجماعة على جمع غير عاقل، جاء ذلك من خلال ما أورده في تفسير ضمير جماعة الإناث «هن» في قوله: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ الْبَلْغُ وَالنَّهَارُ وَاللَّيْلُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا سَجْدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ [سورة فصلت: 37]، قال: «خلق الشمس، والقمر والليل والنهار، وتأنسهن في قوله ﴿خلقهن﴾؛ لأن كل ذكر من غير الناس وشبههم، فهو في جمعه مؤنث، تقول: مر بي أثواب، فابتعثهن، وكانت لي مساجد، فهدمتهن، وبنيتهن. يبنى على هذا».

يريد أن يقول: إن كل ما هو غير عاقل في جمعه جاز أن يعود عليه ضمير جماعة الإناث، ونذكر هنا ما تقدم في جواز أن يعود على مثل هذا الجمع ضمير المفرد كي لا يفهم من قوله أن الضمير «هن» محصور بذلك.

9 - عوده على الثلاثة إلى العشرة، والعكس جائز:

ناقش الفراء مسألة عود الضمير على الأعداد، وذكر أن العدد إذا زاد على الاثنين

(1) انظر الفراء 208/2. وذكر الطبرسي «إنما جمع في موضع التثنية، لإضافة الحكم إلى الحاكم والمحكوم، أو لأن الاثنين جمع، فهو ممثل: إن كان له أخوة، وهو يريد أخوين» مجمع البيان 47/17، وانظر تفسير ابن كثير 4/577.

(2) انظر الفراء 2/390 - 391، ويظهر من قول الطبرسي الذي أورده في الآية أن الضمير يعود عليهما، وعلى قومهما. انظر مجمع البيان 23/80.

إلى العشرة. فإن أكثر ما يعود عليه ضمير الجماعة، وإذا ما زاد على ذلك، فإنه يعود عليه ضمير المفرد. وأجاز العكس أيضاً على أنه لم يُؤثِرْهُ على الأول. وقد أوضح ذلك فيما أورده في قوله تعالى: ﴿مِنهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الَّذِينَ الْفَتِمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [سورة براءة: 36].

فالضمير «هن» في ﴿فيهن﴾ يعود على «أربعة»، ولم يقل ﴿فيها﴾. فسر ذلك الفراء حيث قال: «وكذلك كلام العرب لما بين الثلاثة إلى العشرة، تقول: ثلاث ليالٍ خلون، وثلاثة أيام خلون إلى العشرة فإذا أجزت العشرة، قلت: حَلَّتْ، وَمَضَتْ ويقولون لما بين الثلاثة إلى العشرة «هُنَّ» و«هؤلاء»، فإذا أجزت العشرة، قالوا: هي وهذه، إرادة أن تعرف سمة القليل من الكثير.

ويجوز في كل واحد ما جاء في صاحبه أنشدني أبو القمقام الفقعسي:
أضْبَحْنَ فِي فَرْحٍ وَفِي دَارَاتِهَا سَبْعَ لِيَالٍ غَيْرَ مَعْلُوفَاتِهَا
ولم يقل: معلوفاتهن، وهي سبع. وكل ذلك صواب إلا أن المؤثر ما فسرت لك⁽¹⁾.

10 - عود المخاطب على الغائب والعكس جائز:

قد سبق أن قدمنا جواز أن يعدل بالضمير من الغائب إلى المخاطب، ومن المخاطب إلى الغائب عند كلامنا عن ضمير المفرد. وقد تضمن الشرح شواهد من هذا الضرب عن ضمير الجماعة. ونستغني عن تكرارها.

الخاتمة

نذكر في هذه الخاتمة أنه قلما تخلو الجملة العربية اسمية كانت أم فعلية من الضمير، سواء أكان ذلك الضمير مستتراً أم بارزاً، وقد عده النحاة من الأسماء، وهو يختلف عنها بأنه لا يتقدم ذكره من دون أن يتقدم ما يصلح عوده عليه، وسواء أكان العائد عليه مذكوراً صراحة أم بمصدر مؤول، أو يستقى من معنى، وهو في ذلك كله ليس صريحاً بدلالته، إذ يتوقف ذلك على ما عاد عليه.

أما إذا لم يتل دلالة يكتسبها مما عاد عليه، فلا يعرف له من إعراب، أو معنى يفيد التوكيد، ومثل هذا قد قيل في أحد أوجه إعراب لغة «أكلوني البراغيث» فقد عُدَّت الواو

(1) انظر الفراء 18/3، وانظر ما جاء في مجمع البيان 25/24.

علامة لبيان نوع الفاعل ليس إلا، وكذا القول فيما قيل في ضمير الفصل، إذن فالضمير يؤتى به إشارة لعائد سبق ذكره، وذلك المذكور قد يكون صريحاً في وضعه أو مصدرأ مؤولاً، أو مما يفهم من معنى الجملة كالذي في قوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [سورة المائدة: 8].

وهناك قضيتان تتعلقان بالضمير نفسه لم يكن لهما مورد في البحث. إحداهما تشمل ضمير الشأن، أو الضمير المجهول كما يسميه الكوفيون⁽¹⁾. فإنه يعود على مبهم، ويفسر بجملة، كما يجاز أن يفسر بمفرد عند بعض النحاة⁽²⁾. وما نريد أن نذكر به في هذه القضية هو جواز عَوْدِهِ على مبهم من حيث الوضع والدلالة مما جعل النحاة يذهبون إلى أن ما بعده مفسر له.

أما القضية الثانية فهي جواز أن يتقدم الضمير على ما عاد عليه، وهذا في ضربين. الضرب الأول: وفيه يعود الضمير على متقدم رتبةً ومتأخر لفظاً، وهو جائز في اللغة، وليس له شاهد في القرآن، ومنه قولهم: خاف ربه عمر، وضربني وضربته زيد. والأخير من باب التنازع.

والضرب الآخر: وهو أن يعود على متأخر لفظاً ورتبةً، وهذا موضع خلاف ويدخل فيه قولهم: زان نوره الشجر، ومنه قول الشاعر:

لما رأى طابئبوه مُضْعَباً دُعِرُوا وَكَأَدَ لَوْ سَاعَدَ الْمُقْدُورُ، يَنْتَصِرُ⁽³⁾
ويضم إلى هذا لغة «أكلوني البراغيث» غير أنها تختلف في إعرابها عما تقدم، منها أن الواو علامة تدل على نوع الفاعل، حالها بحال تاء التأنيث.

والقرآن قد تضمن هذه اللغة في بضع آيات، وأعربت بما جاء في لغة «أكلوني البراغيث» كما أجاز بعض النحاة أن يعود الضمير على ما تقدم الآيات، وذلك مما لم يذهب به في هذه اللغة، لأنها لم يتقدمها كلام.

ونشير هنا إلى ما جاء في البحث من جواز أن يعود ضمير المفرد على المثني والجمع، وجواز ذلك في ضمير المثني وضمير الجماعة بأن يعودا على المفرد أو يعود أحدهما على الآخر. ولكل تفسيره في موضعه.

(1) انظر الفراء 435/1.

(2) انظر الخصائص لابن جني 397/2، وشرح المفصل لابن يعيش 114/3.

(3) انظر معاني القرآن للفراء 212/2، ومعني الليب 636 - 637.

القسم الثاني

ضمير الفصل «العماد» عند الكوفيين

إن النظرة النحوية إلى الفصل، أو كما يسميه الكوفيون بالعماد هو أن يتوسط معرفتين. أو ما أصلهما معرفتان، أو ما ينزل منزلة المعرفة، ويؤتى به لبيان أن ما بعده خير لذلك الاسم المتقدم عليه، وليس نعتاً له⁽¹⁾.

وقبل أن نفصل القول في هذا، هناك نكتة مهمة ينبغي الوقوف عليها لأهميتها، وهي تحديد المصطلح الذي استخدمه الفراء في هذا الموضوع.

إن الفراء لم يستخدم إلا مصطلحاً واحداً، وهو «عماد»، ولما كان هذا العالم يتعامل مع النص القرآني تعاملاً حسياً، فإنه لم يحاول أن يفرق بين استخدامات الضمير من حيث الدلالة، لذا نجده قد أطلق مصطلح «عماد» على استخدامات ثلاثة. هي:

1 - أنه أطلقه على ضمير الفصل نفسه، حيث قال في قوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مِنْ عِنْدِكَ﴾ [سورة الأنفال: 32]، ما نصه: «إن جعلت (هو) اسماً رفعت (الحق) به (هو)، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة، نصبت (الحق)⁽²⁾».

2 - أنه أطلقه على الألف واللام التي تتصل بخبر المعرفة. وقد نص على هذا في أكثر من مورد، منها قوله «فيكون (هو) عماداً للاسم، والألف واللام عماد الفعل»⁽³⁾.

3 - أنه أطلقه على ضمير يعرف عند البصريين بضمير الشأن، فالفراء لم يفرق بين ضمير الفصل، وضمير الشأن بالمصطلح، ويمكن تفسيره بأن الفراء وجد أن ضمير الفصل يُفسر ما بعده على أنه خير، وأن ضمير الشأن يُفسر بما بعده، وله تفسير في

(1) انظر المسألة 155 من الإنصاف، ومغتي اللبيب.

(2) الفراء 409/1، وانظر ما جاء في الضمير «هو» في الآية مشكل إعراب القرآن 1/345.

(3) الفراء 409/1 - 410.

الأول والثاني سنعرض لهما في حينه، وتذكر أنه نص على هذا الاستخدام في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ﴾ [سورة النمل: 9]، قال: هذه الهاء هاء عماد، وهو اسم لا يظهر وقد فسّر⁽¹⁾.

ضمير الفصل عند الكوفيين:

سبق القول أن الفراء قد أطلق مصطلح «عماد» وأراد به ضمير الفصل، وما تفيدُه الألف واللام، وضمير الشأن، ويمكن القول إن الفراء أراد بمصطلح «عماد»⁽²⁾ أن يجمع الأغراض التي تؤدّيها هذه الثلاثة، وسأحاول أن أوضح ذلك الترابط بينها من خلال الكلام عنها. لبيان ما وهم به بعض النحاة من أن الفراء لم يفصل بين ضمير الفصل، وضمير الشأن⁽³⁾، أما ما جاء به الفراء في الألف واللام، فلم يتعرضوا له أصلاً.

إن ما جاء به الفراء والكوفيون في ضمير الفصل يتفق مع البصريين على أنه يفصل معرفتين، أو ما أصلهما معرفتان، أو ما ينزل منزلة المعرفة⁽⁴⁾، كما نص الفراء على ذلك في النواسخ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِن عِندِكَ﴾ [سورة الأنفال: 32]. قال: في «الحق» النصب والرفع، إن جعلت «هو» اسماً رفعت «الحق»، وكذلك في أخوات «كان»، و«ظن وأخواتها»، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِينَ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سورة سبأ: 6]، تنصب «الحق»، لأن «رأيت» من أخوات «ظننت»⁽⁵⁾. وهذا متفق عليه بين النحاة كما تقدم.

وأثبت الفراء ذلك أيضاً فيما لا يصلح ظهور الألف واللام عليه، حيث قال: ويجوز النصب في كل ألف ولام، وفي «أفعل منك، وجنسه»⁽⁶⁾.

وفي بيان المعرف كان الفراء أكثر وضوحاً من غيره، لأن المعارف كما هو معلوم

(1) الفراء 2/ 287، وانظر المصدر نفسه 1/ 51.

(2) ذكر ابن هشام مصطلحاً آخر عند الكوفيين وهو «دعامة» انظر م غني اللبيب 640.

(3) انظر تفسير القرطبي 11/ 342..

(4) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 707.

(5) الفراء 1/ 409، وانظر المصدر نفسه 3/ 37.

(6) الفراء 2/ 392.

لم تقتصر على ما عرف بالألف واللام فمنها ما يكتسب التعريف بالإضافة، وقد يكون ذلك المضاف مما اشتق من فعل، أو مما لم يكن كذلك ومنها ما هو علم، ومنها الموصول. وسبق أن حاولنا بيان موقف سيبويه من خلال تفسيره لبعض الأساليب غير أنه لم يصرح إلا بالمعرف بالألف واللام، وبما لم يصلح دخولهما عليه، وبالأسماء الموصولة التي اقترنت بالألف واللام.

والفراء فصل القول في المعارف وذكر الخلاف في بعضها الآخر. وفي ذلك كله حاول استنباط حكم يصلح من خلاله وضع قاعدة لاستخدام ضمير الفصل، حيث قال: «وكل موضع صلحت فيه يفعل أو فعل مكان الفعل المنصوب، ففيه العماد، ونصب الفعل، وفيه رفعه به «هو» على أن تجعلها اسماً، ولا بد من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل»⁽¹⁾.

يتضح من النص أنه يريد أن يقول إن شرط الخبر في ذلك أن يكون مشتقاً دالاً على الماضي في «فعل» أو الحاضر والمستقبل في «يفعل» وذلك مما يصلح أن يعرف بالألف واللام.

وإذا تعذر دخول الألف واللام كما هو في «أفعل منك»، وأخيك، و«زيد» فقد فصل القول في كل منها. وما جاء به في «أفعل منك» قوله: «فإذا قلت: وجدت عبد الله هو خيراً منك، وشراً منك، أو أفضل منك ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرفع. والنصب على أن ينوي الألف واللام، وإن لم يكن إدخالهما والرفع على أن تجعل «هو» اسماً، فتقول: ظننت أخاك هو أصغر منك، وهو أصغر منك»⁽²⁾.

والذي منع دخول الألف واللام هو وجود «من»، لأننا لو انتقلنا إلى حالة أخرى يرد بها صيغة «أفعل التفضيل» وهو تجريده من «من» بالإضافة لصلح دخول الألف واللام عليه، فنقول: زيد هو الأفضل، قال الفراء: «وصلح في «أفضل منك»، لأنك تلقي «من»، فتقول: رأيتك أنت الأفضل»⁽³⁾.

وأكد الفراء هذا في موضع آخر، إذا ذكر أن «أفضل منك» يعامل معاملة المعرف

(1) الفراء 1/409.

(2) الفراء 1/409 2/113.

(3) الفراء 1/410.

بالألف واللام، وإن لم يظهر لفظاً، فإنهما في المعنى مقدران⁽¹⁾.

ولم يتطرق إلى فصل المضاف إذا كان مشتقاً، لأنه لا يصح أن يكون نعتاً في هذا المورد، وأما غير المشتق كالأسماء الخمسة فقد ضمه إلى أسماء العلم حين تكلم عنها، حيث أجاز الفصل في الأسماء الخمسة. وذكر منع النحويين لذلك، قال: «ويجوز في الأسماء الموضوعه للمعرفة، إلا أن الرفع في الأسماء الموضوعه أكثر، تقول: كان عبد الله هو أخوك، أكثر من: كان عبد الله هو أخاك: قال: الفراء يجيز هذا، ولا يجيزه غيره من النحويين»⁽²⁾.

ولم يصرح الفراء بذكر النحويين الذين عناهم غير أنه نسب إلى الكسائي في موطن آخر أنه أجاز الرفع، والنصب⁽³⁾. ونذكر بأن النحاس قد أجاز الفصل في الأسماء الخمسة⁽⁴⁾.

أما أسماء العلم التي تنزل منزلة الخبر، فقد نص الفراء على رفعها عند العرب، وعلمه بقوله: «وكان أبو محمدم هو زيد، كلام العرب الرفع، وإنما آثروا الرفع في الأسماء، لأن الألف واللام أحدثتا عماداً لما هي فيه، كما أحدثت (هو) عماداً للاسم الذي قبلها. فإذا لم يجدوا في الاسم الذي بعدها ألفاً ولا ماً، اختاروا الرفع، وشبهوها بالنكرة»⁽⁵⁾.

فالفراء أنزل اسم العلم الذي يقع خبراً منزلة النكرة غير المعرفة بالألف واللام، ولذا ألزم الرفع فيه. وهنا يجب ألا يفهم من كلام الفراء أنه أوجب الرفع في هذا النمط، فقد أجاز الوجهين فيه في موطن آخر من كتابه، وشرط ذلك عنده أن ينزل الاسم منزلة المعرف بالألف واللام. وقد أخذ هذا عن الكسائي حيث قال: «وكان الكسائي يجيز ذلك، فيقول: رأيت أخاك هو زيداً، ورأيت زيداً هو أخاك، وهو جائز، كما في «أفضل» للنية، نية الألف واللام، وكذا جاز في زيد وأخيك»⁽⁶⁾.

(1) انظر الفراء 2/ 352.

(2) الفراء 2/ 352.

(3) انظر الفراء 1/ 410.

(4) انظر إعراب القرآن للنحاس 2/ 104.

(5) الفراء 2/ 352.

(6) الفراء 1/ 410.

وإذا لم يكن الاسم معرّفاً بالألف واللام، وجب الرفع، وهو محصور في المشتق غير المعرف نحو: رأيت زيداً هو قائم، وجعل منه قول الشاعر:

أجِدُّكَ لَنْ تَنْزَالَ نَجِيٍّ هَمٌّ تَبَيَّتُ اللَّيْلَ أَنْتَ لَهُ ضَجِيعٌ⁽¹⁾

وتعرض للفص بالاسم الموصول المقرون بالألف واللام من خلال مخالفته لمن ذهب إلى تقدير «هو» في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [سورة الجمعة: 8]. فقد منع تقدير الضمير لعدم انسجام المعنى⁽²⁾.

ولا نملك الدليل الذي يعيننا على تلمس موقف الكوفيين من إعراب هذا الضمير خلافاً لما نسبته إليهم الأنباري، فقد ذكر أن الكوفيين يعربون ضمير الفصل، فمنهم من أعربه تابعاً لما قبله، ومنهم من أعربه تابعاً لما بعده وأنهم أنزلوه منزلة التوكيد المعنوي في نحو: جاءني زيد نفسه⁽³⁾.

فهذا القول لم أقف عليه عند الفراء إذ إنه أنزله منزلة الصلة، وجاء تصريحه هذا في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ هَندًا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾ [سورة الأنفال: 32]، حيث قال: إن جعلت «هو» اسماً، رفعت «الحق» بـ«هو» وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة، نصبت «الحق»⁽⁴⁾.

ونبته إلى أن مصطلح «صلة» عند الفراء ليس دقيقاً، لأنه يطلقه على الزائد الذي ليس له محل من الإعراب، كما يطلقه على النعت وغيره، وهو مصطلح لم تستقر دلالاته عنده، غير أن الغالب فيه أنه يريد به الزائد⁽⁵⁾ أما ما يؤكد عدم إعرابه له أنه لم يعرب ضمير الفصل إذا كان ما بعده خيراً للاسم الذي تقدم، في حين أنه يصرح بإعرابه إذا كان مبتدأ، وبناء على ما تقدم يُرَدُّ ما نسبته الأنباري للكوفيين من أنهم يعربونه.

هذا ما جاء به الفراء في الاستخدام الأول الذي أطلق عليه مصطلح «عماد»، أما الاستخدام الثاني لمصطلح «عماد» فهو يرتبط بأسلوب الاستخدام الأول وأراد به الوظيفة

(1) انظر الفراء 410/1. وذكر الفراء جواز النصب في الخبر المشتق غير المعرف في نحو ليتك قائماً، وسنأتي إليه.

(2) انظر الفراء 157/3.

(3) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 706 - 707.

(4) انظر الفراء 401/1.

(5) انظر الفراء 21/1، والمصدر نفسه 207/3، 244/1 - 245.

التي تؤدبها الألف واللام في نحو: كان محمد هو المجتهد، فإضافة إلى أنها تفيد التعريف نجد لها بعداً آخر ستفصح عنه بعد بيان ما أراد بعلامة المردود حيث قال: «علامة المردود أن يرجع كل فعل لم تكن فيه ألف ولام بألف ولام، ويرجع على الاسم. فيكون «هو» عماداً للاسم، والألف واللام عماداً للفعل»⁽¹⁾.

ويريد بقوله هذا أن كل خبر لم يتصل بالألف واللام يرجع على الضمير «هو»، فيكون خبراً له، وأن كل خبر فيه ألف ولام، يكون «هو» عماداً لذلك الاسم المتقدم والألف واللام عماداً للخبر. وعلى هذا نفس لفظة «عماد» التي أطلقها الفراء على الألف واللام ذلك أنه أراد بها أنها الفاصلة بين أن يكون ذلك الخبر خبراً للاسم المتقدم، أو للضمير، فإن وجدت آجزت للاسم أن يكون خبراً للاسم المتقدم، أو للضمير «هو»، وإن لم توجد حكم على ذلك الاسم بأنه خبر لذلك الضمير المذكور «هو» والفرق بين الاستخدامين اللذين أطلق عليهما الفراء «عماداً»، هو أن الأول يشير إلى أن ضمير الفصل يؤكد ما قبله بالمطابقة والألف واللام تؤكد ما بعدها من أنه خبر لما تقدم الضمير، وهذا يوضح الخلط الذي وقع فيه الأنباري في بيان الغرض الذي أراده الكوفيون لضمير الفصل. وعلى هذا نقول: إن الاستخدام الثاني مكمل للاستخدام الأول.

أما الاستخدام الثالث لمصطلح «عماد»، وهو الذي أطلقه الفراء، فقد أراد به ضمير الشأن، والدليل على أنه أراد ذلك هو أننا لو استقرينا ما جاء به الفراء في هذا الضمير لظننا أنه أطلقه على هذين الضميرين، أعني بهما ضمير الفصل، وضمير الشأن، لأنه لم يوضح ما يفرق بينهما. من ذلك ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [سورة البقرة: 85]. قال فيها: وإن شئت جعلت «هو» عماداً، ورفعت الإخراج بمحرم، كما قال: جل وعز: «وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر»: فالمعنى - والله أعلم - ليس بمزحزحه من العذاب التعمير، فإن قلت: إن العرب: إنما تجعل العماد في الظن، لأنه ناصب، وفي «كان»، و«ليس»، لأنهما يرفعان، وفي «إن وأخواتها»، لأنهن ينتصبين، ولا ينبغي للواو، وهي لا تنصب، ولا ترفع، ولا تخفض أن يكون لها عماد، قلت: لم يوضع العماد على أن يكون لنصب، أو لرفع، أو لخفض، إنما وضع في كل موضع يبدأ فيه بالاسم قبل الفعل، فإذا رأيت الواو في موضع تطلب

(1) الفراء 1/ 409 - 410.

الاسم دون الفعل، صلح في ذلك العماد⁽¹⁾.

فهذا النص الطويل وغيره⁽²⁾ أوقع كثيراً من العلماء بوهم أن الفراء أراد بـ«هو» في الآية ضمير فصل⁽³⁾. وهو ليس كذلك فتفسيره للآية يوضح أن «هو» ضمير شأن، لأنه فسره بما بعده، وجرد النص منه حين قال: «ليس بمزحزحه من العذاب التعمير» ولا يخفى أن ضمير الشأن يفسر بما بعده، وإذا ما فسر، جرد من المعنى. ويضاف إلى هذا كله، أن ما جاء به في ضمير الشأن في هذا النص مما وجب أن يتقدمه لم يصرح به في ضمير الفصل.

وأضيف إلى هذا النص ما جاء به الفراء في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ﴾ [سورة النمل: 9]، وهو أكثر إيضاحاً، فقد أثبت أن الهاء في «أنه» عماد، والمراد بالعماد في هذا المورد هو اسم لا يظهر، ويفسر بما بعده، قال: «هذه الهاء هاء عماد، وهو اسم لا يظهر، وقد فسر⁽⁴⁾ كما أن هناك موضعاً نص فيه الفراء على أن الكسائي قد أطلق مصطلح «عماد» على ضمير الشأن⁽⁵⁾. اكتفى بهذا، ولا أريد أن أطيل الإيضاح للفرق بين ضمير الفصل، وضمير الشأن، وأحيل الباحثين إلى ما جاء به الفراء للرجوع إليه⁽⁶⁾.

قضايا نحوية في ضمير الفصل:

هناك قضايا نحوية وردت في ضمير الفصل نوجز القول فيها وهي:

أولاً: جواز إضمار ضمير الفصل، فقد نص الفراء عليه في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [سورة الحديد: 22] فقد قرئت «ذلك الفوز العظيم» وكذا في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [سورة الممتحنة: 6]، وهي قراءة نافع وابن عامر⁽⁷⁾.

- (1) الفراء 51/1، وانظر أوجه الإعراب في الآية، إعراب القرآن للنحاس 195/1، ومشكل إعراب القرآن 60/1 - 61.
- (2) انظر الفراء 12/2.
- (3) انظر إعراب القرآن للنحاس 195/1، مشكل إعراب القرآن 61/1، تفسير القرطبي 22/2، وانظر في هذا أيضاً ما جاء به الدكتور إبراهيم رفيد في كتابه «النحو وكتب التفسير» 193/1 وغيرها.
- (4) الفراء 287/2.
- (5) انظر الفراء 299/3.
- (6) انظر الفراء 51/1، 228/2، 299/3.
- (7) انظر الفراء 133/3، والمصدر نفسه 156/3، والسبعة في الفراء لابن مجاهد 627، والقرطبي 260/17.

ثانياً: أجاز الفراء إضمار الاسم المتقدم على ضمير الفصل في قوله تعالى:

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [سورة آل عمران:

180] قال: «يقال: إنما (هو) ههنا عماد، فأين اسم هذا: قيل هو مضمّر. معناه: فلا يحسبن الباخلون البخل هو خيراً لهم، فاكتفى بذكر (يبخلون) من البخل»⁽¹⁾.

ثالثاً: لقد ذهب الفراء إلى مطابقة ضمير الفصل ما قبله⁽²⁾.

رابعاً: نسب إلى الفراء وغيره من الكوفيين أنهم أجازوا أن يكون الاسم المتقدم نكرة نحو: ما ظننت أحداً هو القائم، وكان رجل هو القائم⁽³⁾، وهذا كله مخالف لما تقدم عن الفراء.

بعد أن وضحت الصورة لضمير الفصل عند الكوفيين، أستطيع أن أُلخص ما تقدم.

فالكوفيون متفقون على أن ضمير الفصل يتوسط معرفتين، أو ما أصلهما معرفتان، أو ما ينزل منزلة المعرف بالألف واللام، وأنهم أجازوا أن تنزل الأسماء الخمسة منزلة المعرف بالألف واللام، ونص الفراء على الرفع فيها على أنه خير للضمير، وهو أكثر شهرة عند العرب ويُنّ مخالفة النحاة للنصب⁽⁴⁾.

أما إعراب ضمير الفصل، فليس هناك ما يشعر أن الكوفيين قد أعربوه وربما وهم الأنباري فيما نسبة إليهم، وكان ذلك نتيجة عدم وضوح مصطلح «عماد». وقد أثبتنا أن الفراء أنزل هذا الضمير منزلة الصلة، ومصطلح «صلة»⁽⁵⁾ يبدو أنه غير دقيق عنده، غير أن الغالب فيه إطلاقه على الزائد⁽⁶⁾.

أما التداخل بين ضمير الفصل وضمير الشأن عند الكوفيين، فكان ذلك نتيجة المصطلح «عماد»، وقد أوضحنا الصورة في موردها من خلال ما قدمناه، غير أن هناك

(1) الفراء 249.

(2) انظر الفراء 1/409 - 410. وانظر الكتاب 2/394.

(3) انظر معني اللبيب 642.

(4) انظر الكتاب 2/393 وانظر في هذا الكتاب 2/391، إعراب القرآن للنحاس 2/104، ومشكل إعراب القرآن 1/411 - 412.

(5) انظر الفراء 1/409.

(6) انظر الفراء 1/21، 3/207، 1/244 - 245.

أسلوباً ذكره الفراء من خلال كلامه عن ضمير الفصل، هو «ليتك قائماً»⁽¹⁾، وفيه أعرب الكاف، ولعله أراد به ضمير الشأن.

وهناك سؤال يطرح نفسه، هو: هل يؤتى بضمير الفصل للفصل بين المعرفتين، لأنهما مرفعتان، أم يؤتى به للفصل بين النعت والخبر؟

والجواب عليه هو أنه يؤتى به للفصل بين المعرفتين إذا تم الكلام بهما. سواء أكان ذلك الخبر مما يصلح أن يكون نعتاً كالمعرف بالألف واللام، أم لم يصلح فيه ذلك كأسماء العلم التي تنزل منزلة الخبر وغيرهما مما يصلح أن يكون خبراً، والسبب في ذلك هو أن التداخل الذي يحصل بين النعت والخبر محصور في المعرف بالألف واللام، ولا يكون في غيره كأسماء العلم، لأنها لا تصلح أن تكون نعتاً، فقولنا: كان محمد المجتهد، جاز في «المجتهد» النعت، والخبر، وهذا لا يكون إذا وضعنا «زيداً» موضع «المجتهد»، وفي كلا الحالتين يلزم الإتيان بضمير الفصل، لأنهما معرفتان سواء أعرب أم لم يعرب.

وعلى هذا أجاز الكوفيون الفصل مع أسماء العلم، وهم بهذا لم يصرحوا بجواز أن تكون نعتاً، وإن كانوا في رخصتهم هذه أنزلوا هذه الأسماء منزلة المعرف بالألف واللام.

(1) انظر الفراء 410/1.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر د - ت.
- الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، كاظم إبراهيم كاظم، رسالة ماجستير أدب القاهرة - 1980.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط 3، بيروت - 1988.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لابن خالويه، تحقيق محمد إبراهيم سليم الجزائر - 1992.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، بغداد 1977 - 1980.
- الأمالي الشجرية، لأبي السعادات هبة الله علي بن حمزة العلوي الحسيني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - د ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 3، مصر - 1955.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تصحيح محمد إسماعيل الذيب، نسخة مصورة عن طبعة السعودية - 1929.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا، القاهرة - 1969.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد النجار، مصر - 1976.
- تفسير ابن كثير، للحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، ط 4، دار الأندلس، بيروت - 1983.

- تفسير الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، طبعة دار المعارف، تحقيق محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، مصر - 1954.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق إسحاق إبراهيم اطقيش، بيروت - 1966.
- الحروف، للإمام أبي الحسن المزني، تحقيق محمد حسين محمود، ومحمد حسن عواد، عمان - 1983.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - 1968 - 1981.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، وآخرين ط 2، بيروت - 1952.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن، للفرأء، لمختار ديره، دمشق - 1975.
- سر الفصاحة، لابن خفاجة، الطبعة الأولى، بيروت - 1982.
- شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي، مصر - د - ت.
- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 2، د - ت.
- شرح عيون الأخبار، للإمام أبي الحسن المجاشعي، تحقيق د. حنا حداد، الأردن، الزرقاء - 1985.
- شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، القاهرة - 1967.
- شرح الكافية، للرضي الاستريادي، دار الكتاب العلمي، بيروت - د - ت.
- شرح المفصل، لابن يعيش، طبعة عالم الكتب في بيروت ومكتبة المثنى في القاهرة، د - ت.
- القضايا النحوية في تفسير القرطبي، رسالة دكتوراه، إعداد كاظم إبراهيم كاظم، جامعة القاهرة، كلية الآداب - 1982.
- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف ط 2، القاهرة - 1980.
- الكتاب لسيويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - 1968.

- الكشاف عن حقائق التنزيل، لجار الله الزمخشري، طبعة دار الكتاب العربي، ط 3، بيروت - 1987.

- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط 3، مصر - 1960.

- مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل بن حسين الطبرسي، مكتبة الحياة، بيروت د - ت.

- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق - 1974.

- مصادر اللغة، د. عبد الحميد الشعقافي، طرابلس - 1982.

- معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق فائز محمد الحمد، ط 2 الكويت - 1981.

- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، القاهرة - 1972.

- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت - 1973.

- المفصل، لجار الله الزمخشري، بيروت - د - ت.

- مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط 5، بيروت - 1979.

- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد الخالق عزيمة، القاهرة - 1988.

- النحو وكتب التفسير، تأليف د. إبراهيم عبد الله رقيدة، ط 2، طرابلس - 1984.

- همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت - د - ت

الدوريات:

- مجلة التواصل اللساني، نصف سنوية تصدر في المغرب، المجلد الثالث العدد الثاني 1991، والمجلد الرابع العدد الأول - 1992.

- مجلة علوم إنسانية، تصدر عن جامعة قسنطينة، سنوية تصدر في الجزائر، العدد الرابع.

- مجلة كلية التربية، جامعة الفاتح، طرابلس، العدد الحادي والعشرون.

- مجلة كلية الدعوة الإسلامية، سنوية، العدد العاشر - 1993، طرابلس.

- مجلة المعارج اللبنانية، العدد التاسع، 1991 تصدر في لبنان.

تدقيق الاستاذ الدكتور، لا اله الا الله، محمد بن عبد الله، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

المجلد الثاني، العدد الثاني، بيروت، لبنان.

الفهرس

المقدمة 5

المبحث الأول

أنماط الإضافة في القرآن

أنماط الإضافة 8

النمط الأول: الإضافة المحضة 9

أولاً: إضافة اسم الجئة 10

ثانياً: إضافة اسم الفاعل 10

ثالثاً: إضافة المصدر 16

رابعاً: إضافة الظرف 19

خامساً: ما يضم إلى الإضافة المحضة 24

ألف: «كل، وكلا، وكلتا، وأي» 24

«كُلّ» 24

كلا، وكلتا 26

أي 27

باء: الإضافة إلى ياء المتكلم 27

النمط الثاني: الإضافة المؤكدة 31

النمط الثالث: الإضافة المنفية 34

النمط الرابع: الإضافة غير المحضة 36

قضايا متفرقة في الإضافة 39

أولاً: الحذف في الإضافة 39

ثانياً: الفصل بين المضاف والمضاف إليه 43

ثالثاً: الإضافة إلى الضمير 44

- 45..... رابعاً: جواز إلحاق نون الوقاية أو نون الرفع في الإضافة
- 46..... خامساً: إضافة الاسم المركب
- 47..... سادساً: إعراب تابع المضاف إليه
- 48..... سابعاً: الألف واللام عوض عن المضاف إليه
- 48..... ثامناً: تكرار المضاف والمضاف إليه واحد
- 49..... ثمرة البحث
- 51..... المصادر والمراجع

المبحث الثاني

الجملة الشرطية في القرآن

- 53..... القسم الأول: أدوات الشرط
- 53..... إن
- 56..... «إن» بمعنى «لو»
- 56..... إن + ما
- 58..... «من» و«ما»
- 60..... أينما، متى، أي، ما، حيث، ما، كيف، ما، مهما
- 61..... إذا
- 64..... حتى إذا
- 65..... إذ
- 66..... يوم بمعنى «إذا»
- 66..... «لما»
- 68..... لولا
- 68..... لولاك
- 69..... «لولا» بمعنى «هلا»
- 70..... لو
- 71..... أما
- 73..... كَلَّمَا
- 73..... القسم الثاني: «جملة فعل الشرط وجوابه»

78	جواب الشرط بالفاء
80	إذن
81	اللام
85	القسم الثالث: قضايا متفرقة
85	الأولى: الأمر يفيد معنى الشرط
88	الاسم الموصول يفيد معنى الشرط
90	اجتماع القسم والشرط
93	ثمرة البحث

المبحث الثالث

أساليب القسَم في القرآن

95	أنماط القسم
95	النمط الأول: «القسم بالجملة الفعلية»
95	الضرب الأول: «القسم بالفعل الصريح»
100	الضرب الثاني: «القسم بالفعل المتضمن معناه»
102	النمط الثاني: «القسم بالمصدر النائب عن فعله»
103	النمط الثالث: «القسم بالجملة الاسمية»
106	النمط الرابع: «القسم بالحرف»
109	جواب القسم
109	الأدوات التي يجاب بها القسم
111	قضايا في جواب القسم
113	اجتماع القسم والشرط
117	الحذف في القسم
119	الخاتمة

المبحث الرابع

الاسم الموصول وصلته

120	القسم الأول: الأسماء الموصولة
-----	-------	-------------------------------

120	الذي اللذان، الذين
124	مَنْ وَمَا
127	أَي
129	القسم الثاني: «قضايا في الاسم الموصول»
129	أولاً: حذف الاسم الموصول
133	ثانياً: الاسم الموصول يفيد معنى الشرط
135	ثالثاً: الاسم الموصول مبتدأ
136	رابعاً: ما ينزل منزلة الاسم الموصول
137	خامساً: توكيد الاسم الموصول
138	سادساً: النعت بالاسم الموصول
139	سابعاً: نداء الاسم الموصول
140	ثامناً: «ماذا» و«من ذا»
141	القسم الثالث: «صلة الموصول»
141	أولاً: جواز أن يدل الفعل الماضي على المستقبل
142	ثانياً: حذف صدر الصلة
144	ثالثاً: إعراب صلة الموصول
145	رابعاً: حذف الصلة
146	خامساً: حذف الضمير العائد
147	سادساً: دخول اللام على الاسم الموصول وصلته
147	سابعاً: حصر الصلة

المبحث الخامس الاشتغال في القرآن

148	النمط الأول: ما تساوى فيه الرفع والنصب
157	النمط الثاني: ما وجب رفعه
160	النمط الثالث: ما رُجِحَ رفعه على نصبه
163	قضايا متفرقة

المبحث السادس
الضمير عند الكوفيين

- 167 «القسم الأول»: الضمير العائد في القرآن
- 168 مبحث ضمير المفرد
- 179 مبحث ضمير المثني
- 182 مبحث ضمير الجماعة
- 188 الخاتمة
- 190 القسم الثاني: ضمير الفصل «العماد» عند الكوفيين
- 191 ضمير الفصل عند الكوفيين
- 196 قضايا نحوية في ضمير الفصل
- 199 المصادر والمراجع

مكتبة جامعة القاهرة
القاهرة
1983